UTL AT DOWNSVIEW

PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

Digitized by the Internet Archive
in 2011 with funding from
University of Toronto

http://www.archive.org/details/uqqalshab00rfia

Huquq

حقوق الشعب

تأليف
عبد الرحمن الرافعي
المحامي

« تبتدئ القوة حيث ينتهي
الضعف » حكيم

حق اعادة الطبع محفوظ

(طبع بمطبعة الهداية سنة ١٣٣٠)

LIBRARY
OCT
3
1977
UNIVERSITY OF TORONTO

JQ
3826
1912
R33

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة

مقدمة

فى بيان الغرض من الكتاب

لست فى هذا الكتاب مدعيا وضع مبادئ جديدة أضيفها الى المبادئ الخالدة التي تتبعها كل أمة تجاهد في سبيل حريتها واستقلالها . تلك المبادئ التى لم تتغير منذ العصور الأولى الى هذه الايام الي ما شاء الله لان طبائع العلاقات بين الناس افرادا أو جماعات هى هي واحدة لا تغيير فيها ولا تبديل

فالناس منذ خلق الله العالم لم يحتفظوا على حقوقهم ولن يحتفظوا عليها الا بمقدار ما لديهم من شدة وبأس وقوة . وكذلك الامم تتصارع وتتنازع فى معترك الحياة العامة ولا يسود فى تنازعها الابدى مبدأ أيدته الحوادث قديما وحديثا مثلما يسود بينها مبدأ القوة . فكم ديست للامم حقوق لان القوة تنقصها . وكم انتهكت لها حرمات لضعفها وقلة حولها . ولكم خدعت الامم

نفسها وارادت ان تعيش ضعيفة بين أمم قوية فما راعت تلك الامم في معاملتها عهدا ولا انجزت وعدا ولا احترمت لها حقا ولا سمعت منها قولا بل كان نصيبها ان توطأ حريتها وحقوقها تحت الاقدام !

لله ما أسعد الأمم القوية ثم ما أظلمها ! تأخذ باسباب القوة فتأمن على حقوقها ثم لا تحسب بعد ذلك للامم الضعيفة حسابا كانما تجنى الامة بضعفها على نفسها وتحفر قبرها بيديها الضعيفتين أو كأن الحق والقوة توأمان أو كأنان متلازمان خلقا معا وعاشا معا فلم يفترقا فى خلال القرون الماضية لحظة واحدة . وسيظلان متلازمين الى ما شاء الله ويظل الحق دائما فى حاجة الى القوة لا يعيش الا بجانبها ولا يستمد حياته الا منها ما دامت طبيعة العدوان الكامنة في الانسان لم تتغير ولم تتبدل

ما أظلم الانسان فرداً وما أظلم الناس جماعات ودولا ! فكما أنه لا يمنع ظلم الانسان عن أخيه الانسان الا القوة وأعنى بها قوة الحكومة التى تضمن لكل فرد حقه كذلك لا تأمن الامم بعضها ظلم بعض الا بالقوة ولا تحفظ كل أمة وجودها الا بفضل ما لديها من القوة

هكذا العالم وتلك سنة الله فيه . . . فما أتعس حظ تلك الامم التى جهلت ذلك المبدأ ونبذته : لا تجد من ينصفها على من يظلمها حتى من أبنائها الذين هم أقرب الناس اليها يعيشون عبيداً للقوة وخداما لها وهي تطالب بحقوقها فلا تجد من يجيب طلبها أو يصغى لندائها لان القوة تنقصها

ما أتعس حظ تلك الامم ثم ما أجهلها وما أضيع أوقاتها وأبعدها عن حريتها ! عبثاً تتعلم . عبثا تتحضر وتتهذب . عبثاً ترتقى في الفنون وتنبغ فى الصنائع .

« كيف أقوم بالواجب ؟ » ويطق لنفسه عنان البحث للجواب على هذا السؤال لأنه سؤال لا يكفى للجواب عنه تفكير لحظة واحدة أو يوم واحد بل يحتاج الى اطالة في البحث والتفكير . هذا السؤال الذى يجدر بكل انسان أن يجعله وجهته فى الحياة والذى يجب أن لا نعد الرجل رجلا الا اذا عرف كيف يجيب عنه قولا وفكراً وعملا . هذا السؤال قد جعلت غرضى من وضع الكتاب ان أجيب عنه على انني لا أدعى انى قد وصلت الى ادراك هذا الغرض ادراكا تاماً فحاشا ان يكفى مثل هذا الكتاب ليعرف رجال الغد من أبناء مصر كيف يقومون بالواجب لان واجبنا أكبر من ذلك بكثير . ولكنى أردت أن ألفت نظر اخوانى الشبان الى ان يعيروا هذا السؤال أكبر جانب من ابحاثهم ومجهوداتهم لاننا ونحن قوة لا يجمل بنا ان نترك هذه القوة تتلاشى دون ان نستخدمها ونعمل بنظام للغرض الذى نسعى اليه وهو تحرير بلادنا

أردت فى هذا الكتاب — من جهة — أن أطرح بين يدى اخوانى نموذجاً مختصراً للعمل على أداء واجبهم نحو الامة . ثم تخيرت من جهة أخرى في وضعه طريقة اغلب المؤلفين الغربيين الذين وضعوا الكتب والمؤلفات لتعميم حقوق الشعب ونشر النظريات الدستورية وقصدت من ذلك ان يكون هذا الكتاب كمجموعة دروس لمبادئ الحقوق العمومية وبسط العلاقات بين الشعوب والحكومات حتى لا يحرم عامة القارئين من عرفان تلك المبادئ الضرورية لكل مجتمع يريد ان يكون حراً

فى البلاد الحرة الراقية تعنى نظارات المعارف بتدريس هذه المبادئ

فى المدارس وتحث المؤلفين على وضع المؤلفات لها حتى يتلقن الطلبة مبادئ حقوق الشعب ويشبون وقد تنزلت تلك المبادئ في أفئدتهم منزلة العقائد. أما فى بلادنا فلا تحفل النظارة بهذا العلم الجليل حتى فى مدرسة الحقوق فانهم يجعلونه فى أخريات العلوم ويحرمونه من كل عناية وبذلك يشب الطالب المصرى غير عارف من تلك الحقوق الا ما يلتقطه عفواً من مقالات الصحف والنظارة فوق ذلك تحرم على الطلبة قراءة تلك الصحف مدعية أنها تفسد عليهم عقولهم وأفكارهم ! ! ! !

لقد بلغت عناية القائمين بشؤون التعليم فى البلاد الحرة بتدريس تلك المبادئ ان لا يكلفوا بوضع المؤلفات فيها الا العلماء الاجلاء القادرين على تبسيط تلك المبادئ وجعلها سهلة التناول لطلبة المدارس مع احتوائها على أرقى النظريات الدستورية التى وصل الى تقريرها العلم الحديث وسلكوا فى وضع هذه المؤلفات سبلا شتى فمنهم من جعلها على لسان أستاذ وتلميذه في قالب أسئلة وأجوبة ومنهم من جعلها فى قالب محاضرات عائلية تحصل فيها محاورات بين الوالد وولده تتناول سرد حقوق الشعب وشرح النظريات الدستورية كلها وآخرون يضمونها في قالب روائى والكل يرمون الى غاية واحدة وهي تعميم تلك الحقوق والنظريات

أما أنا فلست من أولئك العلماء ولا أعد نفسى في كفاءتهم فى وضع هذه المؤلفات ولكنى نسجت على منوالهم واقتبست من ابحاثهم ووضعت هذا الكتاب على لسان فئة من طلبة المدارس يتباحثون فى مجتمع من سكان القرى فى حقوق الشعب والنظريات الدستورية ونظام الحكومات الصالحة

عبثاً تجارى الامم الراقية فى مظاهر المدنية . عبثاً تفعل كل ذلك ما دامت لا تحيط حياتها وعلومها وفنونها بسياج من القوة

*
* *

فهل تغيرت تلك الحقائق منذ خلق الله الانسان ومنذ عاش الناس جماعات في ظل الحكومات ؟ كلا وربك فهى باقية خالدة تنطق بها الحوادث في بطون الايام وتنادى بصحتها كل يوم تقلبات الزمان. فقديما حييت الامم بالقوة . وماتت لحرمانها من القوة . وتغلبت بعضها على بعض بالقوة

ان فى العالم أمماً غالبة وأمماً مستعبدة مغلوبة ولقد كان موقف الغالبين حيال الامم المغلوبة واحداً لم يتغير : يعتمدون فى تثبيت سلطانهم على عاملين عامل الوهم العام الذى يستولى على الاذهان فيحمل الناس على الرضوخ للحكم مهما كان ظالماً . يجهل الناس صلتهم بالسلطة التى تتحكم فى رقابهم ويغفلون عن تبعيتها لهم فى كل شئ فيتصورونها الهاً فى السماء قادراً على كل شئ ويسول لهم الوهم أنها قوية بذاتها كبيرة بشخصها غنية بمالها. ولو علموا أنها اذا كانت غنية فانما يأتى غناها من مال الامة واذا كانت قوية فبمن تستعين بهم من الجنود والخدام من أبناء الامة . لو علموا ذلك وغير ذلك لاشترطوا على الاقل على السلطة التى تحكمهم أن تكون من صميم الامة وأن تنقيد بارادتها ما دامت لا تقيم سلطانها الا على مساعدة الامة ومال الامة

ولكن كثيراً ما يحول الوهم دون أن تعلم الامة حقيقة الصلات والعلاقات بينها وبين السلطة التى تحكمها فتستسلم وتسلم الامر لها ولا تدرى أنها بذلك انما تعطيها السلاح الذى به تحاربها وتستعبدها

عاش الناس مستعبدين قرونا وأجيالا طوالا ثم عرفوا حقوقهم فتبددت سحب الوهم التى كانت حاجبة عن أعينهم ضياء الحقيقة والحرية وبدأوا ينظرون الى السلطة التى تتحكم فيهم بالسنين المجردة عن الخزعبلات والاوهام أى بدأوا ينظرون اليها بعين الحقيقة فيرونها فى عزلتها عن الامة وفي اعراض الامة عنها لا تستطيع القيام بوظيفتها المنتحلة لحظة واحدة هنالك تعتمد فى استعباد الامة على العامل الثانى . تعتمد على القوة الغشومة التى لا تحترم علما ولا حقا

ولذلك ما حييت الامم بالعلم وحده بل كان مفروضاً عليها لتعيش حرة أن تكون أمة شديدة قوية

* *

القوة . والعلم : هذان العاملان هما الدعامتان اللتان تضمنان للأمم حياتها وحقوقها

* * *

جئت في هذا الكتاب أخاطب فئتين من الامة كانوا دائماً جنود الحرية فى كل بلاد : وهما رجال الغد . وجمهور الشعب

جئت أخاطب اخوانى الشبان رجال الغد الذين أعد نفسى واحدا منهم وأعتقد ان عليهم واجبا كبيراً هم مدينون به نحو الله ونحو الامة وهو واجب العمل لتحرير بلادنا فكل شاب منا سواء كان لايزال فى مهد التعليم يتلقى العلوم ويتغذى بلبان المعارف فى المدارس أودخل في معترك الحياة كثيراً مايتساءل

وكيف تصل الامم الى استرداد حقوقها وكيف تضمن تمتعها بها. كل ذلك ليجد الطالب في الكتاب مجموعة تلك الحقوق والنظريات ويعرف كيف تنبث في طبقات الامة وما ذا يعوزنا من العمل لنحصل عليها

كنت قبل ان أضع هذا الكتاب لا أتدبّر تأثير تلك الطريقة التي سلكتها في وضعه حق قدرها ولم أتبين مزاياها ولذلك كنت أفكر في أن أتبع في شرح حقوق الشعب وطرائق الحصول عليها طريقة التأليف العادية ولكني ما قصدت من شرح تلك الحقوق أن يعرفها الخاصة وحدهم بل اردت ان أضع في الكتاب خطة تفهيمها للعامة لان الواجب علينا نحن معشر الشبان لا يقتصر على عرفاننا لتلك الحقوق بل يجب علينا فوق ذلك ان نعلمها فنلقنها لجمهور الشعب وان نعمل من جهة أخرى على ادراكها حتى تتمتع بها الامة فعلا. وقد كانت هذه الطريقة أكبر عامل في نشر مبادئ الحرية ونظاماتها في البلاد التي سبقتنا الى التمتع بها

فان مؤلفات فلاسفة الثورة الفرنسية أمثال جان جاك روسو وفولتير ومنتسكيو وغيرهم لم تكف لاحداث الانقلاب في الافكار والاذهان الذي كان السبب في تقويض دعائم المظالم في فرنسا بل احدث ذلك الانقلاب شيوع أفكار أولئك الفلاسفة بفضل كثرة أنصارهم الذين خالطوا الشعب ولقنوه تلك الافكار وبفضل المؤلفات الكثيرة العدد التي كانوا يبسطون فيها مبادئ أساتذتهم. فالشعب هو الذي هدم سجن الباستيل والشعب ما كان بنفسه قادراً على فهم مؤلفات روسو وغيره من الفلاسفة بل فهمه

اياها وبث فيه روح الحرية قوم احتكوا به وخالطوه وفهموه حقوقه وقوته وعرفوه قدر نفسه .

فألى اخوانى رجال الغد . والى جمهور الشعب أقدم هذا الكتاب وكل آمالى ان نعرف حقوقنا وأن يقوم كل منا بالواجب فى سبيل الحصول عليها وأن يكون القيام بهذا الواجب أساسه النظام فى العمل لاننا اذا عملنا بنظام كان الفوز حليفنا وكنا حقيقين بأن يؤيدنا الله وينصرنا نصراً عزيزاً .

عبد الرحمن الرافعي

بدء الاجتماعات

فى السنة الماضية بعد أن انتهت امتحانات السنة المدرسية وأقبلت عطلة الصيف اجتمع أربعة من طلبة المدارس العالية والتجهيزية وهم كمال .. وعبد الحميد .. وفؤاد .. ومصطفى (١) وجميعهم من بلدة .. بمديرية الدقهلية فأخذوا يهنئون بعضهم بعضاً بنجاحهم فى الامتحانات ويتساءلون كيف يقضون مدة المساحة

فقال كمال. أما أنا فسافر مع عمى أقضى هذه الثلاثة الاشهر فى أوربا متنقلا بين عواصمها أشاهد آثار ارتقاء تلك الامم الغربية وأدرس أخلاقها وعاداتها وأقف هناك على حالة التعليم والصناعة والزراعة والتجارة وغير ذلك مما يجب أن يستفيده كل شاب مصري متعلم من سياحته فى تلك البلاد

فوافقه أصدقاؤه الثلاثة على هذه الفكرة وقالوا نعمت السياحة اذا كان هذا هو الغرض منها

وقال عبد الحميد. ليتنى كنت معك يا كمال في سياحتك لأتمتع بمشاهدة تلك البلاد الراقية المتعلمة فانني لا أدري كيف أقضى مدة الأجازة في وسط جاهل غافل خال من المسرات والاجتماعات اللائقة بنا. ولا أدري علام صحت عزيمتكم في قضاء هذه المدة . فهل تستطيعون صبراً على الاجتماع مع أهل بلدنا مع ما بينهم وبيننا من الفروق الكبيرة فى المعلومات والافكار والعادات ؟؟

فانفعل فؤاد من كلام عبد الحميد وظهرت على وجهه آثار الاستياء

(١) الالقاب محفوظة

وقل . انى لا أفهم كلامك ياعبد الحميد أتظن أن العلم الذى أخذناه يفرق بيننا وبين قومنا وينفرنا من الاجتماع بهم ؟

اللهم اذا كان العلم يؤدى بنا الى مثل ما تقول فلا كان هذا العلم !! اننا ياأخي نتعلم لا لنستفيد وحدنا بمعلوماتنا بل لننشرها أيضا بين قومنا وأمتنا حتى نؤدى اليها بعض ما يجب علينا

ان الامة هي التى علمتنا بمالها ذلك المال الذى يجبي معظمه من الفلاح الذى تأنف من معاشرته . فهلا يجب علينا على الاقل أن نعرف لهذا الفلاح فضله وأن نجالسه ونحادثه ونناقشه ونعلمه حتى ننقذه من وهدة الجهل التى ألقته فيها الحكومة ؟ أما اذا كانت الحكومة تهمله وشأنه واذا كنا نحن معشر الشبان المتعلمين ننفر من محادثته ولا نسعى في تلقينه مبادئ المعارف الضرورية فمتى يعرف ذلك الفلاح أن له حقوقا مهضومة ومتى يطالب بتلك الحقوق ومتى يعمل بنفسه على اصلاح حالته السيئة ويجتهد فى مجاراة الفلاح فى البلاد المستقلة والفلاح هناك هو الكل فى الكل ؟؟

فما وصل فؤاد الى عبارته هذه حتى أخذت الحدة منه مأخذاً عظيما واذ ذاك أراد عبد الحميد أن يقاطعه بلطف ويحول مجرى الحديث فأدرك فؤاد أن صديقه قد عدل عن رأيه ورجع الى صوابه فأشفق عليه واستمر في كلامه مخففاً قليلا من حدته متكلما بلهجة الناصح المتألم فقال : ان علينا معشر الشبان المصريين واجبات كثيرة نحو الفلاح والصانع وجميع أفراد تلك الطبقة التى حرمتها الحكومة من نور العلم فصارت في حالة يرثى لها . وان أول هذه الواجبات أن نعرفها حقوقها ونثير أذهانها ونبث فيها روح الحياة والتضامن

وكافة المبادئ والتعاليم الصالحة فان هـذه الطبقة يا اخوانى هى قوة الامـة وعماد نهضتها . فلنقم بالواجب علينا لها نكن حقيقة من أبناء مصر الصادقين فى خدمتها العاملين على رقيها

وهنا أراد عبـد الحميد أن يتكلم ويفهم اخوانه أنه لم يقصد من كلامه ما فهمه فؤاد ولكن مصطفى سبقه الى الكلام وكان منصتا كل الانصات لكلام فؤاد فقال : ان ما قاله فؤاد لهو الحق بعينه وقد عرضت علىّ أثناء كلامه فكرة عن أحسن طريقة نقضى بها مدة الاجازة وهي أن نذهب نحن الاربعة الى البلد وهناك نقضي النهار فى الصيد وركوب الخيـل وكافة أنواع الرياضة فنسترد ما فقدناه بسبب عناء الدراسة وجو القاهرة الفاسد وفى المساء نجعل سلاملك منزل أحدنا مجتمعاً لمن يريد من أهل البلد فنقضى معهم بضع ساعات من الليل فى السمر ونجعل جزأ كبيراً من محادثتنا معهـم دائرا حول تفهيمهم حقوق الشعب وتنبيههـم الى سوء حالتهـم الاقتصادية والمعاشية والاجتهاد في جعلهم في درجة من الفـكر تساوى درجة الفـلاح فى بلاد أوربا المستقلة فنكون بذلك قد استفدنا فائدة صحيـة كبرى من قضائنا مدة العطلة فى جو نقى طاهر وتدربنا على عادتين من خـير العادات الاسلاميـة التى يقبل عليها الشـبان فى أوربا وهما الرماية وركوب الخيل ثم نكون قد عملنا عملا نافعاً لأمتنا بانارتنا أذهان أهـل بلدنا واعطاء اخواننا الشبان خير مثال لتمضية أشهر العطلة المدرسية

فما رأيكم فى هذا الاقتراح ؟؟ أتوافقونى عليه ؟

فأشرف هذا الاقتراح من موقع الاستحسان على اخوانه الثلاثة وأجابوه بصوت واحـد : حقاً انه أحسن اقتراح يمكن الاهتـداء اليه اقتراح جليـل

يجب أن نعمل به فابتسم عبد الحميد قائلا . وأنا أيضاً سأجرب هذه الفكرة معكم فما أنا بأقل منكم اخلاصا لوطني وحبا لمنفعة أمتي على أني ما قصدت بكلامي السابق الا التأسف على حالة العامة من الأمة . فوافقه اخوانه الثلاثة على تفسيره لكلامه وأظهروا ثقتهم باخلاصه

وبعد أن تناقشوا ملياً في طريقة تنفيذ هذه الفكرة أظهر محمود لاخوانه أسفه لعدم امكانه مشاركتهم في هذا المشروع وقال لهم لولا أني عقدت النية على السفر مع عمي وجهزت أمتعتي واشتريت التذكرة لذهبت معكم الى البلد ولكني أعدكم بأن أقصر مدة سياحتي في أوربا لكي أتمكن من العودة الى مصر فأحضر اجتماعاتكم وأحدثكم وأحدث أهل البلد عما شاهدته في سياحتي من آثار تمتع الأمم الاوربية بحقوقها . على انني لا أقطع عنكم رسائلي وسأجتهد في جعلها شاملة لبعض ما أستفيده هناك من المشاهدات حتى تقرأوها في المجتمعات التي عزمتم على عقدها فأكون كأني معكم

وعلى ذلك تعاهد الاخوان الأربعة على ما عزموا عليه

ففي صباح يوم اجتماعهم ذهب مصطفي وعبد الحميد وفؤاد الي محطة مصر لوداع أخيهم الراحل وذكروه بالعهد الذى أخذوه عليه وذكرهم هو بعهدهم وافترقوا وكل منهم ذاكر لعهده

وبعد أن عادوا من المحطة أخذوا في التأهب للسفر الى البلد وفي أثناء تأهبهم أتى أحد أصدقائهم الطلبة الى منزلهم لزيارتهم لانهم كانوا ساكنين معا فحكى له فؤاد ما دار بينهم من المناقشة في قضاء مدة العطلة المدرسية وأخبره بما عزموا عليه فلما سمع الطالب الزائر كلامه ابتسم اعجابا بفكرته وقال تالله انها لنعمت الفكرة وحبذا لو اتبعها جميع الطلبة الذين يقضون مدة

الصيف فى الأرياف، فان تأثيرهم يكون عظيما جداً وأنى أعدكم أن أتكلم مع اخوانى الذين هم من بلدنا ... بمركز ... بالشرقية فى هذا الموضوع وسأدعوهم الي تنفيذ هذه الفكرة السديده لان أهل القرى فى حاجة الى شبان متعلمين يختلطون بهم وينيرون بصائرهم ويوجدون بينهم حركة تقدم وارتقاء

وبعد ان أخذ الطلبة الاربعة على أنفسهم العهود أن يتضامنوا في انجاح هذا المشروع ودعهم صديقهم الزائر ونفسه تحدثه بما سيكون للمشروع من الاثر الجليل

وفي اليوم التالى ركبوا القطار الواصل الى طنطا ومن هناك ركبوا قطار المنصورة ونزلوا الى محطة ... حيث كانت المطايا تنتظرهم فاعتلوا ظهورها وسارت بهم حتى وصلوا الى البلد فاستقبلهم أقاربهم ومعارفهم وكانوا فى اشتياق شديد فهنأوهم بالنجاح والعودة سالمين وقضى كل منهم تلك الليلة فى منزله بين أهله وأقاربه واتعدوا على الاجتماع صباح الغد في منزل مصطفى ليتناقشوا فى طريقة تنفيذ ما عزموا عليه

وفى الساعة العاشرة من صباح الغد اجتمع كل من عبد الحميد وفؤاد فى منزل مصطفى وكان هذا المنزل من أكبر منازل البلد لا يقل فى روائه وانتظام بنائه عن كثير من منازل القاهرة

فلما علم أهل البلد بقدوم الاصدقاء الثلاثة واجتماعهم فى منزل مصطفى أخذوا يفدون لتحيتهم وتهنئتهم فغص المنزل بالزائرين وبعد أن تبادلوا التحيات شرعوا يتحدثون مع الطلبة فى أحوال مصر وأخبارها وأخبار الحكومة حتي جر الحديث الى ذكر الاحوال السياسية فى مصر فرأى فؤاد أن الفرصة سانحة لمكاشفة الزائرين بما عزموا عليه فأظهر لهم رغبته هو واخوانه فى أن

يجتمعوا واياهم كل ليلة لتمضية بضع ساعات فى السمر والتحدث فى أحوال البلاد وأخبار الجرائد

فلما سمع الحاضرون كلام فؤاد ظنوه يقول ذلك من باب المجاملة فشكروا له وداعته ومجاملته ودعوا له ولمصطفى وعبد الحميد بطول البقاء ولكن مصطفى أكد لهم أن ما قاله فؤاد هو من باب الجد لانهم لا يجدون طريقة يقضون بها السهر أحسن من اجتماعهم والضيوف والزائرين من أهل البلد ومحادثتهم وعلى ذلك دعاهم مصطفى الى الاجتماع مساء بعد العشاء فى المنزل وكلفهم بأن يبلغوا ذلك معارفهم واخوانهم

ولما أتم كلامه دخل والده يصحبه العمدة والملاحظ للسلام على مصطفى وصديقيه عبد الحميد وفؤاد فتغير مجرى الحديث واستأذن الحاضرون فى الانصراف وخرجوا على أن يعودوا بعد العشاء

الاجتماع الاول (١)

الحكومات الدستورية والحكومات الاستبدادية — نظرية حكومة الامة — الامة والحكومة —

اجتمع نحو أربعين رجلا من أهل البلد فى السلاملك الكبير من منزل والد مصطفى وكان فؤاد وعبد الحميد ومصطفى قد سبقوهم الى الحضور ورتبوا المناقشة التى ستحصل وقسموها فيما بينهم وصاروا يستقبلون كل قادم ويرحبون به ويحيونه باسمه الى أن كمل الاجتماع وغص السلاملك بالحاضرين وكان من بينهم أربعة حضروا الاجتماعات كلها وكانوا أكثر الناس عناية بالمناقشات (٢) الاول اسمه الشيخ متولي وهو شيخ ممتلىء نشاطا وغيرة متشبع بالآراء الوطنية شديد التعلق بها . والثانى اسمه الشيخ عبد العال وهو رجل جامد اعتاد الخضوع للحكام والنفور من التكلم في سياسة الحكومة. والثالث شيخ العرب عبد الغفار وهو من الذين توطنوا البلاد بعد أن قضوا زمناً طويلا يعيشون عيشة بدوية والرابع اسمه الشيخ محمود وهو من أذكياء الازهريين جمع بين العلوم الدينية وشيء من العلوم العصرية

وكان فؤاد قد استحضر معه عدداً من « العَلَم » الذي يصل باسم والده فأخذ يتلو على الحاضرين ما فيه من المقالات والأخبار والرسائل وغير ذلك الى أن وصل الى مقالة موضوعها (انتقاد القوانين الجديدة) التى وضعتها

---

(١) الاجتماعات كانت تعقد كل ليلة ولكنا لا ننشر الا الاجتماعات التي تضمنت المناقشة فى مسائل هامة

(٢) نشير اليهم في أول اجتماع لكثرة ورود اسمائهم فى الاجتماعات القادمة

الحكومة فى الصيف الماضى لتضييق على الحرية. فلما انتهى من قراءتها أخذ الشيخ متولى يقول. يالله من أعمال الحكومة! انها كل يوم تضع قوانين لا ترضى الامة ولا توافق رغبات الأهالي . نطلب منها أن تقوم بأعمال تفيدنا ونحتاج اليها فلا تجيب لنا طلباً ولا تعنى بنا ولا برغباتنا مع أننا نرى أن الحكومة فى بلاد الدولة العلية لا تعمل شيئاً الا اذا رضى عنه الأهالى . ونرى أن السلطان الذى هو خليفة المسلمين لا يعمل أى عمل يخالف رغبة الأمة. فلماذا لا يكون حكامنا سائرين كما يسير الخليفة الأعظم ولماذا لا تشبه حكومتنا بحكومة الخلافة الاسلامية؟ كانت حكومتنا معذورة شبه عذر فيما مضى اذ هى لم تتبع ارادة الامة لان حكومة الخلافة نفسها كانت لا تتقيد برأى الشعب ولا تهتم بمطالبه ورغباته. ولكن ما عذرها الآن بعد ما أصبحت حكومة الخلافة مقيدة بارادة الامة ورأيها فى جميع أعمالها؟؟

فؤاد — إن ما يقوله الشيخ متولى فى محله . فالفرق بين حكومتنا وحكومة الخلافة أن حكومتنا استبدادية أما الحكومة فى الدولة العلية فقد صارت حكومة دستورية وصار الحكم فى يد الأمة

الشيخ عبد العال — (وهو ذلك الشيخ الجامد الذى أشرنا اليه) الحكم فى يد الامة؟ يعنى ان الحكم للاهالى لا للحكام وللرعية لا للراعى ؟ اذا كان الدستور كذلك فالمسألة منقلبة فوضى *لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم*

مصطفى — كلا لقد أخطأت الرأى ان الدستور شئ والفوضى شئ آخر ونحن لا نطلب الا أن يكون الحكم للأمة لا لفرد من الافراد نطلب أن يكون مثلنا مثل الامم الحية كافة تلك الامم التى لا عمل لحكومتها الا تنفيذ رغباتها دون أن يكون ذلك من الفوضى فى شئ

انكم تعلمون أولا أن الحكومة هي عبارة عن مجموع الناس الذين يسمونهم بالحكام ومن تحت يدهم من الجنود والبوليس الذين ينفذون أوامر الحكام بالقوة اذا لم تنفذ بالرضا . فالحكام على نوعين : حكام يسيرون على حسب رغبتهم ولا يهتمون برضا الامة عنهم وهؤلاء هم الحكام المستبدون وحكام يعلمون أن الامة هي صاحبة الحق في الحكم وصاحبة الأمر والنهي فيتبعون ارادتها ويأخذون برأيها ويعملون به في سياسة شؤون البلاد

ولما كان من الصعب أن يؤخذ رأي الامة كلها في كل عمل يعمله الحكام لأن هذا أمر يطول ويعطل الأعمال فقد اتبعت الحكومات الدستورية طريقة بسيطة جداً وهي

ان الأمة تضع بنفسها القواعد التي يسير عليها الحكام وتأمرهم بعد ذلك باتباعها في أعمالهم كافة ثم تراقبهم مراقبة شديدة وتسهر على تنفيذهم تلك القواعد بالاخلاص والأمانة وتراقبهم كما يراقب الانسان وكيله في أعماله لأن الحكام ماهم الا وكلاء الأهالي

وهذه القواعد التي تضعها الأمة ليسير عليها الحكام هي ما يسمونه بالقوانين فالقوانين هي رغبات الأمة أو كما يقولون هي مظهر ارادتها ويجب على الحكام أن يعملوا بها وألا يخالفوها ولا يتبعوا غيرها والا صاروا مخالفين لارادة الامة

الشيخ متولي — هذا كلام ظاهر ومفهوم ولكنا نريد أن نعرف

(أولا) مامعنى أن الحكام هم وكلاء الامة

(ثانيا) كيف أن الامة تضع بنفسها القوانين التي تتبعها الحكومة وما

وظيفة الحكومة اذا لم تكن هي الواضعة للقوانين؟ ولماذا تضع الامة القوانين ولا تضعها الحكومة بنفسها ؟

مصطفى ـ نعم ان الحكام وكلاء الامة في الحكومات الدستورية لانهم ما صاروا حكاما الا لخدمة مصالح الامة لا لخدمة مصالحهم فليس لهم حق في السيادة على الناس

ان كل بلاد مثل بلادنا محتاجة الي حكام يباشرون مصالحها فيعلمون الناشئين وينظمون الرى ويسهرون على الزراعة ويحافظون على الأمن ويسهلون للناس سبيل الراحة والطمانينة حتى يعيشوا سعداء في أحسن حال فوظيفة الحكام هي خدمة مصالح الامة والامة قد جعلتهم حكاما عليها ليكونوا وكلاء عنها في تأدية هذه الوظيفة لانها وظيفة لا يمكن الأهالي جميعهم أن يقوموا بها

ان الحكام في الزمان الماضي وفي الحكومات الاستبدادية على العموم يعتبرون أنفسهم سادة متحكمين لا وكلاء عن الأهالي ولكن هؤلاء الحكام يعتدون على حقوق الاهالى لسكوت الاهالي عنهم وتساهلهم معهم أما الامة الحريصة على حقوقها فلا يمكن حكومتها أن تقوم بأعمالها الا اذا كانت الامة راضية عنها وعن سياستها لان الوكيل لا يمكن أن يستمر في عمله الا اذا كان موكله راضياً عنه ولكن الوكيل اذا رأي من موكله غفلة أو تساهلا اعتبر نفسه في آخر الامر سيده ومولاه . وكذلك تفعل الحكومات مع الامم المتساهلة في حقوقها

الشيخ متولى — حسن جداً والآن يهمنا أن نعرف كيف أن الامة تضع القوانين وكيف تراقب حكامها

هل الاهالى المشتغلون فى زراعتهم وأعمالهم اليومية يمكنهم أن يشتغلوا أيضاً بوضع القوانين ؟ أظن أن ذلك من أصعب الامور

مصطفي — طبعاً ان الاهالي لا يمكنهم جميعاً أن يشتركوا فى هذا العمل لان الاهالى متفرقون فى كافة أنحاء البلاد ويستحيل أن يجتمعوا كلهم ليتباحثوا فى وضع القوانين ولان الاهالي كلهم لا يقدرون على هذا العمل فمنهم مثلا الاولاد ومنهم من لم يتعلموا كيفية وضع هذه القوانين فأحسن وأسهل طريقة لوضع القوانين بمعرفة الامة هى أن يختار أهالى كل جهة من جهات البلاد رجلا منهم يحبونه ويحترمونه ويثقون بعلمه وفضله فيكون هذا الرجل نائباً عنهم ومعبراً عن رغباتهم وارادتهم فيجتمع هذا النائب ونواب الجهات الاخري ويتكون منهم مثلا مائتا أو ثلاثمائة نائب . وتكون وظيفة هؤلاء النواب أن يجتمعوا جميعاً ويتباحثوا فى وضع القوانين النافعة للبلاد والسهر على تنفيذها ومراقبة الحكام مراقبة شديدة ومحاسبتهم على كل عمل يأتونه مخالفاً لتلك القوانين

هذا ما يسمونه بمجلس النواب . فمجلس النواب هو مجموع الرجال النائبين عن الامة أى الذين أنابتهم الامة للتعبير عن رغباتها وتقرير كل ما تريده

وهؤلاء النواب تنحصر وظيفتهم كما قلنا فى التعبير عن رغبة الاهالى وارادتهم أما تنفيذ ما يقرره هؤلاء النواب فهذا من وظيفة الحكام الذين تكلمنا عنهم . فالحكام ماهم الا المنفذون لارادة الامة ومجلس النواب هو المعبر عن ارادة الامة والساهر على تنفيذ ارادتها . وخلاصة ماتقدم ان النواب هم وكلاء الامة فى التعبير عن رغباتها والحكام هم وكلاؤها فى تنفيذ تلك الرغبات

أغلب الحاضرين ـ مفهوم . مفهوم

الشيخ محمود — يتلخص الكلام الذى سمعناه فى أن الحكام والملوك والامراء فى الازمنة الغابرة وفي البلاد الاستبدادية يظنون أن الحكم يجب أن يكون بيدهم يتصرفون فيه كما يريدون

أما الآن فقد أدركت الامم أن حق الحكم لها فليس صاحب الحق فى الحكم هو الأمير الفلانى أو الحاكم الفلاني . بل هو أنا وأنت والشيخ عبد العال وكل مصري عاقل أو بعبارة أخرى هو الشعب فلا حكم الا له ولا كلمة لسواه

والحكومة التى تستعمل السلطة العامة بمحض ارادتها انما هي مغتصبة من الامة حقها في الحكم

فلنكن على بينة من تلك القاعدة الاساسية فى الحكومات الدستورية وهي أن لا حكم الا للأمة

الشيخ متولى ـ والآن يجب أن نعرف بالتفصيل كيف ينتخب مجلس النواب وكيف يجتمع ويقرر الامور وما هى العلاقات بينه وبين الحكام أو بعبارة أخرى بينه وبين الحكومة

مصطفى — تلك مسائل طويلة سنتكلم عنها تباعا في اجتماعاتنا القادمة وليس عليكم الا أن تستمروا على الحضور كل ليلة هنا ونحن نشرح لكم كل تلك المسائل تباعا ان شاء الله

الشيخ محمود — ولكن قبل أن نخوض فى نظام مجلس النواب أري من الواجب ان نتوسع في الكلام على تلك القاعدة الدستورية الاساسية التي قررناها الآن وهى أن الحكم حق من حقوق الشعب أو بعبارة أخرى

أن لا حكم الا للأمة فان هذه القاعدة التى يقوم عليها نظام الحكومات فى البلاد الحرة جديرة بأن نقف أمامها طويلا حتى نوفيها حقها من البحث والفهم

تقولون أن الحكم حق من حقوق الامة لا لفرد منها ولا لأفراد معدودين فالامة هى التى تضع القوانين والامة هى التى تضرب الضرائب والامة هى التى تستأجر الحكام لينفذوا قوانينها ورغباتها . كل ذلك صحيح ولكن لماذا يكون الحكم حقا من حقوق الامة لا من حقوق الحكام ؟ يجب أن نقيم الدليل على حقية الامة للحكم لان المبدأ اذا ارتكز فى الاذهان على أدلة قاطعة وحجج دامغة رسخ فيها وانقلب الى عقيدة لا تتحول ولا تتزعزع

ثم اتجه الاستاذ الشيخ محمود صوب مصطفى وعبد الحميد وكمال وخاطبهم بصوت قصد منه أن لا يسمعه سواهم لعلوه عن مستوى الافهام العادية وقال

ألا ترون أيها الاخوان أن فلاسفة القرن الثامن عشر بفرنسا لما عزموا على محاربة النظامات والمبادئ الاستبدادية وجهوا قواهم نحو نشر مبادئ الحرية مؤيدة معززة بالادلة العقلية والفلسفية والتاريخية حتى انشرحت لها قلوب الامة وأصابت فيها مواقع الاقناع فتعلقت الامة بتلك المبادئ وكان ذلك سببا فى غلبة تلك المبادئ وانتصارها ؟

وهنا نهض الشيخ عبد العال الذى استنكر فى مبدأ الاجتماع قاعدة حكم الامة وظن أن المناقشة فى هذه القاعدة ربما تؤدي الى الشك فى صحتها فقام يؤيد الشيخ محمود في طلبه وقال :

انى لا أفهم حقيقة كيف نقبل هذه القاعدة قضية مسلما بها ولماذا يكون الحكم للأمة لا للحكام . كيف يكون الحكم للامة وما وظيفة الراعى بعد ذلك ؟ أليست وظيفته أن يحكم ووظيفة الرعية أن تطيع ؟

مصطفى — لقد صدق الاستاذ الشيخ محمود وأصاب فى ما قال وقد كان فى عزمنا أن نفرد للكلام على تلك القاعدة الدستورية الاساسية اجتماعا خاصا لأهميتها ولكن مادامت الفرصة سانحة الآن للكلام عليها فخير لنا أن نشرحها فى هذا الاجتماع لأن الاذهان مستعدة لقبولها

الحكم للأمة لا للفرد: قاعدة بسيطة فى ذاتها لانها طبيعية يشعر بها كل انسان ويحس بها فى ضميره ووجدانه. اذما الفائدة من وجود حكومة تحافظ على النظام والامن وتعطى كل ذى حق حقه وتمنع أذى القوي عن الضعيف؛ انما وجدت الحكومة لمصلحة الناس لان الناس لا يستطيعون أن يعيشوا سعداء بلا حكومة تضرب على أيدى المعتدين وتمهد للناس سبيل الراحة والسعادة فاذا كانت الحكومة انما وجدت لمصلحة الامة فمن المعقول أن تكون مقاليدها فى يد الامة أيضاً.

لكل فرد من أفراد الامة مصلحة فى وجود الحكومة وانتظام شؤونها ومقدرتها على القيام بالواجب عليها فلولا أن كل فرد من الافراد يشعر بأنه يستفيد من وجود الحكومة لفضل الناس أن يعيشوا متوحشين يهيمون فى الفلوات ليكونوا بعيدين عن أذى الحكومات وظلمها

وما دامت الحكومة قائمة لمصلحة الامة وراحتها وسعادتها فللأمة دون سواها الحق فى أن تدبر أمر حكومتها كما تريد لان الامة أعرف من غيرها بوسائل سعادتها

عجبت للحكام كيف يعلمون أنهم انما يتولون مناصبهم لخدمة الامة وكيف تتقدهم الامة أجورهم على ذلك ثم يتحكمون فى شؤونها كما تشاء أهواؤهم غير حاسبين لارادتها حسابا كأنهم ليسوا وكلاءها واجراءها فى وظائفهم

أن الامة هى التى تنقدهم أجورهم من مالها ليخلصوا لها فى الخدمة ويكونوا طوعا لارادتها فكيف ينسون تلك الوكالة ويعتبرون الامة اذا أصبحت سلطتها فى يدهم كمية مهملة لا عمل لها الا أن تؤمر فتطاع ؟

فعقلا وعدلا يجب أن يكون الحكم للأمة وهي تتصرف فيه وتديره كما يشاء أبناؤها الراشدون. يجب أن تكون الامة هي الحاكمة لا ينفذ أمر الا اذا قررته وأرادته أو رضيت به فارادة الامة هى أساس حكمها

ارادة الامة هي القوة التى ترتكز عليها الحكومة ولا تظنوا أن هذه القاعدة صحيحة فقط فى البلاد المستقلة الحرة بل هى صحيحة أيضاً فى البلاد المستعبدة (الافيا ندر) لان الحكومة مهما اختلفت أنواعها سواء كانت استبدادية أو دستورية لا تستطيع أن تحفظ نفوذها وهيبتها وتقوم بواجباتها الا اذا رضى الشعب عن حكمها وقبله

فالحكومة وحدها عاجزة عن أن تؤدى وظيفتها الخطيرة ما لم تجد من الامة رضا عنها وتأييداً ومساعدة لها لانه لا حكم الا بالقوة. ولا قوة الا بالمال والرجال. والمال لا تجبيه الحكومة الا من الامة. والرجال تأخذهم كذلك من الامة فالحكومه الاستبدادية التى لا تنقيد ظاهراً برغبات الامة هي فى الحقيقة مرتكزة على ارادة الشعب لانها لا تحكمه الا بماله ورجاله والامة التى تذعن لحكومة استبدادية وترضخ لها وتطيعها هى في الحقيقة مريدة حكمها بسكوتها عنه ورضاها به

ان الامم هى مصدر كل سلطان وقوة فالحكم مهما تنوع أشكاله انما يستمد منها تلك القوة وذلك السلطان. نعم قد ترضى الامة عن الحكم الاستبدادى جهلا منها بعواقبه أو لاعتيادها على الذل والخضوع والاستبداد ولكن مهما كان

سبب الرضا فالحكومة على كل حال لا قوام لها الا فى رضا الامة عنها (١)

انظروا الى ما يجرى فى بلاد حرة مستقلة تروا أنه لا ينفذ قانون ولا يعمل عمل الا اذا أرادته الامة بأن تقر عليه أغلبية نوابها ولا يمكن لوزارة أن تبقى على رأس الحكومة الا اذا أرادت الامة بقاءها . أما في الحكومات الاستبدادية فالحكومة تضع ما تشاء من القوانين وتعمل ما تشاء من الاعمال معتمدة على سكوت الامة عن أعمالها ورضاها عنها واذعانها لسياستها. فالارادة العامة فى كلتا الحكومتين هى أساس الحكم ومصدره

وفى الواقع ماهى الحكومة ؟ أليست هى مجموع الافراد الذين بيدهم مقاليد الامور وهم مهما بلغ عددهم لا يصلون الى جزء من ألف بل من مليون من عدد الامة فهل يعقل أن تنتظم أعمال حكومة دون أن ترتكز على ارادة الامة ورضاها ؟ وكيف يقاوم بضعة افراد ارادة الملايين من الناس ؟

نعم قد يحدث فى بعض البلاد أن ترتكز الحكومة على القوة وذلك بان تكون حكومة أجنبية أحتلت البلاد واستبدت فى أهلها وارتكنت فى حفظ نفوذها وهيبتها على قوتها وقوة جنودها أو تكون حكومة أهلية ولكنهما تستعين على ظلم الامة بفريق منها وهنالك لا يكون الحكم قائماً على ارادة

(١) قال اسمان ص ٢١٢ « ارادة المجموع هي الاساس الذى يرتكز عليه الحكم وهذه الارادة ضرورية مهما تنوعت أشكال الحكومات فهي ضرورية سواء كانت الحكومات ملوكية أو جمهورية مطلقة أو مقيدة ولا يمكن لحكومة أن تستغنى عنها . قال توكفيل : لقد أخطأ الذين يظنون أن سلطة القيصر الواسعة ليست قائمة الا على القوة فهى فى الحقيقة قائمة على ارادة الامة الروسية ورضاها لان مبدأ حكم الامة كامن في جميع الحكومات مهما ابتعدت نظاماتها عن الحرية »

الامة أو رضاها وسكوتها وانما يقوم على القوة والتغصب (١) ولذلك قلت لكم ان ارادة الامة هي أساس الحكم الا فيما ندر ولكن يصعب على الحكم أن يطول أجله اذا هو لم يرتكز الا على القوة الغاصبة وقاوم ارادة الامة لان ارادة الامة قادرة على ان توجد قوة تفوق قوة الحكومة فاذا اجتمعت الارادة والقوة في يد الشعب تلاشت قوة الحكومة أمامه وصارت كلمته هي العليا . . . .

الشيخ محمود — ان هذه المسألة الاخيرة تحتاج الى تفصيل وايضاح فهل لك في ان تزيدها وضوحاً وبياناً ؟

فعجل كمال بالجواب وقال أرى ان ليس في الوقت متسع لهذا الايضاح لان الوقت قد أزف وامامنا الاجتماعات القادمة نتناول فيها تلك المسألة وغيرها أما الآن فقد آن وقت الانصراف فلنرجئ المناقشة الى الاجتماع الآتي. فكف مصطفى عن الكلام وأخذ الاخوان يتسامرون ويستعيدون ماسمعوه من المناقشات ويتفاهم كل منهم مع صاحبه ثم استأذن أحدهم في الانصراف وتبعه الحاضرون فتفرقوا على ان يعودوا الليلة القادمة وكانت علامات السرور بادية على وجوههم

فلما انصرف الحاضرون بقي الاخوان الثلاثة يتحادثون فقال عبد الحميد لمصطفى : لقد أتممت الكلام عن حق الامة في الحكم وأثبت هذا الحق بالادلة العقلية التي شرحها علماء الدستور في مؤلفاتهم ولكن فاتك ان تثبت هذا الحق

(١) « لا توجد في العالم الا سلطتان حاكمتان : سلطة ظالمة وهي سلطة القوة والغصب وسلطة شرعية عادلة وهي سلطة الارادة العامة لمجموع أفراد الامة » قالها بنجمان كونستان في كتابه حكم الشعب

وتستدل عليه بنظرية العقد اجتماعي ولعلك لم تتناول هذه النظرية خوفا من ان تثقل على الحاضرين من النظريات ماينبو عن افهامهم وحسنا فعلت . فأجابه مصطفى هذا ماقصدته ولعلنا لا نعدم فرصة في الاجتماع القادم نشرح فيها تلك النظرية فانها أقوى مايستدل به الفلاسفة على ان لاحكم الا للامة وان الحكم حق من حقوقنا الطبيعية

وعلى ذلك افترق الاخوان الثلاثة

الاجتماع الثاني

الدستور والاسلام

نظرية العقد الاجتماعي — عود الى حكومة الشعب

اجتمع القوم فى الميعاد المحدود وقد زاد عددهم عما كانوا فى الليلة الماضية فأخذ كل واحد منهم مكانه وكانوا جميعاً متشوفين الى سماع المناقشة الا الشيخ عبد العال فن علامات الاستياء كانت ظاهرة عليه كأنه يكتم شيئاً يريد أن يقوله ولكنه يعلم أنه يغضب الحاضرين فالتفت اليه فؤاد عفوا فرأى على وجهه سيما الاستياء فقال له مالى أراك غير مرتاح ؟ هل فى ماقلناه أمس شئ أغضبك ؟ ؟

الشيخ عبد العال — لا ولكني رأيتكم تتحدثون كثيراً فى السياسة وأنا لا أحب السياسة وأهلها فقد أهملنا الدين وتركناه ينذب حظه وصرنا لا نهتم به ولا نعمل شيئاً لاحيائه

فبالله ماذا يفيدنا الكلام فى السياسة اذا كنا مهملين لشؤون ديننا الحنيف ؟ فلندع السياسة لأهلها ولنهتم بما هو أولى لنا وأنفع ولنترك هذه البدع المستحدثة فقد قال الله تعالى (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم) فهل بعد هذه الآية تقولون حكم الامة والحكام وكلاء الاهالى وغير ذلك من البدع والمنكرات ؟ ؟

فؤاد — بدع ومنكرات ؟ !! ..

وأراد فؤاد أن يرد على الشيخ عبد العال ولكن الشيخ محمود الازهرى نهض منفعلا وقال اسمح لى أيها الاخ أن أرد على الشيخ عبد العال فانى أرى كلامه يخالف الدين الحنيف ويناقض أحكام الشريعة وأنا أحق الاخوان

وأولاهم بالدفاع عن ديننا الحنيف .

هل تظن ياشيخ عبد العال ان ما تكلمنا فيه أمس ليس من الدين؟ ؟ كيف تقول ذلك ودينا الحنيف لم يقتصر على ارشادنا الى العبادات وطرقها بل أرشدنا الي طريق السعادة الدنيوية والاخروية . أرشدنا الى أن تكون حكومتنا دستورية شورية على مثال الحكومة التى وصفها لنا أمس مصطفى أفندى فقال تعالى مخاطبا النبى صلى الله عليه وسلم « وشاورهم في الامر » أى شاور قومك مع أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن محتاجا الى المشاورة ولكن الله أمره بذلك ليكون مبدأ تسير عليه الحكومات الاسلامية ثم وصف الله في كتابه المسلمين بقوله « وأمرهم شورى بينهم » أى لا يتحكم فيهم حاكم أو أمير بل يكون أمر حكومتهم بيدهم يتشاورون فيما يهمهم من الامور ثم يقررون ما يرونه صالحا لهم فى دينهم ودنياهم

فهل بعد ذلك تقول أن الكلام فى شكل الحكومة وفى أنها يجب أن تكون طوع ارادة الامة بدعة بعيدة عن مبادئ الدين . هل نسيت قوله صلى الله عليه وسلم للمسلمين « استقيموا لقريش ما استقاموا لكم فان لم يستقيموا لكم فضعوا سيوفكم على عواتقكم وأبيدوا خضراءهم » أى استقيموا لأهل قريش (الذين كانت الحكومة فى يدهم فى ذلك العهد) مادامو مستقيمين لكم أى للأمة فان لم يستقيموا لكم ويسيروا على ارادة الامة فانه يحل لكم قتلهم

وهل نسيت قول عمر رضى الله عنه للناس وهو يخطب « أيها الناس من رأى منكم فىّ اعوجاجا فليقوّمه » أليس فى هذا القول ما يدل على أن الخلفاء الراشدين كانوا يعترفون للأمة بحق الرقابة عليهم ؟

ان الاسلام لم يأت بنظام محدود تسير عليه الحكومات الاسلامية ولكنه وضع للمسلمين مبدأ حكم الشعب حيث جعل أمرهم شوري بينهم ولذلك كانت الحكومة الاسلامية في صدر الاسلام من حكومات الشعب أى من تلك الحكومات السائرة طوعا لارادة الأمة كما يدل على ذلك أقوال الخلفاء الراشدين وخطبهم وأعمالهم . فانظر الي ما كانوا يجاهرون به حينما كانوا يولون الخلافة تجد انهم ما كانوا يعتبرون أنفسهم حكاما مستبدين لهم الحكم المطلق وعلى الأمة الطاعة العمياء بل كانوا يعتبرون الأمة الاسلامية صاحبة الكلمة العليا والرقابة عليهم . بايع المسلمون أبا بكر الصديق رضى الله عنه فكان أول ما قاله للمسلمين بعد مبايعته « أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم فان أحسنت فاعينونى وان أسأت فقومونى . الصدق أمانه والكذب خيانه . والقوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ منه الحق . والضعيف فيكم قوي عندى حتى آخذ له الحق . لا يدع أحد منكم الجهاد فانه لا يدعه قوم الا ضربهم الله بالذل . أطيعونى ما أطعت الله ورسوله فاذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم »

ففى هذه الكلمات الصغيرة الكبيرة قرر أبو بكر عدة مبادئ عالية من مبادئ حكومات الشعب التى تتبعها أرقى حكومات العالم قرر مبدأ حكم الامة الذى شرحه لنا صديقنا مصطفي فان الامير لا يصرح بانه فى حاجة الى مساعدة الامة الا اذا علم ان الحكم لها والسلطة من حقوقها وانه لا يستطيع ان يقوم بالواجب عليه الا اذا رضيت به وبأعماله وأمدته بسلطتها . ولا يقول أمير لقومه « اذا أسأت فقومونى » الا اذا اعتقد كذلك انها صاحبة الكلمة والسلطان لا رأي فوق رأيها ولا حكم أعلا من حكمها

كذلك قرر أبو بكر فى خطبته مبدأ المساواة بين جميع افراد الامة لا فرق بين غنى وفقير وقوى وضعيف وهو ذلك المبدأ الذى لم تنله الامم الغربية الا بعد حروب وأهوال شابت لهولها الولدان وبعد ان سفكت فى سبيله دماء وأزهقت أرواح . هذا المبدأ الجليل قد جاهر به أبو بكر في خطبة الخلافة متبعا فى ذلك مبادئ القرآن فاى مساواة أعلا وأرقى من أن يعتبر الخليفة القوي ضعيفا حتي يأخذ منه الحق والضعيف قويا حتى يرد له حقه؟

قرر ان الوطن ملك لجميع افراد الامة لا لطائفة من الحكام أو الاشراف فيجب على كل فرد من أبنائه ان لا يدع الجهاد فى سبيله ولا يتأخر عن ان يخوض غمرات القتال أعلاء لشأنه وذبا عن حوضه

قرر كذلك ان واجب الامة في الطاعة لحكومتها معلق على اتباع الحكومة للقواعد والشرائع التى ترتضيها الامة ولذلك صرح أبو بكر بانه اذا عصى الله ورسوله أى عصى الشرائع التى أنزلها الله على يد رسوله فلا طاعة له علي المسلمين

كل هذه المبادئ السياسية الجليلة التى تعبت الانسانية فى سبيل تقريرها والتمتع بها قد جاء بها الاسلام ليهدى بها الناس الى طريق السعادة العامة . أضف قول أبى بكر هذا الى قول عمر في هذا المقام تجد أن الخلفاء الراشدين قد فهموا الحكومة الاسلامية وعلموا انها حكومة أمة لا حكومة فرد أو افراد فعرفوا للأمة حقها فى الرقابة عليهم

ثم اذكر ماقاله الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضى الله عنه في أول خطبة له خطبها لما ولى الخلافة اذ قال فيها « الا واني متبع ولست بمبتدع . الا وان لكم على بعد كتاب الله عزوجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ثلاثا : اتباع من كان قبلى فيما اجتمعتم عليه وسننتم . وسن سنة أهل الخير فيما لم تسنوا عن

ملأ. وأتلف عنكم الا فيما استدعيتم »

يصرح سيدنا عثمان في هذه الخطبة انه ليس بالحاكم المستبد الذى يضع ويبتدع للأمة مايشاء وبهوى من القوانين بل يتبع القوانين والشرائع التى رضيت بها أو وضعتها فهو متبع لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لانهما أول مايعمل به المسلمون وأول مايجب على الولاة والحكام اتباعه ثم هو متبع فوق ذلك ماأجمع عليه المسلمون ومارضوا به قانوناً لهم ومايسن أهل الرأي فيهم من السنة الصالحة النافعة

ومعنى كل ذلك ان الخليفة الذى هو رأس الحكومة الاسلامية مقيد بارادة الامة وهذا هو منتهى ماتصبو اليه الامم من التمتع بحقها فى الحكم

فهل تقول عن كل ذلك أنه بدع ومنكرات . ألا تعلم أن الاسلام لم يتأخر ولم يندب سوء حظه الا بعد أن صارت الحكومة الاسلامية استبدادية لا أثر للشورى فيها وصار الملوك الآمرين الناهين فساقوا الامة الى حيث شاءت أهواؤهم وشهواتهم وانتهى استبدادهم بأن ضعف الاسلام واضمحل المسلمون وماتت فيهم النخوة والشهامة والاستقلال في الرأى وأصبحوا طعمة للناهبين السالبين ؟؟ فنحن اذا بحثنا حقوق الامة وعلاقاتها بالحكومات فنحن انما نتباحث فى أهم الاركان التى قامت عليها رفعة الاسلام

أنظر بربك الى تاريخ المسلمين تجد ان أرقى عهد لهم هو ذلك العهد الذى كانت الحكومة الاسلامية متبعة لمبادئ الشورى والكتاب فهذا عهد الخلفاء الراشدين وهو أرقى عهد للمسلمين كان يمتاز عن بقية العصور الاسلامية بأن حكومة المسلمين فيه كانت بيدهم لا استبداد لحاكم فيهم .

مات النبي عليه الصلاة والسلام ولم يستخلف أحداً من صحابته

ليجمع كلمة المسلمين (١) وذلك ليتركهم أحرارا في انتخاب من يرضوبه خليفة عليهم فتشاور المسلمون فيمن يختارونه خليفة لرسول الله واختلف الناس فيمن يولونه وصار كل فريق يرشح من يرى فيه الكفاءة لتوليته هذا المنصب الخطير. اجتمع الانصار والمهاجرون فى مكان مشهور بالسقيفة بقصد المفاوضة فى أمر الخلافة وكان الانصار اسبق من المهاجرين الى ذلك المكان فأرادوا أن يولوا أحدهم فخطب فيهم أبو بكر ورشح عمر بن الخطاب وأبا عبيدة الجراح وحصل أخذ ورد بين المهاجرين والانصار واشتد الخلاف بينهم الى ان استقر رأى الجماعة على تولية أبى بكر رضى الله عنه ولما تمت البيعة لابى بكر لم يشأ ان يقوم باعباء الخلافة الا بعد ان يستوثق من رضا الامة عن بيعته فأقام ثلاثة أيام يطلب من الناس ان يقيلوه منها ويقول: قد أقلتكم من بيعتى هل من كاره؟ هل من مبغض؟ فكان على بن أبى طالب كرم الله وجهه يقوم فى أول الناس ويقنع أبا بكر بان الامة راضية عن خلافته وانها لا ترجع في بيعة ويقول «والله لا نقيلك ولا نستقيلك أبداً قد قدمك رسول الله صلى الله عليه وسلم لتوحيد ديننا من ذا الذى يؤخرك لتوجيه دنيانا» (٢)

فانظر كيف كان الخلفاء الراشدون متشبعين بمبادئ الشورى وحكم الامة وكيف كان المسلمون أنفسهم متمسكين بتلك المبادئ عارفين بحقوقهم وقل لى بربك أى فرق بين الطريقة التى اتبعها المسلمون فى بيعة أبى بكر خليفة عليهم وبين الطريقة المتبعة الآن في انتخاب رؤساء الحكومات في أرقى الجمهوريات

---

(١) انما استخلف الرسول أبا بكر فى الصلاة فقط

(٢) كان على كرم الله وجهه يقول ذلك بعد أن كان من أشد المعارضين لبيعة أبي بكر وهذا دليل علي اعترافه بفضله

على أنه لم يكن مبدأ الشورى فى الحكومة الاسلامية مقصوراً على طريقة البيعة بل كان يتجلى فى كافة أعمال الخلفاء الراشدين فلم يكونوا يبتون فى أمر من أمور المسلمين الهامة حتى يشاوروا ذوى الرأى من الأمة وبذلك كانت سياسة الحكومة الاسلامية فى يد الأمة الاسلامية لا فى يد فرد أو عدة أفراد يستأثرون بالحكم كما هو حال الحكومات الاستبدادية . لما عزم عمر بن الخطاب على محاربة الفرس تأييداً لكلمة الاسلام رأى ان هذا الفتح من الأمور الخطيرة التى يجب أن يشاور فيها المسلمون ليختاروا من يجدون فيه الكفاءة لتولية أمر هذه الحرب فاستشار عامة المسلمين فاشاروا عليه بان يذهب بنفسه ليكون الجند أطوع له وأرغب فى الجهاد ثم استشار الخاصة فأشاروا عليه بان يبقى فى المدينة ويسلم القيادة لغيره لأنهم رأوا الحاجة فى بقائه بعيداً عن ساحة القتال فجمع عمر الناس جميعاً وعرض عليهم الامر ليتشاوروا فيه وألقى خطبة وجيزة ذكر فيها المسلمين بقاعدة الشورى فقال:

« أما بعد فان الله عز وجل قد جمع على الاسلام أهله فألف بين القلوب وجعلهم فيه اخوانا . والمسلمون فيما بينهم كالجسد لا يخلو منه شئ من شئ أصاب غيره . وكذلك يحق على المسلمين ان يكونوا وأمرهم شورى بينهم وبين ذوي الرأى منهم . فما اجتمعوا عليه ورضوا به لزم الناس وكانوا فيه تبعا لهم . ومن قام بهذا الأمر فانه تبع لأولى رأيهم »

وانتهى التشاور على تولية سعد بن أبى وقاص قيادة الجنود. فانظر كيف كان عمر رضى الله عنه يلقى على المسلمين أعظم درس فى حقوق الأمة وانها

صاحبة الكلمة النافذة وان وظيفة الحكام ان يكونوا تبعا لارادة ذوى الرأى من الأمة . أليس فى ذلك تأييد لنظام المجالس النيابية الحديثة؟ فانه لما كانت الامة بأسرها لا تستطيع ان تعبر عن ارادتها ولا ان تجتمع لتتباحث وتتشاور فى شؤونها وأمورها فالامة تختار من بينها فريقا من ذوى الرأى والكفاءة تنيبهم عنها ليتداولوا فى شؤونها ويكون الحكام تبعا لارادة هؤلاء النواب. فنظام المجالس النيابية الحديثة قد قرره عمر رضى الله عنه في تلك الخطبة ووضع أساسه بمشاورته لذوى الرأي والفهم من العرب فى شؤون المسلمين العامة

هكذا كان يحترم الخلفاء مبدأ الشورى . ولا تظنوا أن هذا الاحترام كان تفضلا من الخلفاء بل كانت الامة الاسلامية نفسها شديدة الحرص على هذا المبدأ متمسكة بحقوقها السياسية تمسكا شديداً. ولذلك ما كانت تتهاون فى حق من حقوقها بل كان كل فرد منها يشعر بأن الخليفة أو الحاكم يجب أن يكون تبعاً لارادة الامة مما يدل على أن روح الشورى والاستقلال كانت سارية فى أفئدتهم . فهذا عمر بن الخطاب لما قال للناس « من رأى منكم فى اعوجاجاً فليقومه » لم يلبث ان رأى صعلوكا من صعاليك العرب يقوم ويقول له « والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا » فالامة التى يقوم أحد افرادها ويجاهر بهذا القول امام خليفة المسلمين لهى أمة متمسكة بحقوقها عالمة بما لها وما عليها

وهذا عثمان بن عفان رضى الله عنه لما مال فى خلافته عن سيرة أبى بكر وعمر وأخذ يقرب اليه أقاربه وذويه ويوليهم المناصب العالية في الدولة وشاور معهم ولا يستشير سواهم هاج عليه المسلمون ونقموا على سياسته وقامت الامة عن بكرة أبيها تطالب بخلعه وأخذ المسلمون في الاقطار الاسلامية كافة

يرسلون الوفود الى المدينة ليحاسبوا الخليفة على تفريطه في شؤونهم واستبداده هو وأقاربه في حكمهم حتى اضطر عثمان رضى الله عنه الى أن يدافع عن نفسه أمام الامة ويثبت سلامة نيته ويرجع عن بعض أعماله التى عدها المسلمون مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله وسيرة أبى بكر وعمر وبقى الهياج عليه فى ازدياد لتغلب أقاربه وذويه على رأيه حتى انتهى الامر بقتله رضي الله عنه. فلولا ان المسلمين كانوا متشبعين بمبدأ الشورى لما اجترأوا على القيام فى وجه خليفتهم ومطالبته باعتزال الخلافة . فكم نرى من ملوك الاسلام من يتحكمون في رقاب رعيتهم ويسيرون فيهم بما يخالف كتاب الله ولا يجرأ أحد على مقاومتهم ومناقشتهم الحساب على مايعصون الله ورسوله وماذلك الا لأن روح الشورى قد ماتت في القلوب بسبب انقلاب الخلافة الى ملك استبدادي عضوض وتعاقب الحكومات الاستبدادية على الامم الاسلامية منذ عهد بعيد. فماذا علينا لو بحثنا عن ماضى الاسلام وقارنا بينه وبين حالتنا الحاضرة لنعرف الاسباب التى اعتز بها آباؤنا وأجدادنا الأولون ؟ وكيف تقول عن كل ذلك انه من البدع والمنكرات ؟

ألا نعلم أن الاسلام لم يتأخر ولم يندب سوء حظه الا بعد أن صارت الحكومة الاسلامية استبدادية لا أثر للشورى فيها وصار الملوك الامرين الناهين فساقوا الامة الى حيث شاءت اهواؤهم وشهواتهم وانتهى استبدادهم بأن ضعف الاسلام واضمحل المسلمون وأصبحوا طعمة للناهبين السالبين ؟؟ فنحن اذا بحثنا حقوق الامة وعلاقاتها بالحكومات فنحن انما نبحث في الحقيقة في أول ركن من أركان رفعة الدين الحنيف ذلك الدين الذي تشوهونه بالخزعبلات التى تلصقونها به وهو منها برئ

وأراد الشيخ محمود أن يستمر فى كلامه ولكن الحاضرين صاحوا جميعاً . كفى . كفى . فالقول ماقاله الشيخ محمود . . . وقال قائل منهم كيف ينكر علينا الدين أن نعرف حقوقنا ؟ أن الاسلام براء من ذلك ! !

فاضطر الشيخ عبد العال امام جماع الحاضرين أن يسكت على مضض بعد أن كان متحفزا للرد على الشيخ محمود

فؤاد — لاشك ياأخوانى أن الاسلام انما نزل لسعادة بنى الانسان فغير معقول أن يقر الحكومات على استبدادها أو أن يأمر الناس بطاعتها طاعة عمياء لأننا اذا بحثنا عن أسباب تأخر الامم وشقائها قديماً وحديثا لوجدنا الاستبداد فى مقدمة تلك الاسباب . ولذلك قرر الاسلام مبدأ الحكومة الشورية واتبع المسلمون هذا المبدأ زمنا طويلا فكان مصدر عزتهم ورفعتهم . وقد أدركت الامم الاسلامية اليوم هذه الحقيقة فأخذت كل منها تجاهد لتقلب عروش الاستبداد وتقيم على انقاضها الحكومات الدستورية . وهذه الدولة العلية وفارس قد أعلن فيهما الدستور فبدأت الاثنتان تسيران بسرعة فى سبيل الرفعة والقوة . . . .

وهنا دخل شيخ العرب عبد الغفار الذي كان حاضرا الليلة الماضية فرحب به الحاضرون وقال له فؤاد . أهلا بشيخ العرب لعلك كنت مسرورا من مناقشات الليلة الماضية ؟ . .

شيخ العرب — كنت مسروراً جداً يابنى ولكنى أري رأيا يخالف رأيكم

فؤاد — وما هو هذا الرأى ؟

شيخ العرب — لقد فهمت من كلامكم أمس فيما تسمونه بالحكومات الاستبدادية والحكومات الدستورية أنكم تظنون أن الامة يمكنها أن تتمتع

بحريتها اذا كانت حكومتها دستورية أما أنا فاعتقد أن الحرية لا توجد أبداً في بلاد فيها حكومة سواء كانت تلك الحكومة استبدادية أو دستورية وأن الذي يريد أن يعيش حراً فليسكن الصحاري والقفار بعيداً عن المدن والحضر فهناك فقط توجد الحرية حيث يمكن الانسان أن يعمل ماشاء دون أن يعترضه أو ينازعه أحد من الحكام

فلما سمع فؤاد وعبد الحميد ومصطفى كلام شيخ العرب سكتوا هنيهة ثم تهامسوا قليلا وقال فؤاد لمصطفي ان الفرصة مناسبة جداً للكلام على نظرية العقد الاجتماعي

فابتسم مصطفى وعبد الحميد وقالا لفؤاد لله درك يافؤاد فان الفرصة حقيقة مناسبة لشرح هذه النظرية الدقيقة فعليك اذن شرحها للحاضرين

فؤاد — لقد صدقت، ياشيخ العرب، فان الحرية الكاملة لا توجد الا حيث لا يوجد الحكام . ولا شك أن الانسان لا يمكنه أن يتمتع بتلك الحرية الواسعة التي يتمتع بها سكان الصحاري الا اذا عاش عيشتهم . نحن لا لا ننكر ذلك ولكن ما العمل والناس كلهم لا يمكنهم أن يعيشوا تلك العيشة البدوية ؟؟

شيخ العرب — هازئا — ليعيشوا اذن عبيداً للحكام : !

فؤاد — مبتسما — كأنك حكمت على كل الناس بأن يعيشوا عبيد الا من عاش عيشتكم البدوية مع أنه من السهل التوفيق بين الحرية والمعيشة الحضرية التي فيها من المنافع والفوائد مافيها

شيخ العرب — هذا التوفيق مستحيل وقد جربناه فلم نفلح فكيف تقول أنه سهل ؟

فؤاد — لقد قلت لك أولا أن الانسان في المعيشة الحضرية يستحيل أن يتمتع بتلك الحرية الواسعة المطلقة التي يتمتع بها ساكن الفلوات ولكن فرض معي انك استوطنت أنت وعائلتك وأولادك جهة من الصحراء

أعجبتكم خصوبتها ثم طلب منك أخوك أن يستوطن هو وعائلته نفس هذه الجهة ثم انضم اليكم بعض العربان بعائلاتهم فكثر عددكم وكونتم هناك مدينة صغيرة غير خاضعة لاحد من الحكام

لاشك انكم بالطبع سيعامل بعضكم بعضاً وربما تولدت بعض المنازعات بين واحد منكم وآخر بسبب المعاملات والعلاقات المعاشية فمن ذا الذى يفصل فى هذه المنازعات ؟ ومن الذي تلون اليه حماية المدينة من سطو اللصوص وقطاع الطريق ؟ وهل يمكن بعد أن تتكون من مجموعكم هذه المدينة ان يكون لكل منكم نفس الحرية الواسعة المطلقة التي كانت له حينما كان معتزلا الناس في جوف الصحراء ؟ ؟ ؟

شيخ العرب — بعد تفكر — اذا حصل ذلك وجب على كل منا بطبيعة الحال أن يتنازل عن جزء من حريته حتي نعيش اخوانا يراعي بعضنا حقوق البعض فنختار من بيننا واحدا أو اثنين أو ثلاثه نكلفهم بالفصل في المنازعات واعطاء كل ذى حق حقه ونكل اليهم النظر فى مصالح المدينة وحمايتها ولكن لا نتركه يعمل شيئاً الا بعد استشارة ذوى الرأى منا وموافقتهم على هذا الشئ حرصا على حريتنا

فؤاد — حسن جدا وهذه السلطة التي تكون فى يد هؤلاء الثلاثه الذين اخترتموهم هى سلطة من منكم ؟ هل هي سلطتهم أم هى في الحقيقه جزء من سلطتكم وأنتم كلفتموهم باستعمالها بالنيابة عنكم ؟ وهل تعطونهم السلطة لخدمة مصالحهم الشخصية أم لخدمة مصالحكم أجمعين ؟

شيخ العرب — طبعا هى سلطتنا وهم ليسوا حكاما وانما هم رجال مثلنا لا فرق بيننا وبينهم الا أننا كلفناهم بوظيفة لا يمكننا جميعا أن نتفرغ لها

فؤاد — دعنا من كونهم حكاما أولا واخبرنا الآن هل اذا عشت فى هذه المدينه التى فرضنا وجودها تكون اسعد حالا مما كنت عليه وحدك أم لا . وهل ترضى بتنازلك عن جزء من حريتك لتعيش مع اخوانك فى هذه المدينه ام لا ؟

فسكت شيخ العرب، قليلا يفكر فى الجواب ثم قال :

يظهر ان المسألة فيها نظر ولكن يمكن أن أفضل المعيشة في المدينة وذلك أولا لان الانسان فيها يجد راحة وسرورا وسعادة لا يجدها في عزلته بالصحراء وثانيا لانى اذا تنازلت عن جزء من حريتى القديمة فى مقابل ذلك فأنا لا أتنازل عنها لغيرى ولكنى اتنازل عنها لمجموع اخوانى ولا اتنازل طبعا الا بمقدار الضرورى منها لتكون فى المدينه سلطة تفصل في المنازعات وتعمل ما فيه الخير لنا كلنا ومادمنا نحن انفسنا الذين نوجد هذه السلطة بتنازل كل منا عن جزء من حريته فلا ضرر من وجود هذه السلطة بيننا . لانها تكون في يدنا لا فى يد غيرنا

فلما انتهى شيخ العرب من جوابه نهض فؤاد وقال له : لقد أحسنت في الجواب ياشيخ العرب وأراك قد شرحت لنا بكل بساطة مايحصل فى البلاد التى فيها حكومات دستورية . فاعلموا أيها الأخوان ان المدينة التى نتكلم عنها هى صورة مصغرة لتلك البلاد الدستورية. ففي تلك البلاد يتنازل كل انسان عن جزء من سلطته وحريته ويهبها الى المجموع لتتكون منها السلطة العليا التى يطيعها كل فرد راضيا مختارا لانها من المجموع ولكل فرد حظ فيها

الامة هنالك هى صاحبة السلطة العليا فهي تختار نوابها الذين يضعون القوانين

الصالحة للبلاد ونوابها يختارون الحكام الذين ينفذون تلك القوانين ومجموع النواب يسمى (مجلس النواب) ومجموع الحكام يسمى (الحكومة) (١)

أحد الحاضرين — لقد عرفنا هذه الليلة أشياء كثيرة ونخشى لو سمعنا غيرها أن ننسى بعض ماوعيناه أو تلتبس علينا الافكار فيكفينا ذلك الليلة وان كان لدينا شئ جديد فلنرجئه الي الاجتماع القادم. فوافق الحاضرون على هذا الرأى بعد أن شكروا فؤاداً والاستاذ الشيخ محمود على ما بسطاه وشرحاه من الآراء السديدة والافكار الصائبة وأخذوا فى الانصراف متعدين على الاجتماع القادم

*
* *

وبعد ان انفرط عقد الاجتماع بقى الشيخ محمود ومصطفى وعبد الحميد فابدى الشيخ محمود اعجابه بانتهاز فؤاد فرصة اعتراض شيخ العرب وشرحه نظرية العقد الاجتماعى وعقب على ذلك بقوله : ولكن ألا يحسن بنا أن نشبع هذا الموضوع ونوفيه حقه من البحث فانك قد شرحت نظرية العقد الاجتماعى شرحاً بسيطا يفهم منه السامع ان الامة هي صاحبة السلطة العليا وان هذه السلطة مكونة من تنازل كل فرد عن جزء من حريته وسلطته ولكن حبذا لو انتهزنا فرصة اجتماعنا الآن لنتباحث فى هذه النظرية السامية من الوجهة التاريخية وكيف كان تأثيرها فى انتشار مبادئ الحرية والدستور فى القرن الثامن عشر

فقال فؤاد — اعلم أيها الاخ أننا ماشرعنا في عقد اجتماعاتنا لنثقل على اذهان الحاضرين بالخوض فى فلسفة النظريات الدستورية وتاريخها فاننا اذا

(١) أخذنا تسمية روسو الذى يقصر الحكومة على السلطة التنفيذية

سلكنا هذا السبيل فلن نصل الى النتيجة التي نرومها من نشر مبادئ حقوق الشعب وغرسها في الاذهان بل حسبنا مثلا عند الكلام على نظرية العقد الاجتماعي ان نقربها الي الافهام بهذا التشبيه الذي اخترته الليلة ليعرف الحاضرون ان الامة يجب ان تكون صاحبة السلطة العليا وان هذه السلطة هي ملك شرعي لها لا ملك للحكام . أما اذا توغلنا في منشأ هذه النظرية وتاريخها وتأثيرها في نظامات الحكومات وما كان لها من الفضل في نجاح الثورة الفرنسية الكبرى التي دكت عروش الاستبداد في القرن الثامن عشر فسنحدث الناس بحديث ينبو عنه الفكر ويصعب علي الاذهان فهمه وادراكه

الشيخ محمود — أنا لا أعارضك في ذلك بل أنا أول من يوافقك على الطريقة التي اتبعتها في شرح هذه النظرية ولكننا الآن مجتمعون وحدنا نحن الاربعة فلم لا نستأنف الكلام على نظرية العقد الاجتماعي حتى تتم لنا الفائدة التي نرومها وتكون اجتماعاتنا ومباحثاتنا جامعة بين تبسيط المبادىء والنظامات الدستورية الحديثة وشرحها شرحا علمياً تصبو اليه نفس كل من يرغب الاستزادة من تلك المعلومات الثمينة ؟

مصطفى — لقد صدق الاستاذ الشيخ محمود فلنتم سهرتنا الليلة بدرس نظرية العقد الاجتماعي وليستأنف فؤاد الكلام فيها فانه طبعا قد استعد لها قبل الاجتماع .

وعند ذلك ابتدأ فؤاد في الكلام فقال :

لقد قرأت ما كتب في المطولات عن هذه النظرية فاستنتجت مما قرأته عنها ان هذه النظرية ليست مهمة في ذاتها فان بعض العلماء يعدونها قائمة على

خطأ تاريخي وانما هي خطيرة وجليلة فى نتائجها وآثارها فى نظام الحكومات

كان القرن الثامن عشر آخر عهد الانسانية في أوروبا بالنظامات الاستبدادية فهو القرن الذى قامت فيه الثورة الفرنسية الكبرى ولم تقم هذه الثورة فجأة دون أن يحسب أحد لها فى الغيب حسابا بل سبقتها ثورة فى الافكار كان الداعى اليها نفر من الفلاسفة والعلماء مهدوا لها السبيل بكتاباتهم ومؤلفاتهم ومن هؤلاء الفلاسفة روسو ومنتسكيو وفولتير وديدرو وغيرهم .

تصادف ان ظهر هؤلاء الفلاسفة الكبار في هذا القرن المجيد فوجهوا قواهم واستخدموا عزائمهم فى البحث عن أرقي النظامات الحكومية التى تضمن للأمم حريتها السياسية وللافراد تمتعهم بحقوقهم الشخصية واستمد هؤلاء الفلاسفة ابحاثهم من عظات التاريخ وارشاد الفكر السليم وساعدهم فى تلك الابحاث كتابات من تقدمهم من العلماء فوصلت بهم ابحاثهم فى تاريخ الجمعيات الانسانية الى التسليم بحقيقتين أو بغرضين (١) استنبطوا منهما مبادئهم في نظام الحكومات (الاول) الانسانية فى دور الفطرة (الثانى) الانسانية بعد العقد الاجتماعى .

يتلخص الغرض الاول فى أن الناس كانوا في قديم الازل يعيشون افذاذاً ليس بينهم رابطة اجتماعية ماولم يكن هناك طبعا حكم ولا حكومة ولا سلطة بل كان الانسان يعيش فى هذا الدور مستقلا متمتعاً بكامل حريته يفعل ما يشاء دون أن يقيده حكم أو قانون أو سلطة .

---

(١) يسميها المؤلفون غرضين لان الشواهد التاريخية لم تؤيدهما

استنتج فلاسفة القرن الثامن عشر من هـذا الفرض أن الانسان مر به دور كان فيه مطلق الارادة حراً من كل قيد وانه بناء على ذلك كان يتمتع بكافة حقوقه الطبيعية فاذا أردنا أن نعرف الآن ما هي حقوق الانسان الطبيعية أي الملازمة له وهو في حالة الفطرة فيكفينا أن نعرف حالة الانسان في هذا الدور الاول من أدوار الانسانية فهـذه الحالة هي التي يجب أن تصبو اليها نفس الانسان من حيث تمتعه بحريته الكاملة

ولكن هذه الحالة على مايقول فلاسفة القرن الثامن عشر لم تدم وان تعود لان الناس شعروا بضرورة تغيير تلك الحالة حتى يكونوا أسعد مما كانوا فتعاقدوا فيما بينهم على أن يتركوا تلك الحالة ويبدلوها بحالة أخرى

(الفرض الثاني) فالحالة الثانيـة هي حالة العقد الاجتماعي الذي انتهت به حالة الفطرة .

كان الناس يتمتعون بحريتهم المطلقة من كل قيد ولم يفقدوها الا بمحض ارادتهم حيث عقدوا بينهم عقداً تنازل كل فرد فيـه عن تلك الحرية المطلقة ليوجدوا فيما بينهم سلطة عليا يخضع لهـا كل فرد وذلك ليعيشوا معا اخوانا تربطهم الروابط المدنية والاجتماعية (١)

فهذا العقد الاجتماعي يجب أن يكون أساسا لنظام الحكومات وميزانا لتحديد العلاقات بين الامم وحكوماتها وبين الافراد بعضهم وبعض ولذلك جعل فلاسفة القرن الثامن عشر هذا الفرض التاريخي مصدرا استمدوا منه

(١) ليست هذه النظرية بنت القرن الثامن عشر بل هي قديمة بحثها كثير من علماء القرون من القرن السادس عشر ولكن تأثيرها لم يظهر الا في القرن الثامن عشر

المبادىء التى قررتها الثورة الفرنسية (٢) لانهم اعتبروا أن هذه المبادىء هى القواعد الطبيعية التى يجب أن تسير عليها الحكومات والجمعيات الانسانية ليكون الانسان فيها متمتعا بحقوقه الشخصية وترجع هذه المبادىء الى قاعدتين أساسيتين استنبطها الفلاسفة من نظرية العقد الاجتماعي وهي (أولا) يولد الناس أحرارا متساوين فيما لهم من الحقوق . (ثانيا) لا حكم ولا سلطة الا للأمة.

كانت نظرية العقد الاجتماعى سلاحا في يد روسو يحارب به النظامات الاستبدادية ويظهر به منافرة هذه النظامات للطبائع البشرية كما انها كانت حجة قوية فى يده يدافع بها عن مبدأ حكم الامة وتلك هى أهمية هذه النظرية فلولا أن ناشرى مبادىء الحرية في القرن الثامن عشر استدلوا بها على صحة مبادئهم لما كان لهذه النظرية أثر يذكر ولأصبحت الآن بين النظريات والحقائق العلمية نسيا منسياً

يقول الفيلسوف جان جاك روسو أن العقد الاجتماعى هو الذى أوجد الحكم وأوجد السلطة العليا وجعل الحكم والسلطة فى يد مجموع الامة . بذلك تم العقد الاجتماعى وعلى هذا الشرط اجتمع الناس وعاشوا فى كنف الحكومات فهم انما اجتمعوا على أن تكون السلطة العليا التى أوجدوها فى يد مجموع أفراد الامة فلا يحل لحكومة ولا لأحد من الافراد أن ينتزع هذه السلطة من يد المجموع ويستأثر بها دون سواه لان هذا اخلال لشروط العقد الاجتماعى وغصب لحق المجموع. بهذه النظرية نشر الفيلسوف روسو مبدأ حكم الامة وبثه فى كافة الطبقات فكان لها الفضل الكبير فى تشبع الناس بمبادىء الحرية السياسية

---

(٢) أنظر الاجتماع الثاني عشر تجد هذه المبادئ مبسوطة هناك

ولكن بعض العلماء والمؤلفين لم يرتاحوا الى تلك النظرية لانها قائمة على فرض لم يؤيده التاريخ بل يثبت عكسه اذ ليس فى التاريخ مايثبت ان الناس كانوا يعيشون أفذاذاً ثم تعاقدوا على أن يعيشوا مجتمعين بل المعقول ان الانسان مدنى بطبعه وأنه منذ خلقه الله ميال بطبيعة الى الاجتماع مع بنى جنسه . على انى اعتقد ان نظرية العقد الاجتماعى صحيحة فى الغرض منها ان لم تكن كذلك فى منشئها فان الانسان وان كان مدنياً بطبعه الا ان هناك أقواما يفضلون أن يعيشوا معتزلين العالم مثل القبائل الرحل التى تنفر من الاجتماع والحضر فهؤلاء يمكن القياس على حالتهم للتوصل الي فهم الغرض من نظرية العقد الاجتماعي لانهم اذا عاشوا هائمين في الفلوات عاشوا متمتعين بحريتهم المطلقة واذا مالوا الى الحياة الاجتماعية اضطروا الى التنازل عن جزء من تلك الحرية الواسعة فالى من تذهب تلك الحرية ؟ يجب عدلا وشرعا ان تذهب الى المجموع على النحو الذى شرحته في كلامى مع شيخ العرب

على ان مبدأ حكم الامة لا تؤيده نظرية العقد الاجتماعي وحدها بل هو مؤيد بأدلة عدة شرحناها فى مناقشتنا بالاجتماع الماضى ولقد أصبح الآن قضية مسلما بها لا تحتاج الا الى تبسيطها لتقبلها العقول وترتاح اليها الاذهان

النتيجة العملية من المناقشات التي حامت حول نظرية العقد الاجتماعى أن المحافظة على حرية الافراد وحقوقهم يجب أن تكون الغاية التى ترمى اليها الحكومات وأن تكون القاعدة فى نظام الحكومة أن تترك للناس حريتهم الطبيعية كاملة واسعة وان لا يتنازل الافراد عن جزء من تلك الحرية المطلقة الا بمقدار الضروري لتكوين السلطة العامة التى تعطي كل ذى

حق حقه . وهذه السلطة لا تكون واجبة الاحترام الا اذا لم تتعد حد الضرورة الاجتماعية وعلى شرط أن يكون استعمالها بيد مجموع الافراد أو بعبارة أخرى بيد الامة لا بيد الحكام

فارق الحكومات هي التي لا يتنازل فيها الافراد الا عن الجزء الضروري من حريتهم وسلطتهم والحكومات تختلف وتتباين في درجة رقيها بمقدار مايتنازل عنه الافراد من تلك الحرية والسلطة ولذلك فأضر أنواع الحكومات وأشدها وبالاعلى الامة هي تلك الحكومة التي تغتصب من الافراد حريتهم وتسلبهامنهم حتى لا تدع لهم حرية أو سلطة مانع تستبد في استعمال تلك السلطة المسلوبة من الامة . هذه الحكومة هي أبعد الحكومات عن روح العدل وأكثرها شرورا على الافراد وأشدها خيانة لهم لانها تنتزع منهم حريتهم الفطرية التي خلقهم الله ليتمتعوا بها ثم هي تحاربهم بتلك السلطة تحاربهم بهافتجعلهم في يدها عبيدا أذلاء تتحكم في مالهم وفي أرواحهم وفي شرفهم فلا عجب أن تكون مثل هذه الحكومة حكومة ظالمة غير شرعية يحل للافراد أن لا يسلموا لها في سلطتهم التي تحاربهم بها وأن يستردوها منها لتكون سلطتهم بيد مجموعهم

على هذا المبدأ قامت حكومات الشعب وهو من المبادئ التي نشرتها حكومة الثورة الفرنسية واتبعتها ودعت الامم الى العمل بها ففي دستور سنة ١٧٩٣ قضت المادة الخامسة والثلاثون على انه

« اذا اعتدت الحكومة على سلطة الشعب واغتصبت حريته وحقوقه فمقاومة هذه الحكومة وعصيانها والقيام في وجهها من أقدس وأوجب واجبات الشعب بأسره بل هو فرض عيني على كل فرد بالذات »

فهذا الدستور الذى بين حقوق الامة الفرنسية يعطى للشعب حق القيام فى وجه الحكومة وحق الثورة اذا هى سلبت منه حريته واغتصبت حقوق افراده . ولا شك أن الثورة هى آخر ما تضطر الشعوب الي الالتجاء اليها لقلب نظام حكومتها واعادتها الى نظام الحكومة الطبيعي الذى يجعل الحكم والسلطة بيد الامة لا بيد الحكام فالثورة في هذه الحالة الاضطرارية حق من حقوق الشعب وللناس فى كل زمان ومكان حق فى أن يقاوموا الظلم ويناضبوا الظالمين ويقاطعوهم

وان من غرائب الاتفاق أن هذا المبدأ الذى قرره دستور سنة ١٧٩٣ بفرنسا كأنه مأخوذ من ذلك الحديث الشريف الذى أشار اليه الاستاذ الشيخ محمود فى كلامه على الدستور فى الاسلام وهو قوله عليه الصلاة والسلام « استقيموا لقريش ما استقاموا لكم فان لم يستقيموا لكم فضعوا سيوفكم على عواتقكم وابيدوا خضراءهم » فما أشد ذلك التوافق في المعنى بين هذا الحديث الشريف وذلك المبدأ الحديث كلاهما لا يجعلان طاعة الحكومة واجبة على الامة الا على شرط أن تكون سائرة طوعا لارادة الامة محترمة لحقوق افرادها ولكن لا عجب فى هذا التوافق فهكذا تتقارب مبادئ الحرية فى كل عصر وجيل فسبحان من أودع فى الطبائع مبدأ التعلق بالحرية ونزله على لسان أنبيائه ورسله وجعله آية من آيات الاسلام

وعند ذلك كانت الساعة الثانية عشرة قد تنصفت فابدى الشيخ محمود اكتفاءه بما قاله فؤاد وشكر له اجهاده الفكر فى هذه الليلة واستأذن هو والاخوان فى الانصراف على أن يتلاقوا في الاجتماع القادم وافترق الاخوان الاربعة فبقي مصطفى وأخذ كل من الباقين طريقه الى منزله

(الاجتماع الثالث)

حق الانتخاب العام — كيف تنفذ قاعدة حكم الشعب — قانون الانتخاب المصرى — واجب الاهتمام بالانتخاب — قيد الاسماء فى دفاتر الانتخاب —

ذهب فؤاد ومصطفي وعبد الحميد فى صباح يوم من الايام التالية للاجتماع الاول الى بلدة تقرب من قريتهم لدعوة أحد اخوانهم هناك اسمه توفيق... فتحدثوا معه فى شأن الاجتماعات التى تقام فى منزل مصطفى واهتمام أهل القرية بحضورها وسماع مايدور فيها من المناقشات والمباحث فتشوف توفيق الى حضور هذه الاجتماعات معهم وبعد أن قضوا معه النهار يتسابقون على ظهور الخيل ويتبارون في الرماية والصيد عادوا الى البلد ومعهم صديقهم الجديد حيث كانت الشمس قد مالت الى الغروب وظلوا يتحادثون الى أن جاء ميعاد الاجتماع الثالث فاكتظ المكان بالاخوان

اجتمع الجماعة وكانت انظارهم متجهة نحو توفيق لانهم استغربوا حضوره فقدمه لهم مصطفي وبدأ شيخ العرب عبد الغفار في المناقشة فقال لقد فهمنا الليلة الماضيه أن الشعوب هى صاحبة الحق في الحكم وصاحبة السلطة التى في يد الحكومات وحبذا لو عرفنا اليوم كيف يمكن لكل فرد أن يتمتع بحق الحكم ويشعر بان له جزءا من السلطة العامة التى فى يد حكومته لان الحكم اذا كان حقا من حقوق الامة فمعنى ذلك أنه حق من حقوق الافراد جميعا فهل يتمتع كل فرد بهذا الحق في كل ماله مساس بسياسة الحكومة أم سياسة الحكومة انما هي فى يد بضعة افراد يسمونهم بالنواب في الحكومات

الدستورية وبالحكام المستبدين فى الحكومات الاستبدادية ؟ انى لا أفهم كيف تقولون أن الدستور يجعل الحكم في يد الامة مع أن كل مسألة تهم الامة لا يكون مصيرها الا فى يد أولئك النواب الذين يتكون منهم المجلس النيابى ولا يؤخذ للامة رأي فى مثل تلك المسألة بل تكون تبعا لما يقرر أولئك النواب فقل لى بربك أى فرق بين استبداد الحكام فى الحكومات المطلقة التصرف وبين استبداد النواب فى الحكومات ذات المجالس النيابية وأين قاعدة حكم الامة في كلتيهما ؟ ان كنتم تريدون أن تتبع الحكومات قاعدة حكم الامة فأرونا حكومة يؤخذ فيها رأى الشعب بأكمله فى كل مسألة وكل قانون وكل ضريبة وكل عمل تعمله الحكومة ولا يتقرر شئ من ذلك الا اذا أراده مجموع الشعب فهنالك يقال حقا أن الحكم للامة

أما المجالس النيابية فانها انما تنقل الاستبداد من يد بضعة افراد كانوا يسمونهم بالملوك أو الامراء أو الحكام الى بضعة افراد آخرين تختارهم الامة ليستبدوا فى شؤونها ويحلوا محل أولئك الملوك والامراء الاقدمين

فؤاد . لقد صدق شيخ العرب فى شئ مما قاله وأخطأ في شئ آخر أما ما يقوله من أن قاعدة حكم الشعب تقتضى أن لا يعمل عمل الا اذا أخذ فيه رأى الامة ووافقت عليه فهذا مما لا أنازعه فيه بل أقول أن أرقى الحكومات وأشدها احتراما لحقوق الشعب هي الحكومة التى لا يتقرر فيها شئ الا بعد أن يتباحث فيه افراد الامة الراشدون جميعا وتقرره أغلبيتهم أو بعبارة أخرى هي الحكومة التى يقضى نظامها بان الامة تباشر بنفسها الحكم دون أن تجعله فى يد نواب تختارهم هى ففى مثل هذه الحكومة يشعر كل فرد

من أفرادها أن له جزأ من سلطة الحكم ويتمتع فعلا بهذا الجزء تمتعا حقيقيا

هذا النوع من الحكومات هو بلا شك أرقي حكومات الشعب وهو موجود في قليل من البلاد

ولكن قل لى بربك هل يمكن للحكومات الدستورية جميعها خصوصا حكومات البلاد الكبيرة التى يزيد عدد أهلها عن عشرات الملايين من النفوس أن تتبع هذا الشكل من الحكومات دون أن تضطرب أعمالها وترتبك سياستها وتسود الفوضى فيها ؟

من السهل أن يؤخذ رأى الراشدين من الامة فى كل ماتضعه حكومتها من القوانين اذا كانت البلاد صغيرة قليلة السكان ولذلك لا يرى هذا الشكل من الحكومات الا في سويسرا وهي تلك البلاد التى لا يزيد عدد سكانها عن ثلاثة ملايين ونصف مشهورين باتحادهم وائتلافهم فى المشارب والعواطف والميول فهناك توجد مجالس لوضع القوانين ينتخب الاهالى أعضاءها لهذا الغرض ولكن بعد ان توضع القوانين بمعرفة تلك المجالس تعرض على الامة لتبت رأيها فيها بناء على طلب ثلاثين الفا من الاهالى أما اذا سكت الاهالى عن القانون فيعتبر أن الامة رضيت بعمل نوابها. هذا مايحصل فى سويسرا ولكن التجارب دلت على ان تلك الطريقة وان كانت تضمن للامة تمتعا بحقها فى الحكم الا انها تعطل الاعمال وتدعو الى انصراف الامة عن أعمالها التجارية والصناعية والعلمية ، وكل مايرقى البلاد الى المنازعات والاختلافات في وضع القوانين والتصديق عليها ولو اتبع هذا النظام في البلاد الكبيرة المحتاجة الي كثير من القوانين واللوائح لكان شغل الامة الشاغل ابداء الآراء والمناقشة فى القوانين الجديدة التى تحتاج اليها كل يوم . ولذلك تقضى النظامات

الدستورية الحديثة ان تباشر الامم حقها فى الحكم بواسطة نوابها الذين تنتخبهم لهذا الغرض وهذا الانتخاب عام يشترك فيه كل فرد رشيد عاقل من أبناء الامة

ان الامة اذا انتخبت نوابها فهى تكل اليهم سلطتها وتتركهم أحراراً في استعمال تلك السلطة ولكن هؤلاء النواب ليسوا كالحكام المستبدين فان نواب الامة يعملون والامة تراقبهم لترى اذا كانوا قد أدوا واجب الوكالة أم خانوا الامة وحادوا عن مصلحتها فاذا رأتهم أحسنوا التعبير عن رغباتها أبقتهم نوابا عنها وتركتهم يعملون باسمها واذا وجدت منهم اعوجاجا عزلتهم من الوكالة عند ما تنتهى مدتهم التى انتخبتهم لها واختارت غيرهم

فالانتخاب هو الطريقة الحكيمة التى بها يتمتع افراد الشعب بحقهم فى الحكم ولذلك يجب ان لا يحرم من حق الانتخاب أحد مالم يكن من الاطفال أو من المحجور عليهم أو ممن صدرت عليهم أحكام تشين شرفهم وتلوث سمعتهم أو بعبارة أخرى يجب ان يكون حق الانتخاب عاما يشترك فيه كافة افراد الشعب لانهم بذلك يشتركون جميعا فى ادارة حكومة بلادهم ولا يحرم أحد منهم من ذلك الحق المقدس

ولقد أدركت الامم ان تعميم حق الانتخاب وجعله شاملا لجميع افراد الامة الراشدين بلا تمييز بين الاغنياء والفقراء ولا بين المتعلمين وغير المتعلمين هو الدعامة المتينة التي تقوم عليها حكومة الشعب ولذلك لم تهدأ الثورات التي شبت فى كثير من البلاد دفاعاً عن الحرية الا بعد ان نالت الامم حق الانتخاب العام واطمأنت على هذا الحق وجعلته ضمن دستورها الذى يجب على الحكومة اطاعته واتباع أحكامه . ولا تزال بعض الامم الحرة محرومة من هذا الحق

العام. ففي بعض البلاد الدستورية لا يتمتع بحق الانتخاب الا من كانوا على جانب من الثروة يدفعون للحكومة جزأ معلوما من الضرائب وفي بعض البلاد الاخرى لا يتمتع بهذا الحق الا من كان عارفا بالقراءة والكتابة أو من يكون عارفا بالقراءة فقط يفهم شيئاً ولو قليلا من نصوص الدستور المتبع في بلاده وهذا القيد هو أخف القيود احتمالا لانه قيد مبني على فكرة تميل اليها النفوس وهي أن من يتمتع بحق الانتخاب يجب أن يكون من أفراد الشعب العارفين بقيمة هذا الحق والمحسنين استعماله

ولكن مهما قيل في فائدة تقييد حق الانتخاب وجعله قاصراً على فئة من الامة ومهما كان نوع هذا التقييد فمبدأ تعميم حق الانتخاب هو بلا جدال أسمى وأشرف من تقييده لان هذا الحق من الحقوق الطبيعية التي لكل فرد من أفراد الامة أن يتمتع بها سواء كان غنيا أو فقيراً متعلما أو غير متعلم فما ذنب غير المتعلم ليحرم من هذا الحق الطبيعي ؟ أذنبه ان حكومته لم تعتن بشأنه ولم تعلمه في الصغر ؟ ان كان هذا ذنبه فهو أحق الناس بالتمتع بهذا الحق حتى يكون له صوت وتكون له كلمة في حكومة بلاده فيلجئها الى الاعتناء بشأنه وشأن اخوانه وبذل الاموال لتعليمهم وتربيتهم . فهذا الرجل غير المتعلم هو أحوج الناس الى أن تكون الحكومة في يده وفي يد جميع أفراد الامة حتى تمثل جميع طبقاتها وتجيب طلبات كل فئة منهم . فمن رأيي أن يكون حق الانتخاب عاما يشترك فيه كل أبناء الامة على السواء

الشيخ متولي — وقد سره دفاع مصطفى عن حقوق غير المتعلمين — لقد صدق مصطفى افندي في دفاعه عن مبدأ تعميم حق الانتخاب فمن العدل أن يساوى بين جميع أفراد الامة. والآن نود أن نعرف نظام الانتخاب

للمجالس النيابية لتكون الفائدة من الاجتماع أتم

فأشار فؤاد لتوفيق أن يشرح مسألة الانتخابات قائلا له انك الليلة ضيفنا فلتكن أكثرنا كلاما فابتسم توفيق وقال :

توفيق — اذا سمحتم أيها الاخوان فأنا أجيب بكل سرور على سؤال الشيخ متولى فأقول ان كل حكومة دستورية وضعت طريقة مخصوصة ونظاما مخصوصا لانتخاب نواب الامة أى أعضاء مجلس النواب فهل تريدون أن أشرح لكم طريقة الانتخابات فى تلك البلاد أم فى بلادنا ؟؟

أغلب الحاضرين — أى فائدة من معرفة طريقة الانتخاب في بلادنا وأنتم تقولون ان حكومتنا استبدادية وحقيقة ان حكومتنا استبدادية لاننا لا رأى لنا في كل ما تفعله وسلطتنا وحريتنا هي تحت تصرف الحكومة تفعل بهما ما تشاء فكيف يوجد انتخاب لمجلس نواب فى بلادنا ؟؟

توفيق — صدقتم يا اخوانى ان حكومة بلادنا هى استبدادية استبدادية ولكن تعلمون أن بلادنا نالت دستورها قبل ثورة عرابى وتمتعت به مدة من الزمن فلما قامت الثورة واحتل الانجليز بلادنا كان أول عمل عملوه أن محوا الدستور وحرموا الامة من حقوقها الطبيعية واستبدو بالامر واغتصبوا السلطة من الامة ولكن الانكليز أرادوا أن يظاهروا بأنهم يحبون المصريين فانشأوا بدل المجلس النيابى المصرى مجالس صغيرة تفترق افتراقا كليا عن المجالس النيابية الحقيقية من حيث السلطة التى في يد تلك المجالس ومن حيث طريقة انتخاب أعضائها

هذه المجالس هى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات ولابد أن نشرح لكم نظام هذه المجالس وسلطتها وطريقة انتخاب

أعضائها لانه يجب علينا أن نعرف نظامات بلادنا أولا

الشيخ متولى — لا. لا نريد أن تشرحوا لنا ذلك. فما الفائدة من أن نعرف نظام مجالس لا ثمرة منها ؟ اننا نريد أن نعرف نظام المجالس النيابية الحقيقية

الشيخ عبد العال منفعلا — كيف ذلك .. ألا تريد أن تعرف نظام المجالس التى فى بلادك ؟ . اعرفها أولا ثم اعرف نظام المجالس النيابية لتدرك الفرق بينهما ولتكون على علم من المجلس النيابى الذي نطلبه

توفيق — لا شك فى أن الفرق كبير حقيقة بين المجالس التي في بلادنا والمجالس النيابية ولكن يجب على كل منا أن يعرف طريقة انتخاب أعضاء هذه المجالس لان هذه الطريقة تعطينا فكرة عن طريقة انتخاب أعضاء المجالس النيابية كما سأبين لكم .على أننا وان كانت المجالس الحالية قليلة الفائدة يجب علينا أن نهتم بهذه المجالس ويجب أن نهتم بانتخاب أعضائها لتتعود الانتخاب حينما يكون لدينا مجلس نيابى حقيقى وليكون أعضاؤه نائبين نيابة حقيقية عن الاهالي فيمكنهم أن يطالبوا الحكومة باجابة رغبة الاهالي أى بانشاء المجلس النيابى الذى نطلبه . فمن الواجب علينا أن نعرف واجباتنا فى مسائل الانتخابات وأن لا نهمل شأنها كما نهملها الآن . أليس من منتهي الاهمال أيها الاخوان انكم لا تعرفون أن لكم حقاً فى الانتخاب ؟

الشيخ عبد العال — بارك الله فيك أيها الاخ . نعم نريد أن نعرف طريقة الانتخاب فى بلادنا حتى نثبت على الاقل أننا نهتم بكل ماله مساس بالدستور فقل لنا الآن مَن مِن الاهالى له حق الانتخاب ؟

توفيق — ان كل مصرى بلغ من العمر عشرين سنة كاملة له الحق فى الانتخاب لا فرق في ذلك بين الغنى والفقير على شرط أن لا يكون ممن

صدرت ضدهم أحكام مخلة بالشرف كالاشغال الشاقة أو السجن أو النفى أو المحكوم عليهم بحرمانهم من حقوقهم الوطنية أو من الاقامة فى جهة معينة والمحكوم عليهم بسبب السرقة أو النصب أو الخيانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة . وكذلك المعزولون من وظائفهم الاميرية بمقتضى أحكام قضائية لاختلاسهم الاموال الاميرية أو لاستخدامهم سلطتهم لقضاء مصالحهم الخصوصية اضراراً بالمنفعة العمومية أو لقبولهم الرشوة أو لتعديهم على الغير لمنعه من التمتع بحقوقه السياسية وكذلك المحكوم عليهم باشهار افلاسهم لانهم في حالة نقص لا يستحقون فيها التمتع بهذا الحق المقدس وهذه النعمة الجليلة

فكل هؤلاء ليس لهم حق الانتخاب وجميع من عداهم من المصريين لهم هذا الحق ثم ان قانون الانتخاب يمنع أيضاً رجال العسكرية الذين تحت السلاح من هذا الحق خوفا من اشتغالهم بالمسائل السياسية واهمالهم واجباتهم الحربية

الشيخ عبد العال — كأنك تبين لنا الاسباب التى تمنع الانسان من التمتع بحق الانتخاب وقد فهمنا هذه الاسباب ولكن ماذا تقصد بالمحكوم عليهم بحرمانهم من حقوقهم الوطنية فما هى الحقوق الوطنية وماذا تقصد كذلك بالموظف المعزول لمنع الغير من التمتع بحقوقه السياسية وما الفرق بين الحقوق الوطنية والحقوق السياسية ؟

توفيق — ان الكلام على الحقوق الوطنية والحقوق السياسية أمر يطول ولا بد له من اجتماع خاص نشرح فيه كلا من تلك الحقوق والفرق بينهما (١) ويكفيني الآن أن أقول لكم ان الحقوق السياسية هى المتعلقة بسياسة البلاد

(١) انظر الاجتماع الثاني عشر

أي التى لها مساس بكيفية اشتراك كل فرد فى سلطة الامة مثل حق الانتخاب مثلا وحق مراقبة مجلس النواب على أعمال الحكومة وحق وضع القوانين

أما الحقوق الوطنية أو المدنية فهى المتعلقة بشخص الانسان وذاته كأن يكون الانسان حراً في شخصه حراً فى عمله حراً فى قوله حراً في فكره

فالموظف المحكوم عليه بالعزل لانه منع انسانا من التمتع بحق الانتخاب (وهذا الحق من الحقوق السياسية) يحرم هو من حق الانتخاب

الشيخ متولى — حينئذ اذا توفرت فى كل منا شروط حق الانتخاب صار له هذا الحق أى يمكنه أن يشترك في انتخاب نواب الاهالى فى أى جهة كانت

توفيق — كلا فأن القانون قد حدد لكل مصرى دائرة الانتخاب التى يستعمل فيها حقه ولا يمكنه ان يستعمله فى غيرها ودائرة انتخاب كل فرد هى محل اقامته المعد لمباشرة اشغاله وأعماله وشؤونه فالشخص المقيم في بلدنا ليس له الحق فى ان يشترك فى الانتخابات فى الاسكندرية مثلا وهذا معقول وطبيعى لأنه لايجوز للانسان أن يستعمل حق الانتخاب مرتين

أحد الحاضرين — ولكن ماذا يعمل الانسان اذا غير محل اقامته

توفيق — ليس عليه الا أن يخبر بذلك حكام الجهتين التى ينتقل منها والتى ينتقل اليها حتى يشطب اسمه من الجهة التى كان فيها ويدرج فى الجهة التى انتقل اليها

الشيخ متولى — وكيف يعرف من له حق الانتخاب ومن ليس له هذا الحق أو بعبارة أخرى كيف يعرف من توفرت فيه شروط حق الانتخاب ومن لم تتوفر فيه تلك الشروط ؟

توفيق — أن الطريقة المتبعة في مصر وفي كثير من البلاد هي كتابة أسماء من لهم حق الانتخاب في دفاتر اسمها (دفاتر الانتخاب) يشتمل كل دفتر من هذه الدفاتر على أسماء جميع من لهم حق الانتخاب الساكنين أو المتوطنين في الجهة وقت تحرير الدفتر . ويوجد دفتر في كل بلد من بلاد القطر وكل بندر وكل قسم من أقسام مصر والاسكندرية

الشيخ محمود — وهل يجب على كل مصري متوفرة فيه شروط الانتخاب أن يذهب ويكتب اسمه في الدفتر ؟

توفيق — كلا بل الحكومة تعين لجانا في كل جهة لكتابة الاسماء في الدفاتر بمعرفتهم ففي البنادر والبلاد تؤلف اللجنة من مشايخ كل بندر وكل بلد ويعلق الدفتر في كل بندر وكل بلد وفي ديوان المديرية وفي المحافظات يعلق في ديوان المحافظة وفي مصر والأسكندرية يعلق في كل قسم ويعلق كذلك في ديوان المحافظة

الحاضرون — وأين هذا الدفتر في بلدنا ؟ اننا لا نعرف له وجودا وأنا متأكد أن أسماءنا غير مقيدة فيه ؟ ! !

مصطفى — أنا أعرف شيخ بلدنا وقد سألته مرة عن هذا الدفتر فضحك وقال لي أنا لم أسمع هذا السؤال طول حياتي . ثم تذكر وقال لي نعم يوجد دفتر ملقى في أوراق الدشت يوجد به بعض أسماء لا تتغير ولا تتبدل فتركته آسفا وقلت في نفسي هذا الاهمال هو بسببنا فأنه لا يوجد أحد منا يهتم بهذا الدفتر ويحفظ حقه في الانتخاب

الشيخ متولى — وما العمل اذن ؟ أنترك حقنا يضيع ؟

توفيق — كلافانه لا يضيع حق يطالب به صاحبه ...

ان قانون الانتخاب قضى بأن يعلق دفتر الانتخاب فى كل جهة من أول يناير لآخر يناير من كل سنة أي مدة واحد وثلاثين يوما حتى يتمكن الاهالى من الاطلاع على هذا الدفتر ويبدى كل واحد تظلمه فمن رأى أن اسمه لم يدرج فى الدفتر يكتب جوابا للمدير أو المحافظ بذلك ويكون تقديم هذه الجوابات من أول فبراير لغاية ١٥ منه ولا يقبل اعتراض بعد هذا الميعاد

فالمدير أو المحافظ يجمع هذه التظلمات أو الاعتراضات ويحيلها على لجنة مخصصة للفصل فيها . تتألف هذه اللجنة فى كل مديريه من المدير باعتباره رئيسا وعضوين من أعضاء مجلس المديرية وفى كل محافظة من المحافظ باعتباره رئيسا ومن اثنين من أعيان المدينة . وفي مصر واسكندريه من المحافظ باعتباره رئيسا ومن قاضيين من قضاة المحكمه الابتدائية

وهذه اللجنة تفصل فى الطلبات المقدمة اليها من ١٥ فبراير الى ١٥ مارس من كل سنه وتعلن قراراتها للمعترضين فى الثلاثة الأيام التالية لصدورها

هذه هى الطريقة الواجب العمل بها ليحفظ الانسان لنفسه حق الانتخاب

الشيخ متولى — اننا والله مقصرون تقصيرا حقيقيا فى مسألة الانتخاب وأن هذا التقصير قد يعتبره أعداؤنا دليلا على عدم اهتمامنا بالدستور لاننا لو كنا مهتمين به حق الاهتمام لما أهملنا قيد أسمائنا فى دفاتر الانتخاب وانى على يقين أن أسماء جميع الحاضرين في هذا المجلس غير مذكورة فى دفتر بلدنا فهل ترضون يا اخواني أن نحرم من هذا الحق المقدس بسبب اهمالنا وتقصيرنا ؟؟

الجميع — كلا . كلا . كيف نحرم أنفسنا بأنفسنا من هذا الحق ونحن نطالب بالدستور ؟؟؟

الشيخ محمود — انى أقترح أن نتعاهد منذ الآن على أنه حينما يأتى شهر يناير من السنة الآتية نترقب دفتر الانتخاب ونعرف من منا أهمل اسمه فيه ونقدم للمدير ابتداء من أول فبراير طلبا بأدراج أسماء من لم يدرجوا فى الدفتر فهل توافقونني على ذلك الاقتراح ؟

الجميع — موافقون موافقون

وكانت علائم الاهتمام والتيقظ باديةعلى وجوه الحاضرين جميعهم فأراد الشيخ متولى أن يستمر فى الحديث سائلا

لقد عرفنا من لهم حق الانتخاب فى بلادنا فماذا تسميهم وما هو الاسم الذى يطلق عليهم

توفيق — ان مجموع من لهم حق الانتخاب يسمونهم (بالناخبين) فالمصرى الناخب هو الذى له الحق في أن يشترك فى انتخاب نواب الامة والمصرى غير الناخب هو المحروم من حق الانتخاب

الشيخ متولى — ولكننا لم نعلم الي الآن كيف يختار الناخبون نواب الامة الذين يتكون منهم المجلس النيابي وأى نظام يتبع فى هذا الاختيار

توفيق — ان هذا السؤال يحتاج الى جواب طويل ولا أظن أن لدينا الوقت الكافي هذه الليلة لاستيفائه فأرى أن نجعل سؤالك موضوع محادثتنا الليلة القادمة لانني سا مكث ثلاث ليال فوافق الجميع على رأى توفيق وعلى ذلك انفض الاجتماع الثالث وتواعدوا على الاجتماع الليلة القادمة فى منزل فؤاد

الاجتماع الرابع

كيف ينتخب أعضاء المجلس النيابي — التنافس فى الانتخاب فى أوروبا — جواب من كمال فى وصف الانتخاب بفرنسا —

اجتمع الاخوان فى الميعاد المحدود في منزل فؤاد وكان الحاضرون قد عجلوا بالحضور ولم يتخلف منهم أحد الا مصطفى فانه اعتذر لفؤاد في الصباح عن تأخره عن الميعاد وأبلغه أنه سيتأخر لانتظاره بريد أوربا ربما يجد فيه جوابا من كمال وكان كل منهم يسأل من بجانبه عما سيدور من المناقشات والمباحث فأخذ كل جماعة منهم يتحدثون فيما بينهم منتظرين أن تبدأ المناقشة

وكان الشيخ متولى والشيخ محمود يتناقشان معا مناقشة لفتت نظر فؤاد ومصطفى لأنهما كانا يتجادلان جدالا يدل على شدة الاختلاف في الرأى فتداخل فؤاد بينهما وقال لهما - مالى أراكما مختلفين ؟ وما سبب هذا الجدال القائم بينكما أنحن نريد أن تنتهيا من جدالكما لنبدأ فى الحديث

الشيخ محمود — نحن نتكلم فى مسألة مهمة والخلاف بيننا دائر حول اختيار الموضوع الذى نبدأ بالكلام فيه هذه الليلة . فالشيخ متولى يريد أن نتكلم عن طريقة انتخاب أعضاء مجالس المديريات والجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين أى أعضاء المجالس الموجودة في بلادنا ويريد أن نعرف الليلة نظام هذه المجالس التى تشتغل وما هى وظيفتها

أما أنا فمن رأيي أن نعرف اولا نظام المجالس النيابية الحقيقية التى فى البلاد الدستورية . ثم بعد ذلك نتكلم على نظام المجالس التى فى بلادنا حتى نعرف ماهو الفرق بينها وبين المجالس النيابية

لقد عرفنا الليلة الماضية من لهم حق الانتخاب في بلادنا وقلتم لنا أن الطريقة المتبعة فى بلادنا لمعرفة من لهم هذا الحق لاتكاد تختلف عن الطريقة المتبعة فى البلاد الدستورية . فأظن أن من الواجب علينا بعد ذلك أن نعرف ماهو النظام الذي يجب اتباعه لانتخاب نواب الامة وما هو نظام اجتماعهم وتداولهم لآرائهم . أو بعبارة أخرى كيف ينوبون عن الأمة في استخدام سلطتها الشرعية . هذا هو الخلاف بيني وبين الشيخ متولى ولما كنا لانزال مختلفين بأى الموضوعات نبدأ فأنا أعرض المسألة على حضراتكم وعلى الحاضرين جميعا لناخذ فيها الآراء ونجعل المسألة شورى بيننا اتباعا لما يأمر به الدين الحنيف

الشيخ عبد العال ما قاله الشيخ متولى فى محله فما فائدة معرفتنا للنظام المتبع فى غير بلادنا ؟

فؤاد - كنت عازما على ابداء رأيي فى هذا الخلاف ولكني أفضل ان تكون المسألة شورى بيننا جميعا كما اقترح ذلك الاستاذ الشيخ محمود عبد الحميد -- وهل ابداؤك رأيك في الموضوع يمنع الحاضرين من ابداء غيره ؟

أن كلا مناحر في ابداء رأيه مهما خالف رأى أكبر كبير أو أعلم عالم فينا .

فؤاد - صدقت ياأخي وأنا أنضم لرأى الشيخ متولى فلنؤخذ الآراء فأخذت الآراء وتقرر رأى الاستاذ الشيخ محمود بأغلبية ٣٠ صوتا ضد ٢٠

وكان مصطفى هو الموكل بجمع الآراء فكان ينادي كلا من الحاضرين ويطلب منه رأيه حتى أخذت الآراء كلها ولما ظهرت النتيجة قال لهم نحن نشكر على كل حال الشيخ متولي فان خلافه مع الشيخ محمود كان سببا

فى اتباعنا مبدأ الشوري فالطريقة التى اتبعتها في أخذ آرائكم تقرب من الطريقة المتبعة فى المجلس النيابى لمعرفة رأى أغلبية أعضائه

الشيخ محمود — نحن نطلب الآن من عبد الحميد افندى أن يشرح لنا النظام الدستورى الحقيقي ويبين لنا كيف يتكون المجلس النيابى وكيف ينتخب أعضاؤه وكيف يشتغلون ويتباحثون وماهى حدود وظيفته وما مبلغ علاقته بالحكومة وغير ذلك من المسائل المهمة ثم بعد ذلك نتباحث فى نظام المجالس التى فى بلادنا

عبد الحميد — علمتم مما تقدم كيف يمكن معرفة من لهم حق فى الانتخاب واسمهم فى الاصطلاح السياسي (الناخبون) هؤلاء الناخبون هم المكلفون باختيار الأشخاص الذين يثقون منهم ليكونوا نوابا عن الامة فاذا جاء ميعاد الانتخاب كلفت الحكومة الناخبين فى كل جهة بأن يختاروا الشخص الذى ينيبونه عنهم ليكون عضواً فى مجلس النواب وقد جرت العادة أنه حينما يقترب ميعاد الانتخابات يرشح الاكفاء أنفسهم ليكونوا نوابا عن أهل جهتهم يأخذ كل من يرى فى نفسه الكفاءة فى كل جهة يرشح نفسه للانتخاب أى انه يطلب المرشح منهم من أهل جهته أن ينتخبوه ليكون نائبا عنهم فى مجلس النواب والناخبون بالطبع لهم الخيار فى أن ينتخبوا غيره

وكثيراً ما يحصل أن عدة أشخاص يرشحون أنفسهم للانتخاب في جهة واحدة ويتنافسون فى اكتساب ميل الأهالى وثقتهم فتقوم بينهم حرب عنيفه ويفوز منهم فيها من يصل الى كسب أغلبية الناخبين متى أثبت أنه قدير على الدفاع عن مصالحهم خبير بأحوالهم وبما يشكون منه

الشيخ متولي — بدون مقاطعة عبد الحميد افندى . . . هل يليق

بالانسان أن يقول للناس انتخبونى لأنوب عنكم وهل من الادب أنه يمدح نفسه ويطريها امام الغير . ومن ذا الذى يقبل أن يعرض نفسه لهذا الفضول ؟

عبد الحميد — انك مخطئ ياشيخ متولى فان كل انسان مطلوب منه أن يظهر كفاءته لاخوانه حتى يدعوهم الى الثقة به وانابته عنهم في أشرف وظيفة يؤديها الانسان لبلاده وهى أن يكون عضواً فى مجلس النواب أى عضواً فى مجلس الامة الذى لا توجد سلطة فوق سلطته — لان سلطته هى سلطة الامة — وكيف يمكن للاهالي أن يعرفوا الشخص الذى يستحق النيابة عنهم اذا كان كل الاكفاء ينزوون في بيوتهم ولا يظهرون كفاءتهم لاخوانهم ؟

ليس فى ترشيح الانسان نفسه للانتخاب أى عيب بل بالعكس ان العيب هو استتار الانسان فى بيته وخموله وابتعاده عن الناس فان مثل هذا الرجل يستحيل أن ينفع قومه أو يفيدهم . فأنزعوا ياخوانى هذه الفكرة من أذهانكم واعلموا أن الامة التى تريد أن يكون لها مجلس نيابى كامل يجب أن ينبغ فيها رجال أكفاء يظهرون كفاءتهم لاخوانهم ويثبتون لهم أنهم أكفاء لتمثيلهم فى مجلس الامة واني أصرح لكم بكل سرور أننا حينما ننال المجلس النيابى (ولا بد لنا أن ننالة) أكون أول المرشحين لنفسى وأطلب من أهل جهتنا انتخابى عنهم وأكون مسروراً جداً لو نافسنى في هذا الفخر أصدقائى مثل فؤاد أو مصطفى فان هذه المنافسة هى أكبر باعث لكل منا على الجد والعمل لننال ثقة اخواننا ومواطنينا . على أني أرى من الخيانة أن يرى الكفء من هم أقل منه علما وفضلا يحاولون الحصول على

ثقة الامة ثم هو لا يرشح نفسه ليقي الامة شر وجود الجهلة والسفلة نوابا فى المجلس النيابى

فلما سمع الاستاذ الشيخ محمود هذا الكلام قال صدقت صدقت ياعبد الحميد افندى والتفت الي الشيخ متولى قائلا ألا تعلم ياشيخ متولي أن الامام علياً كرم الله وجهه كان يرى فى نفسه الكفاءة والاحقية للخلافة ولذلك رشح نفسه لها وصار يباهي منافسيه بالصفات التي كانت تميزه عنهم

أما سمعت ما قاله كرم الله وجهه اظهاراً لكفاءته للخلافة وأنه أحق بها ممن سبقه من الخلفاء الراشدين . قال رضي الله عنه فى ملأ من المسلمين :

أما والله لقد تقمصها فلان (١) وأنه ليعلم أن محلى منها محل القطب من الرحي. ينحدر عنى السيل (٢). ولا يرقى الىّ الطير . فسدلت دونها ثوبا . وطويت عنها كشحا(٣). وطفقت أرتئى بين أن أصول بيد جذّاء (٤) أو أصبر على ظلمة عمياء. يهرم فيها الكبير . ويشيب فيها الصغير. ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربه (٥) فرأيت ان الصبر أحجى (٦) فصبرت وفى العين قذى . وفى

---

(١) يريد بفلان الخليفة الاول أبا بكر الصديق

(٢) يشير الى رفعة شأنه وقربه من مهبط الوحى وان ما يصل الي غيره من فيض الفضل فانما يتدفق من حوضه ثم ينحدر عن مقامه العالى فيصيب منه من شاء الله. وقوله ولا يرقى الى الطير أبلغ من الاولي فى الدلالة على الرفعة

(٣) أى غض نظره عنها اتقاء الفتنة والانقساء

(٤) أى أخذ يفكر فى الامر هل يحارب بيد واحدة بلا نصير أو يصبر على ظلام الحالة واسودادها

(٥) يكدح أي يسعي جهده . يريد بذلك ان ظلام الحالة التي صبر عليها يجعل المؤمن يسعي جهده لاصلاح الفاسد حتي تدركه الوفاة دون أن يدرك بغيته اشارة الي سوء الحالة

(٦) أحجي أى أقرب للحجا بمعنى العقل فكانه يقول ان الصبر أقرب للعقل والصواب وأولى من أن يحارب وحده بلا مساعد ولا نصير

الحلق شجا (١) أرى تراثي نهبا (٢) حتى مضى الاول لسبيله فادلى بهـا الي فلان بعـده (٣) فياعجبا بينما هو يستقيلها (٤) في حياته . اذ عقدها لآخر بعـد وفاته. فصبرت على طول المدة . وشـدة المحنة . حتى اذا مضى لسبيله جعلها في جماعة زعم انى أحـدهم فيا لله وللشورى (٥) ! متى اعترض الريب فيّ مع الاول منهم حتى صرت أقرن الى هذه النظائر (٦). ولـكنى اسففتُ اذا أسفُّوا (٧) وطرت اذ طاروا . فصغى رجـل منهم ضغنه (٨) ومال

---

(١) الشجا ما يقف في الحلق من عظم أو نحوه (٢) يشير كرم الله وجهه الى أن الخلافة من حقوقه التى نهبت (٣) لما مات أبو بكر أوصي بالخلافة الي عمر

(٤) يستقيلها أي يطلب اقالته منها

(٥) يتألم كرم الله وجهه من الشورى التي أمر بها عمر بن الخطاب لما دنا أجله فقد استشار عمر رضى الله عنه فيمن يوليه الخلافة من بعده فأشير عليه بابنه عبد الله فأبي ثم رأى أن يكل الامر الى رأى ستة من أكابر الصحابة وهم علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وكان سعد وعبد الرحمن كلاهما في نفسه شيء من علي كرم الله وجهه وطلحة ميالا لعثمان

فلما مات عمر رضي الله عنه اجتمع رجال الشورى الستة وتشاوروا فيمن يخلف عمر وانتهي تشاورهم ببيعة عثمان في المسجد فخرج عليّ واجداً غاضباً لاعتقاده أنهم غمطوا حقه ولذلك كان يتألم من أن عمر رضي الله عنه لم يعرف له حقه فى الخلافة وجعل الامر فى يد رجال الشوري

(٦) أي كيف يكون مثلي مثل رجال الشورى وأقرن بهم. اشارة الى فضله وسمو منزلته كرم الله وجهه

(٧) أسفّ الطائر دنا من الارض أي انه وافق الجماعة ولم ينشق عنهم ولم يخالفهم فى شيء

(٨) يشير الي سعد بن أبي وقاص أحد رجال الشوري وقد كان فى نفسه شيء من علي

الآخر لصهره (١) الي أن قام ثالث القوم (٢) وقام بنو أبيه يخضمون مال الله خضمة الابل نبتة الربيع (٣) حتى انتكث فتله وأجهز عليه عمله (٤). فما راعني الا والناس كعرف الضبع الي (٥) ينثالون عليّ من كل جانب . فلما نهضت بالامر نكثت طائفة ومرقت أخرى وقسط آخرون كأنهم لم يسمعوا كلام الله حيث يقول (تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين)

بلى والله لقد سمعوها ووعوها . ولكنهم حليت الدنيا في أعينهم وراقهم زخرفها .أما والذى فلق الحبة وبرأ النسمة لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر وماأخذ الله على العلماء ان لا يقروا على ظلم ظالم ولا سغب مظلوم لالقيت حبلها على غاربها ولسقيت آخرها بكأس أولها (٦) ٢٢٠

فانظر كيف كان الامام على يظهر للناس فضله ومناقبه ويجاهر بانه أحق بالخلافة من الخلفاء الراشدين الذين سبقوه ويعلي مانعلمه من الفضل والتقوي

(١) الآخر هو عبد الرحمن بن عوف صهر عمان بن عفان

(٢) ثالث القوم يريد به عثمان رضي الله عنه الذى وقع عليه اختيار رجال الشورى

(٣) نا بويع عثمان ولي أقاربه على الامصار ولم يحسنوا تدبير شؤونها فانقلب عليه من بايعوه ووجد عليه كبار الصحابة وكان ذلك سببا فى الفتنة التي قتل فيها عثمان. وقوله يخضمون مال الله أى يأكلونه كما تخضم الابل بأسنانها نبات الربيع اشارة الي تجاوزهم الحد فى الظلم وسوء السياسة

(٤) انتكث فتله أي انتقض وأجهز عليه عمله أى ان عمله كان سببا فى قتله رضي الله عنه

(٥) عرف الضبع ما كثر علي عنقها من الشعر يضرب به المثل في الكثرة والازدحام. وينثالون أي يتتابعون مزدحمين

(٦) انتهى نقلا عن نهج البلاغة جزء أول

والكفاءة . فهل عاب عليه أحد مجاهرته بفضائله وعد ذلك من مدح الانسان نفسه بما لا يليق ؟ كلا لان الامام كرم الله وجهه ما كان يجاهر بذلك الا لعنايته بان يكون أمر المسلمين مستقيما لا يتطرق اليه خلل أو ضعف فكان يعتقد انه أحق الناس بولاية شؤون المسلمين وأكفأهم للقيام باعباء الخلافة ولذلك ما كان يحجم عن مفاخرة منافسية فيها واظهار فضله عليهم فمن كلام له كرم الله وجهه وقت الشورى لما رأى بعض أعدائه يميل الى مبايعة عثمان :

« لم يسرع أحد قبلي الى دعوة حق وصلة رحم وعائدة كرم . فاسمعوا قولي وعوا منطقي عسى (١) ان تدثروا هذا الامر من بعد هذا اليوم تنتضى فيه السيوف وتخان فيه العهود حتى يكون بعضكم أئمة لأهل الضلالة وشيعة لاهل الجهالة »

ومن خطبة له عليه السلام يشير فيها الى من حاربه فى خلافته وأنكر عليه مبايعة المسلمين له « أيها الناس ان أحق الناس بهذا الامر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فان شغب شاغب استعتب (٢) فان أبى قوتل ولعمري لئن كانت الامامة لا تنعقد حتى تحضرها عامة الناس فما الى ذلك سبيل ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها ثم ليس للشاهد أن يرجع ولا للغائب ان يختار الا وانى أقاتل رجلين رجلا ادعى ماليس له وآخر منع الذي عليه »

فهلا تشبه تلك الكلمات المؤثرة والخطب البليغة التى تؤثر عن الامام على مايلقيه الآن رجال السياسة بأوروبا وأمريكا من الخطب والمحاضرات ترشيحا لانفسهم للانتخاب لعضوية المجالس النيابية ورآسة الجمهوريات حيث يظهرون

---

(١) يريد بقوله عسى الخ انذارهم من عاقبة الامر وتنتضى فيه السيوف أي تسل

(٢) الشغب تهييج الناس واستعتب طلب منه الرجوع الي الحق

لقومهم فضلهم وكفاءتهم ويدعونهم الى الثقة فيهم وتوليتهم شؤونهم العامة ليديرونها بالنيابة عنهم ؟

ان الامام عليا كرم الله وجهه قد أعطى للمسلمين درسا حكيما في العناية بشؤونهم العامة وحث العلماء والاكفاء منهم على اظهار علمهم وكفاءتهم لينتفع بها قومهم . فليستفد المسلمون من هذا الدرس وهم الآن في دور جديد من أدوار نهضتهم وليأخذوا بالاسباب التي كانت سببا في رفعة آبائهم وأجدادهم السالفين.

ولما وصل الشيخ محمود الى هنا دخل مصطفى ووجهه متهلل فرحا فحيا الحاضرين وأخذ مجلسه بينهم ولما استقر به المكان اعتذر في تأخره هذه الليلة عن ميعاد الاجتماع ثم قال أيها الاخوان لقد وصلني اليوم جواب من أخينا كمال الذي يقيم الآن في ضواحي . . . من أعمال فرنسا وقد تضمن هذا الجواب من الفوائد ما كان وعدنا به قبل سفره ولذلك عزمت على أن أتلوه عليكم لانه يتعلق بطريقة انتخاب أعضاء المجالس النيابية بالبلاد الدستورية ويهمنا جميعاً أن نقف على تلك الطريقة المتبعة في احدى تلك البلاد وهي فرنسا حتى ندرك الفرق الكبير بين حالتنا المحزنة وحالة تلك البلاد عسى ان نجد ونسعى في سبيل تغيير حالتنا التي أصبحت لا تتفق في شيء مع المبادئ الدستورية . قال صديقي في جوابه

أخي العزيز مصطفى

« أهديك أيها الاخ العزيز سلام أخ زادته الغربة شوقا اليك والى الوطن العزيز الذي لا يشعر الانسان بمقدار حبه له وتعلقه به الا اذا ابتعد عنه . مضت مدة غير وجيزة بعد افتراقنا ولم يسعدني الحظ بمراسلتك ولذلك

أرانى شديد الرغبة فى الاطالة فى جوابى فان مكاتبة أخى هى فى نظرى أعظم مايخفف عنى ألم هذه الغربة

انى يأخى لا أضيع وقتى سدى بل أجمع بين الرياضة والأستفادة ولقد شهدت بالأمس مظهرا جليلا من مظاهر الحياة الدستورية فى هذه البلاد السعيدة جعلني أندب حظ امتنا المحرومة من أقدس حقوقها الطبيعية . فقد كان أمس موعد انتخاب عضو مجلس النواب عن مركز ... من مقاطعة ...(١) التى قضيت بها جزأ من سياحتي بجنوب فرنسا لما اشتهرت به من جودة المناخ وجمال المناظر الطبيعية وكنت قبل هذا اليوم أشاهد حركة بين أهالى المركز تدل على شدة اهتمامهم بأمر هذا الانتخاب فما كنت أقابل جماعة من الذين يزيد عمرهم عن واحد وعشرين سنه أى ممن لهم حق الانتخاب الا وأسمعهم يتحدثون عن الشخص الذى عزموا على انتخابه لما يعهدونه فيه من الكفاءه والاستحقاق . وقد كان الناس يعرفون من رشحوا أنفسهم لعضوية المجلس لأن القانون فى فرنسا يحتم على من يرشح نفسه للعضوية فى أى مركز أن يخطر المقاطعه التابع لها هذا المركز أنه رشح نفسه لعضوية مجالس النواب عن المركز الذى يرغب أن ينتخب عنه وذلك قبل يوم الانتخاب بخمسة أيام على الاقل

فكان عدد من رشحوا أنفسهم أربعة كل منهم يجول ويصول فى أنحاء المركز ويلقي الخطب في كل قرية عن برجرامه الذى عزم على اتباعه فى المجلس ويدعو الناس الى انتخابه ويعدد لهم مناقبه وفضائله . فكنت أعجب بأولئك

---

(١) يقضي الدستور الفرنسي بان ينتخب أهالى كل مركز من مراكز المقاطعة نائبا واحدا منهم

القوم الأحياء الذين يقدرون مسائل الانتخاب حق قدرها

كان يعجبني من أولئك المرشحين أنفسهم للعضوية أنهم لا يحجمون عن اعلان فضائلهم لقومهم لاعتقادهم أنهم اذا نالوا عضوية المجلس نفعوا قومهم وقاموا لهم بأجل الخدمات

وكان يعجبنى كذلك من الاهالى شدة عنايتهم بانتقاء الكف من بين المتنافسين غير ناظرين الى مالهم أو جاههم أو رضى الحكام عنهم أو غضبهم عليهم وأنهم يتوخون الكفاءة والجدارة فيمن يرشح نفسه لهذا المنصب الخطير

ولقد أبديت لبعض من عرفتهم فى البلد الذى أنا فيه مقدار اعجابى بهذه الحركة الشريفة فابتسم وقالى لي ليتك تحضر الانتخابات العامة التى لا تقتصر على مركز أو مركزين بل تعم البلاد كلها حينما تنتهي مدة عضوية أعضاء المجلس جميعهم أو حينما يصدر رئيس الجمهورية قرارا بحل مجلس النواب . اذن لرأيت البلاد قائمة قاعدة والامة هائجة مائجة اهتماما بأمر الانتخابات ولرأيت كل حزب يبذل مافي وسعه لترشيح أنصاره في كل مركز للانتخاب . وكيف لا تهتم بانتخاب من نكل اليهم شؤوننا ونودع فى أيديهم سلطتنا ؟

ان الواحد منا اذا أراد اختيار وكيل له فى عمل من أعماله الخاصة مهما كان تافها توخى فى هذا الوكيل الذمة والكفاءة والامانة فما بالك بمن نختارهم لتدبير شؤون الدولة وسياستها ؟

فانظر يا أخي الى ذلك الشعور الشريف . . .

أما اليوم المحدد للانتخاب فقد كان معروفا لسكان القرية منذ مدة وهو يوم الاحد لانه اليوم الذى تجرى فيه الانتخابات عادة . كان اليوم معروفا لان القانون الدستورى الفرنسى يقضى بانه اذا خلا منصب أحد أعضاء مجلس

النواب، بسبب الوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك وجب على الحكومة ان تحدد يوم انتخاب خلفه ويكون هـذا اليوم بعد ثلاثة أشهر كاملة من يوم خلو منصب العضوية وقد صـدر الدكريتو بدعوة الناخبين للانتخاب قبل اليوم المحدد له بعشرين يوما كما يقتضى القانون

ذهبنا فى ذلك اليوم الى مكان الانتخاب بالناحية (١) لان هناك تجرى عملية الانتخاب لا في عاصمة المديرية كما هو الحال في بلادنا وذلك تسهيلا للناخبين وتوفيرا لهم من عناء الانتقال. ولتلاحظ ياأخي أن جعل الانتخاب عن المركز لا عن المديرية ضرورى فى هذه البلاد لان حق الانتخاب هنا عام وهو انتخاب ذو درجة واحدة بمعني ان الناخبين ينتخبون عضو مجلس النواب عن مركزهم مباشرة خلافا لما هو متبع فى بلادنا بالنسبة لمجلس المديريات حيث يضطر الاهالى الي انتخاب مندوبين عنهم هم الذين ينتخبون أعضاء مجلس المديرية . أما بالنسبة لمجلس شورانا فالاهالي بمعزل تام عن انتخاب أعضائه لان أعضاء مجلس المـديريات هم الذين ينتخبون العضو النائب عن كل مديرية فانظر ياأخى الى مقـدار الفرق بين النظام الدسـتورى فى فرنسا والنظام الذى ابتدعه الانجليز فى بلادنا .

فى فرنسا ترى الفلاح البسـيط يهتم بالانتخاب لانه يعلم ان له صوتا فى انتخاب عضو مجلس النواب عن مركزه فهو يعطى صوته للعضو الذى يختاره مباشرة اما فى بلادنا فنحن لا نملك سوى حق انتخاب مندوبين للانتخاب وما اعظم الفرق بين اهتمام الانسان بانتخاب وكيله مباشرة وبين اهتمامه بانتخاب رجل يكلفه باختيار الوكيل الذى يرتضيه !.. ولكن لا تنس أيها الاخ أن من الواجب علينا أن نهتم رغما

---

(١) المركز فى فرنسا مقسم الي جملة نواحي أو بلاد

من هذه الاعتبارات باختيار مندوبي الانتخاب لاننا اذا أحسنا اختيارهم ضمنا ولو بعض الضمان أن يحسنوا انتخاب أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجالس المديريات

أراني أيها الاخ قد خرجت عن موضوع وصف يوم الانتخاب في القرية التي أنا فيها الان فأرجو المعذرة وها أنا ذا عائد الى شرح ما رأيت وشاهدت

رأيت منظرا يدعو الى الهيبة والاعجاب رأيت القوم محتشدين حول سراي المأمور لان الانتخاب كان مبتدئا من الساعة الثامنة صباحا . رأيت فيهم الشيخ الذي بلغ الستين من عمره والشاب الذي لم يتجاوز الخامسة والعشرين والكهل الذي اصطحب معه أولاده ليريهم كيف يكون الانتخاب بمجلس النواب ويعلمهم حقوقهم وهم صغار حتى يشبوا وقد أشربت قلوبهم حب التمسك بتلك الحقوق . فلله ما أشد ما يبعثه هذا المنظر من الجلال في قلب من كان مثلي اذ رأيت نفسي غريبا بين أولئك القوم السعداء وتذكرت كيف حرمنا الاحتلال من ذلك الحق الطبيعي الذي يتمتع به في هذه البلاد الفلاح البسيط والعامل الجاهل والصانع الامي يتمتعون جميعا بهذا الحق المقدس حق انتخاب نواب يبدهم السلطة القومية فيقومون باستعمالها وتدبيرها وتصريفها لمصلحة الامة . ولست في حاجة الى تعريفك بتلك السلطة التي يطأطئ الملوك والحكام رؤوسهم احتراما لها وخضوعا لقوتها . فلماذا نحرم من ذلك الحق الطبيعي ؟ ماذا جنينا حتى نحرم من نعمة الدستور التي تتمتع بها أحط الامم شأنا وأقلها علما وأضعفها عددا وعددا ؟

لماذا يحرموننا تلك النعمة التي لا صلاح لنا الا بها ؟ ألأننا غير أكفاء كما يدعون ؟ هل امتحنونا فوجدونا غير أكفاء ؟ اللهم انهم يحاربون كفاءتنا بحرماننا من الدستور فالولد في فرنسا يشب عارفا بالمبادئ الدستورية لانه منذ

نعومة أظفاره يرى أباه واخوته يذهبون مشاة أو ركبانا من قريتهم الى مكان الانتخاب لينتخبوا من يرون فيه الكفاءة للنيابة عنهم . فهذه المدرسة العمليه لا توجد في بلادنا لاننا محرومون من نظام دستورى صحيح

ولكن لاريب أيها الاخ ان الامه الصغيرة تضعف حجتها أمام غاصبها لان الحجج بين الامم هى القوة دون سواها . فلنأخذ بأسباب القوة تقو حجتنا أمام خصومنا وننل حقوقنا التى نجاهد فى سبيلها . تلك هى الحقيقة التى يجب ان نجعلها نصب أعيننا ولحسن الحظ أن تلك الحقيقة آخذة كل يوم فى الانتشار فى بلادنا

قلت لأخى أن القوم كانوا محتشدين حول مكان الانتخاب وكانوا يدخلون بانتظام الى هـذا المكان حيث توجـد فى صـدره لجنة ملاحظة الانتخاب برآسة المـأمور فيدخل كل ناخب ويسلم لرئيس اللجنه تذكره باسم من انتخبه لعضوية مجلس النواب والرئيس يستلم الورقه ويضعها فى الحال فى الصندوق المعد لجمع التذاكر وقد لاحظت أن القانون أراد أن يجعل كل ناخب حرا فى انتخاب من يريد دون أن يتأثر أو يخجل ولذلك جعل الانتخاب سريا فالناخب يكتب اسم من انتخبه فى تذكره ويسلم بنفسه هذه التذكره للرئيس دون أن يطلع عليها أحد ودون أن يوقع الناخب على تذكرة الانتخاب . وقد استمر الانتخاب لغاية الساعة السادسة مساء كما يقضى بذلك القانون . وبذلك انتهت عملية الانتخاب ولم أنتظر نتيجة الاصوات لاننى كنت واعـدت عمى على أن أقابله فى منتصف الساعة السابعة أما نتيجة

الانتخاب المكونة من جمع الاصوات المعطاة فى كل ناحية وبلد فتظهر فى عاصمة المقاطعة

أراني أيها الأخ قد أطلت عليك فى الجواب ولكن رأيت من الواجب أن أعبر لأخى عما ترك فى نفسى هذا المنظر الدستورى الجليل من الاثر الذى لا يمحى وأننى أؤكد لك انى ما تأثرت من منظر فى سياحتي بمقدار تأثرى من رؤية ذلك الشعب الحي وهو فى أرقى مظاهره الدستوريه وبودى لو أن الشبان الذين يستطيعون السياحه فى أوروبا يعنون بالوقوف على مظاهر الحياة الدستورية في تلك البلاد الحيه فاننا ونحن على أبواب الدستور يجدر بنا أن نقف علي مظاهره ونظاماته فى بلاد هى مهده ومنشاه

وأنى أرجو فى الختام أن تكونوا قد وفيتم بوعدكم وقضيتم مدة العطلة المدرسيه على ما تواعدنا عليه فان كنتم أنت واخواى العزيز ان فؤاد وعبد الحميد قد نفذتم المشروع الذى تكلمنا عنه قبل أن نفترق فارجو أن تقرأ كتابى هذا لمن لبي الدعوة من أهل بلدنا وأقرئهم منى السلام . وتقبل فى الختام تحية أخيك المخلص

كمال

ولما انتهى مصطفى من تلاوة الجواب قابله السامعون باشارات السرور والاعجاب وقال الشيخ محمود لله درأخينا كمال أفندى فقد وصف لنا طريقة انتخاب أعضاء مجلس النواب بفرنسا حتى كأننا حضرنا معه يوم الانتخاب ومن محاسن الصدف أن قد وردنا جوابه فى الوقت المناسب فكأن الله قد ألهمه أننا كنا سنتكلم ساعة ورود خطابه علي طريقة انتخاب أعضاء مجلس النواب فعجل بوصفها لنا ذلك الوصف الدقيق

الشيخ متولى — لقد وقفنا على ما يهمنا وهو طريقة انتخاب نواب الامة وحسبنا ذلك والآن نريد أن نعرف كيف يدير أولئك النواب سياسة الدولة وكيف يدبرون شؤون البلاد

فؤاد — هذا موضوع طويل لا بد لنا أن نخصص له اجتماعا كاملا وعلى ذلك اقترح أن نرجىء الكلام فى هذا الموضوع الى الاجتماع القادم

فوافق الحاضرون على ذلك وانفضوا متواعدين على الاجتماع القادم وكانت الساعة الثانية عشر قد انقضت فخيم السكون على القرية وأخذ كل منهم سبيله الى منزله

الاجتماع الخامس

النظام النيابي والمجلسان التشريعيان — مجلس الشيوخ ومجلس النواب — حكمة النظام النيابي — طريقة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ — تشكيل مجلس النواب

في الساعة والمكان المحددين للاجتماع انتظم عقد الاخوان وكان الشيخ متولى أول من تكلم اذ قال : لقد عرفنا في الاجتماع الماضى كيف تنتخب الامة نوابها والآن نريد أن نعرف كيف يدير أولئك النواب سياسة الدولة وكيف ينوبون عن الامة في استعمال سلطتها

عبد الحميد — نعم ان . . .

وهنا قاطعه الاستاذ الشيخ محمود وقال . ولكن الا ترون من الاوفق أن نتكلم عن مجلس الشيوخ الذي كثيراً ما نسمع عنه في الصحف فلا بد أن نعرف أولا نظام هذا المجلس وطريقة انتخاب أعضائه

الشيخ عبد العال — ان الشيخ محمود يريد أن يشوش علي أفكارنا بهذه المقاطعة فأولى لنا أن نتم الكلام على المجلس النيابى فهو المجلس الذى يمثل الامة وينوب عنها في استعمال سلطتها وتصريفها في المصلحة العامة

فأراد الشيخ محمود أن يهم بالجواب ولكن عبد الحميد سبقه الى التكلم فقال أرى أن لا داعى لجدالكما وما دام الشيخ محمود قد فتح باب التكلم في هذا المجلس فلا بأس من أن أقول لكم كلمة عامة عن هذا المجلس وحكمة وجوده في النظام النيابى .

تتذكرون أيها الاخوان من مباحثاتنا في الاجتماعات الماضية أننا اتفقنا على نظريه أساسية من النظريات الدستورية وهى ان السلطة فى كل بلاد يجب

أن تكون ملك الامة لا ملك الحكام. والأمة طبعا لا تستطيع أن تباشر بنفسها تلك السلطة التي هي ملك لها ولذلك تكل مباشرة تلك السلطة واستعمالها الى نواب تختارهم لهذا الغرض

فالنظام النيابي هو ذلك النظام الذي به تكل الأمة مباشرة سلطتها الى نوابها من ابنائها . وقد سارت أغلب الامم المتمتعة بحقوقها على نظام نيابي يكاد يكون واحدا وهو أنها لا تكل سلطتها الى مجلس واحد بل تجعلها موزعة بين مجلسين لكل منهما نظام خاص وأعضاء مستقلون فالمجلس الاول وهو المجلس النيابي يمثل الشعب بأكمله تمثيلا صحيحا لانه منتخب بمعرفته مباشرة كما علمنا ذلك .

والمجلس الثاني يختلف اسمه باختلاف النظام الدستوري في كل بلد وهو على العموم يمثل طبقة خاصة من الامة وهي طبقة الاغنياء في بعض البلاد وطبقة الاشراف في بعض البلاد الاخرى أو طبقة المتقدمين في السن في غيرها . ففي الدولة العلية يسمى هذا المجلس مجلس الاعيان وفي فرنسا يسمى بمجلس الشيوخ وفي انجلترا يسمونه مجلس الاشراف أو اللوردات وفي ألمانيا يسمي مجلس الامبراطورية

فهذان المجلسان المستقلان يتعاونان على وضع القوانين والشرائع الصالحة للبلاد ولذلك يسمونهما بالمجلسين التشريعيين

الشيخ متولي — وما الحكمة في أن لا تكون سلطة الامة في يد مجلس واحد وهو المجلس الذي يختاره أبناء البلاد بأنفسهم فيمثلهم تمثيلا صحيحا ؟

عبد الحميد — حقا أن توزيع سلطة الأمة بين مجلسين على الطريقة الاوروبية قد يدعو الي ارتباك في النظام النيابي وتشويش في الاعمال ولذلك

يرى فريق من العلماء مايراه الشيخ متولى من أنه يجب أن لايكون فى البلاد سوي مجلس تشريعي واحد وهو مجلس النواب ويستدلون على صحة رأيهم بأدلة وجيهة معقولة فيقولون ان ارادة الامة هي بطبيعة الحال واحدة فاذا كان للامة مجلسان واختلفا فى مسألة من المسائل وقرر كل منهما قراراً يناقض قرار المجلس الآخر كانت النتيجة أنه يصبح للامة أرادتان مختلفتان ولا يسهل التوفيق بينهما

ولما كانت ارادة الأمة كما تعلمون هى أساس سلطة الأمة فأذا تجزأت ارادتها ادى ذلك الى تجزئة سلطة الأمة فتقل هيبة تلك السلطة وربما أفضى ذلك الى الفوضى والانقسام

وفضلاعن ذلك فأن احالة الأعمال والمشاريع والقوانين على مجلسين مما يستغرق وقتا كثيرا ويجعل وضع القوانين وتنفيذ المشاريع أمرا عسيرا

ولكن رغما من كل تلك الأدلة القوية فأن كل البلاد الدستورية الراقية تتبع هذا النظام فتكل سلطة الامة الى هذين المجلسين وذلك خوفا من أن سلطة الامة اذا كانت في يد مجلس واحد فربما يستبد بالأمر ويستأثر بالسلطة حيث لايرى بجانبه رقيبا ولاحسيبا فخير طريقة لمنع استبداد المجالس التشريعة هى تقسيم السلطة بين مجلسين مستقلين

هذا من جهة

ومن جهة أخري فأن في احالة القوانين والمشاريع على مجلسين قبل تقريرها والبت فيها مما يجعل هناك ضمانة لصلاحية هذه القوانين وبعدها عن الشطط والخطأ لأن مجلسا واحد قد يخطئ فى نظره ولكن خطأ مجلسين يبحثان المسأله على التعاقب أمر بعيد الاحتمال

لهذه الاسباب نجد النظام النيابى فى أكثر البلاد الدستورية قائماً على اشتراك مجلسين مستقلين في مباشرة سلطة الأمة واستعمالها فيما يفيد المجموع

نعم أن بعض البلاد لا تكل سلطة الامة الا الى مجلس واحد ولكنها على العموم بلاد صغيره لا يصح أن تعتبر مثالا حسنا فى النظامات النيابية الراقية (كانيونان ودوقية لوكسمبرج وسويسرا)

الشيخ متولى — لقد فهمنا الآن أن سلطة الامة يجب أن توزع بين هذين المجلسين وعرفنا من الاجتماع الماضى كيف تنتخب الامة أعضاء المجلس النيابى فالآن نريد أن نعرف كيف ينتخب أعضاء المجلس التشريعى الثانى وما تشكيل المجلس النيابى وما علاقة كل منهما بالآخر وعلاقة الاثنين بالحكومة وكيف يضعان القوانين وغير ذلك

فؤاد — لقد أنصفت في السؤال عن تلك المسائل وسأجيب على كل منها حتى نكون في هذا الاجتماع قد شرحنا تركيب النظام النيابى فى البلاد الدستورية فلا يبقى علينا بعد ذلك الا معرفة كيف تقوم المجالس التشريعية بوظيفتها

أحد الحاضرين — ولكن ما هو الاسم الذى يطلق عادة على مجلس الشيوخ أو مجلس الاعيان أو الاشراف

فؤاد — يطلق عليه عادة اسم المجلس الاعلى لان أعضاءه عادة أكبر سنا أو أعظم جاها من أعضاء المجلس النيابى ولكنى لا أوافق على هذه التسمية التى تشعر بان المجلس الذي يمثل الامة تمثيلا حقيقياً أقل في الاهمية والمقام من المجلس الآخر فاذا نحن اتبعنا هذه التسمية فانما نتبعها تبعاً للاصطلاح فقط

أما اختيار أعضاء هـذا المجلس الاعلى فيختلف باختلاف النظام النيابى في كل بلد ففى الدولة العلية يكون اختيار مجلس الاعيان بمعرفة الحكومة وحدها تختارهم من بين كبار الموظفين المتقاعدين أو غـيرهم وفى انجلترا يتبع في الاختيار مبدأ الوراثة فعضو مجلس اللوردات اذا مات ورثه فى العضوية ابنه البكر ثم ان للملك حق اعطاء أحـد أفراد الامة لقب لورد ليـدخـله ضمن أعضاء هذا المجلس

أما فى فرنسا فينتخب أعضاء مجلس الشيوخ فى كل مديرية من مديريات فرنسا بمعرفة كل من (١) نواب هذه المديرية (٢) وأعضاء مجلس تلك المديرية (٣) وأعضاء مجالس المراكز في تلك المديرية (٤) ومنـدوبين عن الاهالى ينتخبهم لهذا الغرض أعضاء كل مجلس بلدى من المجالس التى في المديرية

الشيخ متولى — ولماذا هذا التعقيد فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ؟

فؤاد — لا شك أنه تعقيد حقيقى فبينما نجد أن أعضاء المجلس النيابى ينتخبون مباشرة بمعرفة الناخبين ترون أن انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ هو انتخاب ذو درجتين بل ثلاث درجات . والسبب فى ذلك أن القانون الدستوري الفرنسى أراد أن يجعـل من مجلس الشيوخ مجلساً دعامته الاحتياط فى اختيار أعضائه حتى تتوفر فيهم شروط الرزانة التامـة والوقار ولذلك اشترط أن يكون سن العضو المنتخب أربعـين سنة على الاقل وأن يبقى العضو فى منصب العضوية تسع سنوات حتى لا يصير المجلس عرضـه للتقلبات العضوية

هذا فيما يتعلق بالمجلس الاعلى — كما يسمونه — أما المجلس النيابى فقد

عرفنا طريقة انتخاب أعضائه ولكن بقي علينا أن نقول كلمة في تأليفه وعدد أعضائه

﴿ تشكيل المجلس النيابي ﴾

يختلف تشكيل المجلس النيابي باختلاف النظامات الدستورية في كل بلد ولكن العادة المتبعة في أغلب البلاد أن كل مركز من مراكز المديريات ينتخب عنه عضوا يكون النائب عن هذا المركز وكذلك كل قسم من أقسام المدن الكبرى فمثلا لو أن في بلادنا مجلساً نيابياً لما كان عدد أعضائه قليلا كما هو الحال في مجلس الشورى بل لوجب أن ينتخب أهالي كل مركز من مراكز كل مديرية نائباً عنهم في مجلس النواب حتى تكون دائرة الانتخاب صغيرة يشعر كل واحد من أهلها باشتراكه في الانتخاب فيها

وقد قيدت النظامات الدستورية عضوية مجلس النواب بمدة معلومة يجب بعدها أن تنتهي وظيفة العضو فيسقط من العضوية ويعاد انتخابه اذا كان أهالي المركز لا يزالون واثقين به والا انتخبوا غيره بدلا عنه . وقد وضعت الامة هذا القيد خوفا من أن يستبد أعضاء المجلس اذا طالت مدتهم وتميل نفوسهم الى حب السلطة والاستئثار بها وينسون بمضي الزمن أنهم ما وجدوا في وظائفهم الا بارادة منتخبيهم ولخدمتهم . ولذلك كلما كان النظام الدستوري أقرب الى احترام حقوق الشعب كانت مدة العضوية بالمجلس النيابي قصيرة والعكس بالعكس . ففي الولايات المتحدة بلاد الحرية الواسعة تنتهي مدة العضو في مجلس النواب بعد سنتين وفي انجلترا حيث

النزعة الاستقراطية غالبة يبقي العضو سبع سنين في المجلس النيابي وفي فرنسا ينتخب النائب لمدة أربع سنوات .

﴿ من له حق الانتخاب ﴾

وحق الانتخاب كما تعلمون من حقوق أفراد الشعب جميعهم على شرط أن تتوفر فيهم شروط الاهلية للاشتراك فى الانتخاب وأنى لا أري حاجة الى محادثتكم عن شروط تلك الاهليـة فان القانون النظامي المصرى متفق فى هـذه النقطة مع القوانين الدستورية الاخرى وقد تكلمنا عمن لهم حق فى الانتخاب وما هى الطريقـة التى بهـا يعرفون ويحصرون فلا فائدة من أعادة ماذكرناه فى هذا الموضوع

ان القانون النظامي المصرى لم يتبع النظامات الدستورية الراقية الا فى هذه النقطة لأنه عرف لكل مصرى حقه الطبيعى فى الانتخابات ولكنه بكل أسف نزع من الناخبين الحرية فى انتخاب من يرونهم لائقين للنيابة عنهم اذ قيد العضوية فى الهيئات النيابية بكثير من القيود واشترط لها كثيرا من الشروط (١)

فلا يصلح لعضوية الهيئات الاستشارية الموجودة فى بلادنا الا من حازوا تلك الشروط الصعبة التى وضعها القانون النظامى المصرى . أما فى البلاد الحرة كفرنسا مثلا فكل وطنى له أن يتمتع بحق الانتخاب اذا بلغ من العمر خمسا وعشرين عاما وأدي مدة الخدمة العسكرية وله أيضاً الحق في أن يصير عضوا في المجلس النيابى دون أى شرط أوقيد ما دام قد حاز ثقة الناخبين من أهل

(١) سيأتي الكلام عنها فى الاجتماع التاسع والعاشر

مركزه ولا يستثني من تلك القاعدة الامن لا تتفق مراكزهم مع وظيفة العضوية بالمجلس النيابى كرجال الجيش مثلا والموظفين

الشيخ متولى — وما هي تلك القيود والشروط التى تنزع من الناخبين حرية الانتخاب فى بلادنا؟؟

فؤاد — نحن الآن نتباحث في النظام الدستورى الحقيقى واذا انتهينا من المباحثة فيه ابتدأنا في التكلم عما يسمونها بالهيئات الشورية فى بلادنا ونظاماتها وهناك نشرح تفصيلا ما يصيب حرية الانتخاب فى مصر من الضغط والتقييد

الشيخ محمود — لقد صدق فؤاد أفندى فاننا لم نطرق بعد الكلام على النظامات التى في بلادنا . ولكن هل يمكنك أن تذكر لنا شيئاً عن النزاع القائم بين كل من المجلسين التشريعيين في بعض البلاد الدستورية

فؤاد — أننا لو تبسطنا في هذه المسألة لخرجنا عن موضوع حديثنا الليلة . لان موضوع الحديث هو القاء نظرة عامة على النظام النيابى فى أوربا فاذا كنت تقصد بسؤالك معرفة العلاقات التى بين المجلسين التشريعين والمداولات التى تدور بينهما في شأن وضع القوانين فهذا ما سنتكلم عنه فى اجتماعاتنا القادمة حينما نشرح كيف تقوم المجالس التشريعية بوظيفتها

أما اذا كنت تقصد بسؤالك أن نتكلم عن الحرب القائمة بين المجلسين فى شأن السلطة فأخشي أن التوسع في الجواب على سؤالك ربما يشوش على الاذهان لذلك أجيبك بكل اختصار بأن مجلس النواب فى جميع البلاد عموما يعتبر نفسه الممثل الحقيقى للامة والنائب عنها فهو لا يرضى بمعارضة المجلس الثانى له ولا سيما اذا كان هذا المجلس الاخير يعين أعضاؤه بمعرفة الحكومة

كما هو الحال فى الدولة العلية أو يختار أعضاؤه بالوراثة مثل مجلس اللوردات في انجلترا . فمجلس النواب فى انجلترا مثلا يريد أن ينزع من مجلس اللوردات كل سلطة عليا لانه لا يمثل الامة فلا يستحق أن تكون بيده سلطة الامة

الشيخ محمود — على ذلك لسنا وحدنا الذين نجاهد للدستور بل أعرق الامم فى النظامات الدستورية لازالت تجاهد لتتوصل فيها الى درجة الكمال فانظروا يا اخوانى كيف أن حقوق الشعب عزيزة على الامم الحية الراقية . انظروا واعلموا أننى ما فتحت باب الكلام عن مجلس الشيوخ الا ليبين لكم فؤاد مثالا من تمسك الشعوب بحقوقها وعدم تفريطها فى أى حق منها

رأت هذه الشعوب أن من حقوقها المقدسة أن تكون سلطة الامة بيد مجلس الامة دون سواه فهى لا ترضى أن يعتدي على هذه السلطة مجلس آخر لا ينوب عن الامة نيابة حقيقية

مصطفى — صدقت يا شيخ محمود فما أحسن ملاحظاتك وأدقها والآن لنبدأ بالكلام عن وظيفة مجالس النواب

محمود — أرى أن وقت الانصراف قد حان فلنجعل الكلام فى وظيفة المجالس التشريعية موضوع مباحثاتنا فى اجتماعنا القادم فوافق الحاضرون على هذا الرأى وعلى ذلك انفض الاجتماع والكل متشوق الى معرفة ماهى وظيفة المجالس التشريعية وكيف تقوم بهذه الوظيفة

(الاجتماع السادس)

وظائف المجالس التشريعية — كيف تقوم بهذه الوظائف — كيف توضع القوانين الصالحة للبلاد

انتظم عقد الاخوان فى الميعاد والمكان المحددين للاجتماع وكان بيد فؤاد كتاب في الدستور من الكتب الدراسية يتصفحه ويتلو لمصطفى بعض فقرات منه فانتهز فؤاد فرصة تشاغل الاخوان بمناقشة بعضهم بعضا فى مباحثات الاجتماعات الماضية وقال له أن من يحضر هذه الاجتماعات يظن أنها لاتخرج عن مسامرات بسيطة ويتوهم أن مانقوله لاخواننا الذين يداومون على الاجتماع انما هو كلام بسيط يمكن من يشاء أن يقوله أو يسمعه فى كل مجتمع وناد . ولو علم أننا قبل كل اجتماع نحضر وندرس الموضوع الذى نتناقش فيه مع الاخوان لعلم أن هذه المجتمعات انما هى مدارس تدرس فيها حقوق الشعب فمتى يا أخي تنبث هذه الفكرة الجليلة ويشيد أصدقاؤنا الطلبة فى كل مدينة وفى كل قرية مدرسة كهذه المدرسة

فابتسم مصطفى وقال كل شيء يأتي مع الزمن ياأخى

فهل كنا نحن أنفسنا نفكر في عقد هذه الاجتماعات ؟ انى اضمن لك أننا اذا جمعنا ملخص مايدور من المباحث والمناقشات فى اجتماعاتنا ووزعناها على اخواننا الطلبة لانتشرت هذه المدارس ـ ان صح تسميتها كذلك ـ ولقام الطلبة بأجل خدمة للشعب فالمسألة ياأخي متعلقة بمقدار مالدينا من العزائم

وهنا قاطعهما الشيخ متولى وقال هل اجتمعنا اليوم لنحدث انفسنا ونتباحث ونتناقش وأنتم بمعزل عن المناقشة؟؟... فضحك فؤاد ومصطفى من

هذه الصراحة فى التعبير وقال فؤاد . كلا وانما نحن ننتظر عبد الحميد فأنه لم يحضر الى الآن وفى هذه الاثناء دخل عبد الحميد فحيا الحاضرين ثم ساد السكون وأنصت المجتمعون

فقال الشيخ متولى — عرفنا كيف تشكل المجالس التشريعية وكيف ينتخب أو يعين أعضاؤها والآن نود أن نعرف ماهى وظيفة تلك المجالس فى البلاد الدستورية وبأي طريقة تؤدى تلك الوظيفة ؟

فؤاد — المجالس التشريعية لها وظائف ثلاث تقوم بها معا ولكن تختلف سلطة كل مجلس فيها باختلاف النظامات الدستورية فى كل بلد وهذه الوظائف هى

أولاً — وضع القوانين الصالحة للبلاد

ثانيا — مراقبة الحكومة فى اتباعها وتنفيذها واحترامها لتلك القوانين

ثالثا — تقرير الميزانية السنوية ومراقبة الشؤون المالية للبلاد

(١) وضع القوانين

القانون أيها الاخوان لا يوضع فى يوم واحد بل يمر قبل صدوره بأدوار متعددة سنتكلم عن كل دور منها منذ ساعة التفكير فى القانون الي ساعة العمل به

لعلكم تتذكرون اننا في الاجتماع الثاني من اجتماعاتنا المباركة تكلمنا عن القوانين وقلنا عنها أنها رغبات الامة وهذا أحسن تعريف للقوانين فان ارادة الامة لا تظهر الا فى تلك القواعد العامة التى يضعها نواب الشعب ليتبعها الحكام والافراد

هذه القواعد العامة هي القوانين . فالقانون اذن ما هو الا مجموعة

قواعد عامة يضعها نواب الامة لمصلحة الامة نفسها ولذلك يمكننا أن نعتبر وضع القوانين أهم وظائف المجالس التشريعية

ان القوانين تمر بأدوار أربعة قبل أن تكون واجبة الاحترام

الدور الاول — وضع مشروع القانون وتقديم هذا المشروع الى مجلس النواب

الدور الثانى — مناقشة المجلس في هذا المشروع والنظر والمباحثة فى نصوصه ثم التصديق عليه من مجلس النواب

الدور الثالث — انتقال المشروع بعد ذلك من يد مجلس النواب الى مجلس الشيوخ

الدور الرابع — بحث المشروع فى مجلس الشيوخ وتصديق هذا المجلس عليه

فلنشرح الآن هذه الادوار المتوالية دورا دورا

جرت العادة أن الذى يضع مشاريع القوانين هم رجال الحكومة أو بعبارة أخرى رجال السلطة التنفيذية. يضعون مشاريع القوانين التى يرونها صالحة للبلاد ويذكرون وجه صلاحيتها وحاجة البلاد اليها فى مقدمة هذه المشاريع ثم يعرضها رئيس الحكومة أولا على مجلس النواب ليتباحث فيها أعضاء المجلس باعتبارهم نواب الامة العارفين بحاجاتها ومطالبها

وكذلك يحق لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أو مجلس الشيوخ أن يضع مشروع القانون الذى يراه نافعا وضروريا للبلاد ويقدمه للمجلس. فترون من ذلك ان حق وضع مشاريع القوانين يشترك فيه رجال السلطتين التنفيذية والتشريعية معا

فالمشاريع التى تضعها الحكومة بمجرد تقديمها لمجلس النواب تحال على

لجنة تدرسها وتقدم عنها تقريرا للمجلس بما تراه فيها وبذلك تمهد السبيل امام أعضاء المجلس ليتباحثوا فى نصوصها وهم على علم تام بما احتوته من أوجه النفع والضرر والصواب والخطأ والكمال والنقص

هذا فيما يتعلق بالمشاريع التى تضعها الحكومة . أما المشاريع التى يحضرها أعضاء المجلس أنفسهم فانها قبل احالتها على اللجنة التى تدرسها لتقدم تقريرا عنها للمجلس تحال أولا على لجنة مخصوصة لمثل هذه المشاريع تبحث فقط فيما اذا كان من النافع عرض المشروع على هيئة المجلس أم لا وذلك لان العادة أن المشروع الذى يضعه فرد واحد قد لا يستحق أن يضيع المجلس وقته في النظر فيه وعرضه على لجنة تبحثه وتدرسه فيعرض أولا على لجنة أولى تقرر وجوب عرضه على الهيئة أو نبذه نبذا تاما والقائه في زوايا الاهمال

فاذا قررت هذه اللجنة الاولى أن المشروع يستحق النظر أحالته على هيئة المجلس فان رأت الهيئة أن المشروع حقيقة يستحق الاعتبار أحالته على لجنة خاصة لدرسه وتقديم تقرير عنه ليتناقش فيه المجلس بعد ذلك كما قدمت لكم

أما اذا كان المشروع الذى يقدمه أحد أعضاء المجلس مشروعا من المشاريع المستعجلة فيحال مباشرة على اللجنة التى تقدم التقرير عنه وبعد أن يحال المشروع على اللجنة المكلفة بدرسه وفحصه تقدم عنه هذه اللجنة تقريرا لهيئة المجلس فتكون الهيئة قد استنارت من هذا التقرير فيتناقش المجلس أولا في المشروع بوجه عام فاذا تقرر قبوله يتناقش فيه بعد ذلك مادة مادة ويدخل فيه التعديلات التى يرى وجوب ادخالها عليه

وبعد أن يتقرر المشروع في مجلس النواب يحال على مجلس الشيوخ بالنص الذي قرره المجلس بعد مناقشته فيه فينظر فيه مجلس الشيوخ ويبحثه بنفس الطريقة المتبعة في مجلس النواب فاذا صدق عليه مجلس الشيوخ اعتبر القانون أنه قد تم وضعه ووجب على الحكومة اصداره ونشره واتباع أحكامه وصار واجب الاحترام من الافراد والحكام

وان أدخل عليه بعض تعديلات وجب عليه رده الى مجلس النواب ليتناقش في هذه التعديلات وهكذا يتبادل المجلسان النظر فى القانون حتى يتفقان على نص واحد

أما اذا رفضه مجلس الشيوخ بتاتا فانه يسقط ولا يمكن طرحه من جديد على الهيئتين الا بعد ثلاثة أشهر من رفضه وبناء على رغبة الحكومة نفسها

الشيخ محمود — ولكن ما العمل اذا قام الخلاف بين مجلس النواب والمجلس الاعلى بشأن قانون ما. وهل يصح أن تتغلب ارادة المجلس الاخير على ارادة المجلس الممثل للأمة ؟ألا ترى أن وجود هذين المجلسين واشتراكهما فى وضع القوانين الصالحة للبلاد مما يدعو الى ارتباك النظام الدستوري

فؤاد — ان اشتراك هذين المجلسين ضرورى للمصلحة العامة لان عرض القانون قبل اصداره على هيئتين مختلفتين أضمن لموافقة القانون لحاجة البلاد وخلوه من العيوب والنقائص كما تكلمنا عن ذلك فى اجتماعاتنا السابقة أما الخلاف الذى قد ينشأ بين الهيئتين فى وضع القوانين فقد اتبعت المجالس الأوروبية وسيلة حكيمة في التوفيق بين قرار الهيئتين وهى أن تنتدب كل هيئة عدداً من أعضائها ويجتمع أعضاء الهيئتين بهيئة لجنة أو مؤتمر ويدرسون

معاً أوجه الخلاف ويقرون بالاغلبية الرأى الحاسم فى هذا الخلاف وبذلك يسود الخلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ

الشيخ متولى — وما وظيفة الحكومة اذن اذا كان وضع القوانين فى يد مجلس الامة

فؤاد — وظيفتها اصدار هذه القوانين ونشرها وتنفيذها تطبيقاً للقاعدة التى تباحثنا فيها وهى أن الامة تظهر ارادتها فى شكل قوانين يضعها نوابها والحكومة تتبع تلك الارادة بتنفيذ تلك القوانين . انكم ربما تدهشون من هذا النظام لاننا اعتدنا أن نرى حكومتنا تضع ما تشاء من القوانين وتمحى منها ما تشاء وتعدل ما تشاء دون أن تحترم للأمة ارادة أو تتبع لها رأيا

أما فى البلاد الدستورية فاذا شعرت الامة بحاجتها الى قانون صالح يفيدها فى علومها ومعارفها أو زراعتها أو صناعتها أو تجارتها طالبت بلسان صحفها نواب الامة بالتفكير فى هذا القانون فيقوم طائفة منهم ويحضروا مشروعا يعرضونه على المجلس واذا رأى أعضاؤه أنه نافع للبلاد صدقوا عليه ولا يمضى بعد ذلك شهر الا والدكريتو صادر بالعمل بهذا القانون واذا رأى المجلس ضرورة السرعة في اصداره فله أن يقرر وجوب صدور الدكريتو فى ثلاثة أيام والحكومة احتراما لارادة نواب الامة لا تتأخر عن اصداره فى هذا الميعاد

عبد الحميد — أظن أننا الى هنا انتهي بنا الكلام على الوظيفة الاولى للمجالس التشريعية وقد أزف الوقت فلنرجئ الكلام على الوظيفة الثانية الي الاجتماع القادم

فوافقه الحاضرون علي مارأى وعلي ذلك انفرط عقد الاجتماع وتواعد الاخوان علي أن يجتمعوا بعد ثلاثة أيام

الاجتماع السابع

الوظيفة الثانية — مسؤلية الوزارة — الحكومة تحت المراقبة — مراقبة الامة للحكومة — التضامن فى المسؤولية الوزارية — كيف تكون هذه المراقبة — توجيه الاسئلة الى النظار — التحقيق معهم — علاقة المجلس بالحكومة

تكامل عدد الاخوان في الساعة المحددة للاجتماع وكان أسبقهم الي الحضور الشيخ محمود والشيخ متولى اللذان كانا متشوقين لسماع ما يدور من المحادثات بشأن مراقبة الامة لحكومتها بواسطة مجلس النواب

فلما انتظم عقد الحاضرين وأخذ كل منهم مكانه طلب الشيخ محمود من فؤاد أن يشرح طريقة تلك المراقبة فى البلاد الدستورية وما ينشأ عنها من العلاقات بين الحكومة ومجلس النواب فقال فؤاد

ان روح الحكومة الدستورية وقوامها أن يكون لمجلس النواب رقابة فعالة على الحكومة لان الامة كما علمنا هي صاحبة السلطة ولمصلحتها وجدت الحكومة فلها الحق أن تراقب سير الحكومة لتكون على يقين من أنها سائرة تبعا لارادتها . هذه الرقابة تستلزم أن تكون الحكومة مسئولة عن كل ما تفعله أمام مجلس النواب

ولما كانت الحكومة مكونة من ألوف من الموظفين ويستحيل أن يكون كل موظف فى ذاته مسؤولا عن عمله أمام المجلس فنظار الحكومة هم الذين يجب أن يتحملوا مسؤولية أعمالهم وأعمال مرؤوسيهم .

ان مسؤولية الوزارة قاعدة أساسية لكل حكومة دستورية بمعنى الكلمة

فالوزارة الغير المسؤولة أمام مجلس النواب هي في الحقيقة وزارة حرة لا تتقيد بارادة الامة أو قولوا عنها أنها وزارة استبدادية لا تستطيع الامة أن تسألها عن أعمالها أو تراقبها في تصرفاتها

فمبدأ مسؤلية الوزارة هو نتيجة طبيعية لذلك المبدأ الذى تكلمنا عنه في أول اجتماعاتنا وهو مبدأ حكم الامة وكونها صاحبة الامر والنهي

الشيخ محمود - فهمنا أن الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب عن أعمال الحكومة وسياستها فما هى الآن النتيجة العملية لتلك المسؤولية

فؤاد — النتيجة العملية لتلك المسؤوليـة هي أن الوزارة اذا لم تكن حائزة لثقة أغلبيـة المجلس وجب عليها أن تستقيل . فاذا تقرر في المجلس بالاغلبية عدم الثقة في الوزارة كان هذا القرار اعلانا للوزارة بأن الامة غير راضيـة عنها ولا تريد أن تكل اليها تنفيذ ارادتها فعليها أن تعتزل الاعمال وكذلك يمكن للمجلس أن يعلن عدم ثقته بوزير واحد من الوزراء اذا كان زملاؤه لا يريدون أن يحتملوا أمام المجلس مسؤولية عمله ففى هـذه الحالة يكون قرار عدم الثقة قاصراً على هذا الوزير دون سواه ووجب عليه احتراما لارادة الامة أن يستقيل من منصبه

الشيخ متولى — وماتقول في رئيس الدولة مثل الملك أو السلطان أو الخديو مثلا هـل يسألون عن أعمالهم أمام المجلس وهـل يترتب على هذه المسؤولية وجوب استقالتهم اذا قررت المجالس النيابية عدم الثقة بهم

فؤاد - ان القاعدة فى مسؤولية الحكومة أن الوزارة وحدها هي المسؤولة . أما رئيس الدولة فهو بمعزل تام عن المسؤولية الا اذا ثبت خيانته وتواطؤه مع العدو فهنالك يكون للمجلس حق محاكمته

أما فيما يتعلق بأعمال الحكومة فرئيس الدولة في الحكومات الدستورية لا يعتبر مسؤولا عنها لان النظام الدستوري يقضى بأن الوزراء هم الذين يحكمون والملك لا يقرر شيئا بمفرده بل يجب أن يشترك معه أحد الوزراء فى هذا القرار وهذا العمل ليحتمل مسؤوليته أمام المجالس

ان الملك أو رئيس الجمهورية لا يصدر قرار الا اذا أوقع عليه الوزير الذى يتعلق هذا القرار بنظارته . والسبب فى ذلك أن مسؤولية الوزارة تستلزم حتما كما قلنا وجوب استقالتها اذا لم تحز ثقة أغلبية المجلس فاذا كان رئيس الدولة مسؤولا كان مهددا فى كل لحظة بأن يستقيل وأصبح عرشه مزعزعا دون أن تستفيد الامة من ذلك لأنه مادامت الاعمال فى يد وزراء الحكومة دون الملك فالمعقول أن يكون الوزراء وحدهم المسؤولين عن سياستهم أمام مجلس النواب

الشيخ متولى — كأنك تريد أن تقول أن رئيس الدولة لا عمل له لان العمل يستلزم المسؤولية ورئيس الدولة غير مسؤول فهو بناء على ذلك لا عمل له

فؤاد — الحقيقة أن رئيس الدولة لا يعمل شيئا بل يترك وزراءه يعملون ويحتملون أمام نواب الامة مسؤولية أعمالهم واذا كان للملك أو لرئيس الدولة على العموم عمل حقيقى فهو فى تعيين وزراء حكومته اذا استقالت الوزارة أو بعض أعضائها فاختيار الوزارة هو بيد رئيس الدولة . على أن سلطته فى هذه الوجهة محصورة ومقيدة وذلك أن الملك لا يمكنه أن يختار الوزراء جميعهم بل يختار رئيس الوزارة فقط ويكل اليه اختيار زملائه الوزراء والسبب فى ذلك أن مبدأ مسؤولية الوزارة يقضى بأن يكون الوزراء متضامنين فى المسؤولية السياسية أمام المجلس أى أن كل واحد منهم يحتمل مسؤولية

الجميع . ولا يمكن للوزراء أن يكونوا متضامنين فى المسؤولية الا اذا كانوا متحدين فى المشارب والمذاهب والمبادئ فرئيس الوزارة هو الذى يختار من الذين يرى فيهم الاتفاق وأياه فى المشارب والمبادئ السياسية ورئيس الدولة أو الملك يجب أن يترك له الحرية التامة فى أختيار زملائه . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فالملك ليس لديه الحرية المطلقة فى أختيار رئيس الوزارة بل هو مقيد بميل أغلبية المجلس . نعم أن الملك عندما تستقيل الوزارة يستدعى من يشاء من رجال الدولة ويقول له . انى وثقت بك وكلفتك بتشكيل الوزارة تحت رياستك

ولكن من الحكمة أن لا يختار الملك رئيسا للوزارة الا ممن كانت أغلبية مجلس النواب ميالة له لانه اذا لم يكن كذلك فهو مهدد بأن يسقط فى اليوم التالى ليوم اعلان وزارته

تعلمون مثلا أن في مجلس نواب انجلترا حزبين كبيرين يتنازعان السلطة داخل المجلس وهما حزب الاحرار وحزب المحافظين فاذا كانت الوزارة من حزب المحافظين مثلا وأمكن لحزب الاحرار أن يسقطها فلا يعقل أن يكلف الملك واحد من حزب المحافظين بتشكيل الوزارة لانه يكون على يقين أن أغلبية المجلس لا توافق على برجرامها ولا تعطيها ثقتها اذا تشكلت من هذا الحزب فالملك في هذه الحالة مضطر الى اسناد الوزارة الى حزب الاحرار حتى تحوز ثقة اغلبية المجلس ومن ذلك ترون ان الامم الحرة قد استرجعت كل سلطتها وأصبح الملوك لا عمل لهم الا السير تبعا لما تريده شعوبهم .

ولما انتهى فؤاد الى هذه العبارة سمع همسا فى أحد أركان المجتمع ولمح هناك اثنين من الحاضرين يتكلمان سرا ويشيران اليه فقال لهما فؤاد ماخطبكما . هل أشكل

عليكما شيء مما قلته. فقال أحدهما لقد فهمنا كل ما حدثتنا به ولكن أشكلت علينا مسألة تضامن الوزراء فى المسؤوليه فأنها لا تزل بعيدة عن أفهامنا وقد كنا نتسأل هل نقطع عليك الحديث ونسألك أن تزيد هذه المسألة شرحا الى ان لمحت ذلك منا

فؤاد — حقا أني قد أجملت الكلام فى هذه المسألة وأشرت اليها فى الحديث مع أنها جديرة بأن أتبسط فى شرحها

ان الوزارة أيها الاخوان تقوم بنوعين من الاعمال . أعمال عامة يشترك فيها الوزراء جميعهم وأعمال تخص نظارة واحدة من نظارات الحكومة . أما الاعمال العامة التي لا تتقرر الا بعد مباحثة الوزراء جميعهم وتقريرهم لها فالمسؤول عنها هم أعضاء الوزراء بأكملها وفى هذه الحالة يقال أن الوزراء مسؤلون بالتضامن عن سياسية الحكومة ولا يصح لكل منهم أن يلقى المسؤولية على عاتق زملائه . أما الاعمال التى تختص نظارة معلومة ولا يشتغل بها الا وزير واحد فأن المسؤولية فيها شخصية . فاذا كان عمل هذا الوزير مخالفا للمصلحة واستدعي القاء المسؤولية عليه وجب ان يستقيل ذلك الوزير دون سواه اذا أراد المجلس ذلك على أنه يجوز أن تكون الوزارة بأكملها مسؤولة عن عمل الوزير الواحد اذا أعلن رئيس الوزارة أنه موافق على عمل هذا الوزير ودافع عنه فكأنه يعلن للمجلس أن الوزارة تحتمل مسؤولية عمل هذا الوزير فاذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة على هذا العمل وجب عليها أن تستقيل بأكملها تطبيقا لقاعدة تضامن الوزارة فى المسؤولية

على أن من النادر أن رئيس الوزارة يتخلى عن أحد الوزراء اذا سئل أمام مجلس النواب عن عمل من أعمال نظارته لان العمل الذى يدعو الى

اقتراع المجلس على الثقة بالوزارة لا يكون عادة الا من الاعمال الخطيرة العامة التي يشترك في تقريرها الوزراء جميعهم ولو كانت متعلقة بنظارة واحدة

الشيخ متولى — لقد لاحظت أنك في حديثك عن مسؤولية الوزارة لم تذكر شيئاً عن مجلس الشيوخ أو مجلس الاعيان أو الاشراف مع أنك قلت في أول حديثك أن مراقبة الحكومة وظيفة من وظائف المجالس التشريعيه ومعنى ذلك أن المجلس الاعلى له الحق أيضاً أن يراقب الحكومة وأن الوزراء يحتملون أمامه أيضاً مسؤولية أعمالهم . فهل الوزارة مسؤولة فقط أمام مجلس النواب أم فاتك أن تقول أنها مسؤولة كذلك أمام المجلس الاعلى؟؟

فؤاد — الحقيقه أنني تعمدت أن أقول أن مسؤولية الوزارة لاتكون الا أمام مجلس النواب فبذلك جرت العادة فى البلاد الدستورية لان مجلس النواب هو الممثل الحقيقي للامه وأمامه يجب أن تسأل الوزارة عن أعمالها وتصرفاتها .

على أن ذلك لا يمنع مجلس الشيوخ من اجراء تحقيقات عن أعمال بعض الوزراء

نعم حصل غير مره أن مجلس الشيوخ بفرنسا اضطر بعض الوزراء الى الاستقاله ولكن لم يثبت هذا الحق لمجلس الشيوخ والرأى المعمول به والمعقول أن مسؤولية الوزارة لا يصح أن تكون الا أمام مجلس النواب

الشيخ متولى — ولكن بعد كل ماسمعناه عن مسؤولية الوزارة ونتائج هذه المسؤولية نريد أن نعرف ماذا يكون العمل اذا قررت أغلبية المجلس عدم الثقة بالوزارة وامتنعت الوزارة عن الاستقالة

فؤاد — ان السؤال وجيه فى ذاته ولكن لا أظن أن وزارة تتجرأ على مثل هذا العمل الجنونى . فان لدى المجلس طرقا شئ لا كراه الوزارة على الاستقالة وذلك أنه يقطع كل علاقاته معها ويضرب عن الاستغال ما دامت هذه الوزارة باقية فى منصبها وبذلك ترى الوزارة أنها لا تستطيع عمل أى شئ وترى نفسها مكتفة الايدى عاجزة عن الحركه . كذلك يمكنه أن يمتنع مثلا عن التصديق على الميزانية التى هى قوام الحكومة وأن يرفض كل طلب تطلبه الحكومة وهكذا من الطرق الفعالة التى لا يمكن للوزارة مقاومتها . فكيف تستطيع وزارة أن تبقى في منصبها والامة لا تريدها ولا ترضى عنها؟؟

أما اذا رفض وزير واحد الاستقالة فهناك له طريقة سهلة لاسقاطه وهى أن يستقيل زملاؤه الوزراء جميعا ويكلف الملك أو رئيس الدولة رئيس الوزارة المستقيل بتشكيل الوزارة فيشكلها من أعضائها المستقيلين الا الوزير المغضوب عليه ويختار آخر بدلا عنه

الشيخ متولى — على ذلك فمن المحتم أن الوزارة التى يقرر المجلس عدم الثقة بها تستقيل وليس أمامها سبيل غير ذلك ولو كانت تعتقد أنها على الحق

فؤاد — لا شك أن ارادة نواب الامة هى ارادة الامة نفسها ولكن يجوز كما تقول الآن أن تكون الوزارة محقه ولكن غير حائزة لرضاء أغلبية المجلس . ولذلك خولت القوانين الدستورية للملك أن يحل مجس النواب عند حدوث نزاع بينه وبين الوزارة ويأمر بتجديد الانتخاب حتى يكون ذلك بمثابة تحكيم للامه فى النزاع القائم بين المجلس والوزارة فيفصل المجلس الجديد فى هذا النزاع .

الشيخ متولي — ولكن ألا ترى أن تخويل هذا الحق لرئيس الحكومة فيه تهديد لحقوق الامة ؟ ؟

فؤاد — كلا . ليس فيه ذلك التهديد ما دام حل المجلس يعقبه الامر بتجديد الانتخاب في مدة معينه واجتماع مجلس النواب من جديد . فاذا كانت هيئة المجلس الجديده توافق على رأى المجلس القديم المحلول كان ذلك دليلا على أحقيته فى رأيه ووجب على الوزارة فى هذه الحالة أن تستقيل . لان رأي المجلس الجديد يعتبر هنا رأى الامه

فحل المجلس لا يقصد منه سوى الاحتكام الى الامه لتفصل فى النزاع القائم بين السلطة التشريعيه والسلطة التنفيذيه وفى ذلك اعتراف صريح بحقوق الامة وأنها صاحبة الامر والنهى

على أن حق حل المجلس خطر فى ذاته ولذلك قلما يلتجيء اليه رؤساء الدول الا فى الاوقات الاستثنائيه التى يشتد فيها الخلاف بين المجلس والوزارة وقد عرفت الامم الحره أن الحكومات قد تستعمل هذا الحق لمقاصد استبدادية لتتخلص مثلا من مجلس يشتد في مراقبتها ومحاسبتها ولذلك قيدته بقيود تجعله بعيد الضرر . ففى فرنسا مثلا لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يأمر بحل مجلس النواب الا بعد موافقة مجلس الشيوخ على ذلك ويجب على كل حال أن ينعقد المجلس الجديد فى ظرف شهرين بعد حل المجلس القديم

محمود — فهمنا كل ذلك ووعيناه . ولما كانت مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب لا تكون الا بمراقبة هذا المجلس لأعمالها فلم يبق علينا الا أن نعرف كيف وبأى طريقة عملية يراقب المجلس الحكومة ويقرر الثقة أو عدم ثقته بالوزارة . وكيف تحصل المناقشة التى تسبق هذا القرار . واذا

كانت الوزارة غير مسؤولة كما سمعنا الا أمام مجلس النواب فهل حق المراقبة أيضاً من حق هذا المجلس وحده أم يشترك فيه مجلس الشيوخ

﴿ الرقابة على الوزارة وكيف تكون ﴾

فقال فؤاد — أن للرقابة على الوزارة ثلاث طرق — أولا توجيه الاسئلة الي النظار — ثانياً فتح باب المناقشة معهم في أى شأن من شؤون نظاراتهم — ثالثاً عمل تحقيقات معهم

تلك هى الطرق الثلاثة التى تتبعها المجالس في البلاد الدستورية لتراقب بها الوزراء . وليكن في علمكم أيها الاخوان أن هذه الطرق الثلاثة من حق مجلس النواب والمجلس الاعلى معا بمعني أن المجلس الاعلى له كما لمجلس النواب أن يستدعى أى وزير ليوجه اليه أي سؤال يريده أو يفتح باب المناقشة معه أو يجرى تحقيقاً معه . نعم ان الرقابة التي للمجلس الاعلى ليس لها تلك النتيجة العملية التي لرقابة مجلس النواب فان رقابة هذا المجلس الاخير مؤيدة بمسؤولية الوزارة أمامه . فمجلس النواب له الحق فى مراقبة الوزارة واسقاطها ولكن المجلس الاعلى ليس له الحق الا فى مراقبتها فقط تاركا لمجلس النواب مهمة أسقاطها أو ابقائها

(١) حق سؤال النظار

لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أو المجلس الاعلى الحق في أن يوجه الى أى وزير سؤالا يطلب فيه مجرد تعليمات بسيطة عن مسألة تتعلق بنظارته وهذه الطريقة هي أقل الطرق الثلاثة تأثيراً فى مركز الوزير وأقلها أهمية . لان طريقة سؤال النظار فى البرلمانات تقتضى أولا أن يعرض

السؤال على الناظر قبل أن يفاجأ به في الجلسة وله الحق أن يرفض الجواب عنه واذا أجاب الناظر على السؤال الموجه اليه فليس لأحد من الاعضاء أن يدخل في المناقشة التى قد تحصل بين الناظر والعضو السائل ولهذا العضو وحده أن يرد على جواب الناظر ولا تتعدى المناقشة ذلك

محمود - ولكن ألا ترى أن فى ذلك تقييداً لحرية السؤال وما الفائدة من هذه الطريقة فى المراقبة على الوزراء اذا كانت محاطة بكل تلك القيود؟ ؟

اني أتذكر أن الحكومة المصرية أرسلت الى مجلس شورى القوانين فى أواخر سنة ١٩٠٩ مكاتبة خولت فيها لأعضاء مجلس الشورى حق سؤال النظار وكان فيه من القيود ما لا يزيد عن تلك القيود .

ومع ذلك قامت قيامة الصحف وطعنت على الحكومة ورمتها بأنها تريد أن تسلب الاعضاء حق مناقشة النظار فكأن الحكومة لها حق فى وضع هذا النظام لانه شبيه بالمتبع فى برلمانات أوروبا ؟

فؤاد — أما فيما يتعلق بكون حق سؤال النظار في مجلس شوري القوانين لا يقل في قيوده عن حق سؤال النظار فى البرلمانات الاوروبية فربما كان ذلك صحيحا . ولكنى قدمت فى كلامى عن مراقبة الوزراء أن هناك ثلاث طرق لمراقبتهم . الاولي هى طريقة السؤال وهي أخف الطرق وطأة على الوزارة وأقلها تأثيرا فى مراكزهم . ولذلك لم تقتصر النظامات الدستورية في أوروبا على هذه الطريقة بل وضعت طرقا أخرى لها تأثير فعال فى مركز الوزراء وهذا ما سنتكلم عنه الآن . فلو أن الحكومة المصرية قررت بجانب حق سؤال النظار فى مجلس شوري القوانين حق مناقشتهم واجراء التحقيقات معهم لامكننا أن نقول بأنها تريد أن تجعل للمجلس رقابة

على الوزراء ولكنها بكل أسف لم تأخذ من النظامات الاوروبية الا العرض الذي ليس له فائدة تذكر

فلنتكلم الآن على الطريقتين الأخريين لمراقبة الوزراء لندرك الفرق بين سلطة البرلمانات الاوروبيه الحقيقيه وسلطة مجلس الشورى الوهميه .

(٢) مناقشة النظار

ان حق مناقشة النظار هو أكبر مظهر يتجلى فيه مبدأ مسؤولية الوزراء أمام مجلس النواب أو هو الطريقة العملية لتنفيذ هذا المبدأ

يخول هذا الحق لعضو واحد ولجملة أعضاء أن يطلب فتح باب المناقشة في المجلس عن سياسة الوزراء العامة أو عن عمل معين منسوب الى وزير من الوزراء . فمناقشة النظار ليست مجرد أخذ ورد بين ناظر ونائب بل هي مناقشة عامة يشترك فيها جميع أعضاء المجلس وتستمر المناقشة حتى ولو تخلى عنها الاعضاء الذين طلبوها في مبدأ الامر الي أن يقرر المجلس أن المناقشة أنتهت وفي هذا القرار يتبين مركز الوزراء

ففي بعض المسائل التي يظهر للمجلس ان لا أهمية لها يقرر المجلس بانتهاء المناقشة دون أن يبدي رأيه عن خطة الوزارة فيها ولا يتعرض في قراره الى انتقاد الوزارة أو مدحها

اما اذا كانت المسألة التي جعلها المجلس موضوع مناقشة النظار من المسائل الهامة يصدر قراره بانتهاء المناقشة فيها ويبدي في هذا القرار رأيه عن خطة الوزارة . فأما أن يقرر الثقة بها وفي هذه الحالة تخرج الوزارة من المناقشة فائزة ثابتة . وأما أن يقرر عدم الثقة بها وهنالك يجب على الوزارة تقديم

استعفاءها واذا قرر المجلس عدم ثقته بوزير واحد وجب على هذا الوزير وحده أن يستقيل من منصبه

محمود - وهل كل عضو له الحق في أن يفتح باب المناقشة فى المجلس حتى اذا كان لايقصد سوى معاكسة وزير يريد احراج مركزه ؟ أليس لهذا الوزير أن يرفض حضور هذه المناقشة والدفاع عن نفسه أمام خصومه؟ ؟

فؤاد — جرت العادة أن العضو الذى يريد فتح باب المناقشة مع رئيس الوزارة أو مع أى وزير يقدم طلبه الى رئاسة المجلس وهيئة المجلس هى التى تقرر تحديد ميعاد المناقشة فاذا رأت الهيئة أن موضوع المناقشة لايستحق أن يشتغل به المجلس ويضيع فيه وقته أهملت تحديد الميعاد.

أما عن رفض الوزير حضور المناقشة فهذا فى استطاعة أى وزير لأنه يستحيل على هيئة المجلس احضاره بالقوة الى المجلس واكراهه على استماع المناقشة . ولكن العضو الذى طلب المناقشة يمكنه فى هذه الحالة ان يعرض على هيئة المجلس اقتراح توبيخ هذا الوزير فاذا قررت الاغلبية توبيخه لم يعد فى استطاعته البقاء في وزارته لانه فقد رضاء الاغلبية

محمود — ولكن ألا ترى أن هذه الطريقة فى المراقبة تجعل مركز الوزارة دائما مزعزعا مضطربا لان أى عضو يمكنه أن يفتح باب المناقشة فى مسألة هامة ويكون بعض الاعضاء قد دبروا حملة شديدة على الوزارة أو على وزير من الوزراء فيحتدم الجدال بين الوزير وخصومه وربما كان خصومه أشد منه تأثيرا فى الخطابة فيستهوون الاغلبية ببراعتهم وذلاقة ألسنتهم وتنتهي المناقشة بقرار من المجلس بعدم الثقة بوزير من الوزراء أو بالوزارة كلها .

وانى أظن أنه اذا كان فى هـذه الطريقة رقابة فعالة على الوزارة الا أنها فى حاجة الي أن تحاط بقيود حتى تصبح الحكومة غير مزعزعه ولا مضطربه

فؤاد — لاشك أن طريقة المناقشة على ما وصفتها لكم هى أقوى وازع ينبه الوزراء الى أن يكونوا دائماً شديدى الحذر واليقظة يتجنبون مواقع الخطأ

ولكن قد يحصل حقيقة كما يقول الاستاذ الشيخ محمود أن يقرر المجلس فى حالة تأثره وانفعاله عدم الثقة بالوزارة ثم يندم الكثير من أعضائه على قرارهم بعد أن تهدأ ثائرة المناقشة . ولذلك قيدت بعض النظامات الدستورية حق مناقشة النظار ففى بعض المجالس كمجلس العموم الانكليزى لا تنتهى المناقشة بالاقتراع على الثقة أو عدم الثقة بالوزارة بل يقفل فيها باب المناقشة عادة دون أن يقرر المجلس شيئاً عن مركز الوزارة ولكن اذا لم ترض أغلبية المجلس عن الوزارة أظهروا عدم ثقتهم بها حينما تقدم لهم مشاريع القوانين للتصديق عليها

فامتناع المجلس عن التصديق على أعمال الوزارة دليل على عدم ثقته بها .

وفى بعض المجالس لا يفتح باب المناقشة الا بناء على طلب خمسة على الاقل من الاعضاء وبعد عرض الطلب على بعض أقلام المجلس ليدرسه ويرى ان كان الطلب وجيها أم لا .

وفى الجملة فان حق المناقشة هو أشد الطرق تأثيرا في مراقبة الوزارة ولذلك يعتبره بعض العلماء روح النظام الدستورى

(٣) التحقيق مع الوزراء

يوجد من المسائل مالا يمكن للمجالس أن يقف على تفصيلها بمجرد فتح باب المناقشة فيها فيقرر المجلس اجراء تحقيق دقيق فى تلك المسائل

وينتخب من بين أعضائه لجنة لمباشرة التحقيق حتى لا يضيع المجلس وقته فى عمل يمكن لبعض أفراده أن يقوموا به على انفراد.

ويختلف الغرض في هـذه التحقيقات بحسب موضوعها فقد يكون الغرض منها اظهار عيوب الادارة وسوء تصرفها أو تقدير مسؤولية الوزارة في حادثة من الحوادث أو البحث عن الاصلاح الواجب ادخاله فى جهات الادارة لترقية التجارة مثلا أو الزراعه أو الصناعة أو التعليم ففى هذه الحالة تهم اللجنة بجمع آراء ذوى الفن والدرايه فى المسألة التى تباشر التحقيق فيها حتى يكون تقريرها وافيا بالمراد

فالنتيجة من تلك التحقيقات هى اما تعريض الوزارة بأكملها أو أحد افرادها للمسؤولية السياسية أمام المجلس وأما وضع مشاريع قوانين ترى اللجنة ضرورتها لمصلحة البلاد

*
* *

عبد الحميد – أظن أننا عرفنا بالتفصيل من أخينا فؤاد كيف تراقب المجالس النيابية الوزراء ووقفنا على النظام المتبع فى البلاد الدستورية لجعل هذه المراقبة ذات تأثير فعال. وعلى ذلك فقد استفدنا الليلة فوائد جليلة ويمكننا الآن أن نرجئ الكلام عن الوظيفة الثالثة من وظائف المجالس التشريعية وهى وظيفة تقرير الميزانية الى الاجتماع القادم

أما الآن وقد حان وقت الانصراف فلنتواعد على أن نجتمع في احدى الليالى القادمة

فلما سمع الحاضرون كلام عبد الحميد وافقوا عليه وشكروا فؤاد على الفوائد التى أستفادوها من حديثه وانصرفوا وكل منهم يقول لصاحبه ما أسعد الامم المتمتعة بحقوقها وما أشقى الامم المسلوبة حريتها ! !

ثم أخذ كل منهم سبيله الى منزله

الاجتماع الثامن

الوظيفة الثالثة للمجالس التشريعية — الميزانية والقوانين المالية

فى الميعاد المحدد للاجتماع كان الاعضاء قد تسابقوا الى الحضور وكان فؤاد مشتغلا بقراءة جواب مطول من صديقه محمود الذى كان لم يزل بسياحته بأوربا فلما جاء عبد الحميد ومصطفى ورأياه مشتغلا بقراءته سألاه هل جاءت أخبار جديده من الاخ محمود وأين هو الآن . فأجابهما فؤاد لقد كتب لى محمود هذه المرة جوابا مطولا لابد أن نجعله موضوع حديثنا هذه الليلة لانه دائر حول الميزانية واشتغال الامم ونوابها بشأنها فى فرنسا وقد جاء هذا الجواب فى أوانه لاننا كنا عازمين على أن نتكلم الليلة فى هذا الموضوع

أما محمود فهو الآن فى قرية . . . لاتبعد كثيرا عن باريس يقضى فيها عدة أيام ليدرس أخلاق الفلاح الفرنسي وعاداته في معيشته وفى بيته وفى غيطه وهو يدرس على الاخص وسائل الاقتصاد الزراعي لانه عازم على ان ينشئ فى بلده نقابة زراعية ويلقى على أعضائها دروسا فى الاقتصاد والتعاون

فتهلل وجه مصطفى وعبد الحميد فرحا وقالا بارك الله فيه فأنه يتمم نفسه فى أوروبا ثم لاينسى الواجب عليه نحو بلاده وأمته وحبذا المشروع الذى يبحث فيه أثناء اقامته بتلك القرية فأن الفلاح الفرنسي قد أشتهر وامتاز بميله الى الاقتصاد وتفننه فى وسائله وأن من أسعد أيام مصر ذلك اليوم الذى يمكننا أن نهض بالفلاح المصرى ونجعله يجارى الفلاح الفرنسى فى الاقتصاد

والآن فلنسمع جواب محمود كله فلا بد أن يكون قد أودعه فوائد كبيرة ومعلومات ثمينة

فالتفت فؤاد الى الحاضرين وقال أيها الاخوان لقد أرسل لى أخي محمود كتابا يقرئكم فيه السلام ويشرح فيه موضوع الميزانية الذى جعلناه حديث الليلة وهاءنذا آخذ في تلاوته عليكم فاسمعوا

قال أخي بعد الديباجة

« أخي

عدت من باريس بعد أن تقابلت مع كثير من أصدقائى الطلبة الذين هجروا الوطن العزيز حبا فى العلم وقد كنت أقضى معظم أوقاتي هناك مع صديق لى عرفته منذ كنا معا في المدرسة الابتدائية فأخذ يحدثنى عما يشاهده فى هذه البلاد أثناء الاشهر الدراسية حيث يكون مجلس النواب منعقدا — من آثار رقيها في العلم والفكر وتتبعها بالمبادئ الدستورية .

حدثني هذا الخل الوفى عما شاهده يوم ان عرضت الميزانية على مجلس النواب ووصف لي اهتمام الامة باسرها بشأن تلك الميزانية وقد رأيت أن أكتب لك ما قصه لى هذا الاخ الكريم فان فيه عبرة وعظة لنا معشر المصريين . قال

كنت بباريس لما عرضت الميزانية على المجلس فرأيت أمامى مظهرا جليلا من مظاهر الحياة الدستورية فى هذه البلاد السعيدة . كنت أتصفح الجرائد السياسية كل يوم فأراها تفيض فى ابحاثها عن الميزانية الجديدة وتجعلها موضوع اهتمامها وعنايتها وكنت كذلك أحضر اجتماعات كثيرة فأرى القوم مهتمين بها اهتماما زائدا

أراهم يناقشون ويبحثون كل باب من أبواب الايرادات والمصروفات ويوجه كل جماعة منهم الى الوزارة من المدح أو الانتقاد ماتدعو اليه وظيفته أو صناعته فالمزارع يهتم بما خصصته الميزانية لتنشيط الزراعة ومساعدة الفلاح والتاجر يهتم بما جاء فيها مختصا بتعضيد التجارة والجميع يبحثون عما خصصته الحكومة للانفاق على التعليم العام وعلى الدفاع عن الاوطان وهكذا رأيت القوم هنا من سياسيهم وصحيهم ونوابهم وخاصتهم وعامتهم مشتغلين بأمر الميزانية التي عرضت على مجلس النواب منذ أوائل هذا الشهر وأحالها على لجنة الميزانية لتقدم عنها تقريرها ويتناقش المجلس بعد ذلك فيها

رأيت منهم هذا الاهتمام فأكبرت هذا الشعور الشريف الذي هو آية من آيات النظام الدستوري وعلامة من علائم الاستقلال

يهتم أولئك القوم بميزانية حكومتهم لانها تتضمن مصادر ايراد الحكومة ومقدار ما تحت يدها من أموال الامة وكيف تنفق تلك الاموال التي تجبى من تعب أبناء البلاد وكدهم أتنفقها فيما يعود على الامة بالنفع والخير أم تبددها وتبعثرها وتحرم الامة ثمرتها

ان أموال الامة هنا في حرز حريز فان الحكومة تقدم لمجلس النواب في أول كل سنة بيانا (وهو الميزانية) بما سيدخل في خزائنها في المال وما ستنفقه في حاجات البلاد ومطالبها. يتناقش المجلس في الميزانية فيعدل في أبوابها مايعدل ويضيف في بعض الابواب ما يرى حاجة الى اضافته وينقص ما شاء أن ينقص حتى يطمئن من أن أموال الامة ستنفق في مصلحتها

أما في بلادنا فالحكومة مطلقة اليد تضع الميزانية فلا تجد رقيبا أو حسيبا تعرضها على مجلس الشورى فيدرسها درسا تاما دون ما تستدعيه من

العناية والاهتمام واذا أبدى رأياً ضربت به الحكومة عرض الحائط

وهى أيضا مطلقة اليد في تنفيذ تلك الميزانية فأى مجلس في بلادنا يراقبها ويري اذا كانت اتبعت في انفاق أموالنا ما جاء فى الميزانية . لعلهم يقولون ان الحساب الختامي للحكومة يعرض كل سنة على مجلس الشورى فيمكنه ابداء رأيه فيه . ولكن مجلس الشورى بكل أسف لا يوفى هذا الحساب حقه من البحث والتنقيب كما أن الحساب مندمج فيه اندماجا لا يرى منه الا أرقام ضخمة يصعب على غير الاختصاصى فى الشؤون المالية أن يستنتج منه الخطأ والصواب . وأين الاختصاصيون فى مجلس الشورى ؟

ان الامة هنا وفي كافة البلاد الدستورية تقدر الميزانية حق قدرها وتعلم أن التصرف في أموال الامة يجب أن يكون وفق رغبات الامة فالحكومة هنا تضع مشروع الميزانية وتبين فيها أوجه الايراد وأوجه الصرف ثم تعرض هذه الميزانية على مجلس النواب الذى يوفيها حقها من الدرس والبحث بمساعدة اختصاصيين من أعضائه تتكون منهم لجنة دائمة فى المجلس تسمى لجنة الميزانية. وظيفة هذه اللجنة دراسة الميزانية السنوية ودراسة كل قانون له مساس بمالية البلاد فاذا أتمت اللجنة بحث مشروع الميزانية قدمت عنه تقريرها الى المجلس فيأخذ فى مناقشته ويدخل فيه ما يشاء من التعديلات ثم يصدق على المشروع . وبعد أن يصدق عليه مجلس النواب يرسل الى مجلس الشيوخ ليعيد دراسته

وهنا لا بد أن ألفت نظر أخى الى المناقشات التى حامت حول سلطة كل من مجلس النواب والشيوخ بفرنسا فى شأن الميزانية . فان لمجلس النواب ميزة فى هذا الشأن على مجلس الشيوخ ولا تزال هذه الميزة موضع أخذ ورد بين أعضاء المجلسين . ولعل أخي يستنتج من ذلك مقدار ما للميزانية من

الاهمية فى نظر القوم هنا فان أهميتها فى نظرهم هى التي حملتهم على التفكير في ايجاد نظام خاص لوضع الميزانيـة وتقريرها يخالف النظام المتبع فى وضع القوانين العاديه

ولقد سألت بعض من تعرفت بهم من الفرنسيين بباريس عن تلك الميزة التي لمجلس النواب فى تقرير الميزانية فرأيتهم مختلفين فى تحـديدها والكل مجمعون على أن الميزانية وكافة القوانين المالية يجب أولا أن تعرض علي مجلس النواب وان تتقرر فيه . ولـكن هل يقصد من ذلك أن مجلس الشيوخ ليس له الحق فى معارضة مجلس النواب فى قراراته عن الميزانية والقوانين المالية؟

لا شـك أن لمجلس الشيوخ عند ما تعرض عليه الميزانية الحق فى أن يرفض التصديق عليها كما أنه يمكنه أن يلغي بعض الاعتمادات التى يراها غير لازمة أو ينقص منها . ولـكن هل يستطيع أن يقرر اعتمادات رفض مجلس النواب التصديق عليها ؟ وهل يمكنه أن يزيد في الاعتمادات التى قررها هذا المجلس ؟

لقد بلغ من أكبار فريق كبير من العلماء شأن الميزانية أنهم يعتبرون أن مجلس النواب له وحده الحق فى أن يقرر مايشاء فى أمرها لانه المجلس النائب الحقيقى عن الامة فلا يحق لمجلس آخر أن ينازعه السلطة في هـذا الشأن ويرتكن هذا الفريق علي النظام المتبع فى انـكلترا حيث لمجلس العموم وحده سلطة مطلقة فى كافة الشؤون المالية لا ينازعه فيها مجلس الاشراف . ولـكنى باحثت بعض العلماء من الفريق الآخر فرأيتهم يعتبرون أنه فضلا عما لمجلس الشيوخ من حق رفض التصديق على الميزانية بالشكل الذى تقررت به فى مجلس النواب فله الحق أيضاً فى اضافة اعتمادات جـديدة فى الميزانية أو

التصديق على اعتمادات رفض مجلس النواب أن يصدق عليها . لان مجلس الشيوخ فى فرنسا غير مجلس الاشراف في انجلترا . فمجلس الشيوخ هنا مجلس ينتخب أعضاؤه من الامة وان كان انتخابا كثير الدرجات كما تعلم فيقول هذا الفريق من العلماء لماذا نحرم مجلس الشيوخ من حق يتمتع به مجلس النواب

علي أن المهم فى هذا الخلاف أن أظهر لأخى كم يهتم أولئك القوم بشأن ميزانيتهم وكم تتنازع هيئاتهم النيابية السلطة بشأنها ولا عجب فى ذلك فهي فضلا عن أنها تتعلق بالتصرف فى أموال الامة فهى من جهة أخرى أقوى سلاح لمراقبة الحكومة وجعلها خاضعة لارادة نواب الامه

انك تعلم ياأخى أن الحكومة لا يمكنها أن تقوم بوظيفتها من وضع قوانين وسن لوائح وتنظيم الجيوش وانشاء الاساطيل وغير ذلك من واجبات الحكومة الا اذا كان المال بيدها فان المال هو قوام تلك الاعمال والحكومة لا تستطيع أن تنفق درهما واحدا فى أموال الامة ما لم يصدق مجلس النواب ومجلس الشيوخ على الميزانية فاذا امتنع المجلسان عن تقرير الميزانية وقفت حركة الاعمال واضطرت الوزارة الى الاستقالة فالميزانية هى المظهر الواضح الذى تتجلى فيه سيطرة الامة علي حكومتها بواسطة مجلسها النيابي

ولذلك كان من أول صفات الميزانية أنها سنوية تتجدد كل سنة ليدوم خضوع الوزارة لارادة المجلس . ولتشعر الحكومة دائما بأنها مضطرة الى ارضاء الامة واكتساب ثقتها

وظيفة الحكومة فيما يتعلق بالميزانية أنها تنفق الايرادات فى الاوجه التي خصصتها لها الميزانية فالمصروفات منسبة الى أبواب كل باب مذكور

فيه مقدارما خصص له ولا يمكن للحكومة أن تغير فى هذا التقسيم والتخصيص وأن تنفق فى جهة ما خصصته الميزانية لجهة أخرى

أما اذا احتاجت الحكومة في بحر السنة الى مال لانفاقه فى مشروع طارئ كنفقات حرب أو مقاومة وباء وجب عليها أن تستصدر به قانونا بفتح اعتماد جديد وتبين للمجلس أهمية فتح هذا الاعتماد وضرورته حتى يصدق المجلس عليه .

ان الحكومة مقيدة بنصوص الميزانيه ونواب الامة مراقبون للحكومه طول السنة ساهرون على تنفيذ الميزانيه . فبعيد على الحكومه أن تحيد عن نصوص الميزانيه وقيودها خصوصا وانها مضطرة الى أن تعرض فى آخر كل سنه على المجلسين حسابها الختامي عن السنة الماضية فيه تفصيل ما أنفقته فى السنه وفى أى الاوجه تم انفاقه

فمن هذا الحساب يتبين للمجلسين اذا كانت الحكومة قد اتبعت نصوص الميزانية واحترمتها وتقيدت بها أم لا فانظر ياأخي كم تحيط الامم الحية ميزانياتها بعنايتها ورعايتها وكم تسهر على المحافظة على أموالها وتراقب حكوماتها مراقبة شديدة وتحاسبها على كل تصرف في تلك الاموال

فمتى نحرص جميعا على مال الامة كما يحرص كل منا على ماله الخاص ؟

متى يأتى اليوم الذي يكون لنا فيه ميزانية منظمة تقرر بمعرفة مجلس نيابى كامل السلطة وتتقيد الحكومة بنصوصها وقيودها ويسهر نواب الامة على تنفيذها؟

اللهم عجل بهذا اليوم فانه سيكون آخر أيام نحسنا وشقائنا وفاتحة أيام عزنا وهنائنا

أخى — لا تؤاخذنى اذا أطلت فى الكتابة فما هى الا خواطر تتردد في الذهن فأرسلها اليك لتعرف ما يجول فى وجدان أخيك ولتتلوها على الاخوان عسى أن يقفوا على شئ من مظاهر الحياة فى البلاد الحرة . وتقبل فى الختام سلام أخيك

كمال

فلما انتهى فؤاد من تلاوة الكتاب وأراد مخاطبتهم رأي على محياهم سيما الالم والتأثر فقد شرح الفرق بين حالة مصر وحالة غيرها من البلاد المستقلة شرحا بين ما وصلت اليه حالة بلادنا من التأخر فى كل شئ

عند ذلك نهض عبد الحميد وقال

أيها الاخوان أننا حقيقة لا نعرف أين تذهب أموالنا وفيم تنفقها الحكومه لانه ليس لنا من أمرها شئ فالحكومة تجبي من الامة خمسة عشرا مليونا من الجنيهات وهو مجموع قل من بين الحكومات من تتوصل الى جبايته ومع ذلك لا نرى البلاد تستفيد فائدة كبيرة من تلك الملايين. فالتعليم عندنا متأخر . و البلاد محرومة من الجيوش المنتظمة والمعاقل المنيعة ليس فيها مصانع ومتاجر وطنية بعد ما هدم الاحتلال تلك المصانع التى شيدها المرحوم محمد على باشا . مرافق الحياة ضاقت في بلادنا تلك البلاد التى اشتهرت منذ خلقها الله بأنها بلاد الخيرات والبركات فأين تذهب أموالنا ؟ ولم لا تنفقها الحكومة على حاجتنا ومطالبنا ؟

ان أموالنا تنفق في مجاهيل السودان . تنفق فى سبيل راحة الموظفين الانجليز الذين ملأوا وظائفنا وحرموا أبناء البلاد منها . تنفق فى سبيل ترويج المصنوعات والمنسوجات والواردات الانكليزيه التى تجلبها الحكومة لمصالحها

ونظاراتها تنفق فى اقامة دور وعمارات تربح منها الشركات الاجنبية ثم لا تلبث أن يتسارع اليها السقوط وتضيع علينا مئات الالوف من الجنيهات بينما الفقر يزداد انتشارا في بلادنا الاسيفة ويعلو تياره المخيف بصفة تدعو الى الحذر والقلق – كل ذلك لاننا محرومون من حرية التصرف في أموالنا ومحاسبة من يتولون انفاقها

محمود — اننا ما دمنا محرومين من الدستور فقد حرمنا نعمة الوجود. فاذا أردنا أن نحيا سعداء فلنجد وراء الدستور فانه أساس السعادة ومصدر كل اصلاح نبتغيه. وما لم ننله فكل اصلاح نرجوه هو اصلاح قائم على غير أساس . تلك حقيقة يجب أن نجعلها نصب أعيننا فى جهادنا فلنكن قبل كل شئ أحرارا فى بلادنا يمكننا أن نصلح من شؤوننا ما أفسدته يد الاستبداد والله مع العاملين

ولما وصل الحديث بالاخوان الى هنا تبعهم مصطفي الى أن آن وقت الانصراف فتواعدوا على الاجتماع فى ليلة قادمة وانصرفوا وأخذ كل جماعة يستعيدون في الطريق ما سمعوه من الاحاديث والمناقشات

الاجتماع التاسع

مجالس المديريات في مصر

مندوبو الانتخاب — طريقة اختيارهم — انتخاب أعضاء مجالس المديريات — وظيفة هذا المجلس واختصاصاته — الفرق بينه وبين مجالس المديريات في أوربا — نظرة فى تاريخ الهيئات النيابية بمصر —

فى نهاية الاجتماع الثامن أبدي فؤاد رغبته للاخوان فى أن يذهب هو ومصطفي وعبدالحميد الى بلدة . . . التى تبعد عن بلدهم ساعتين على ظهور الخيل ليزوروا أحد أصدقائهم الطلبة بناء على دعوة منه ويمكثوا هناك أسبوعين لتعلم الصيد والرماية وبث فكرة عقد اجتماعات مثل الاجتماعات التى ينتظم عقدها من آن لآخر فى البلد . فوافق الاخوان على تلك الرغبة مضطرين بعد أن حاولوا أن يثنوا فؤادا عن عزمه فلم يفلحوا . وعلي ذلك أعلن مصطفى الاخوان أنهم يستأنفون الاجتماع بعد أسبوعين وأن غيابه هو وصديقه من البلد لا يمنع الاخوان أن يجتمعوا فيما بينهم ويتباحثوا ولو فى الموضوعات التى جرت المناقشة والمباحثة فيها. وعلى ذلك استأذن ثلاثتهم فى السفر وسافروا في اليوم التالى للاجتماع الثامن

عمل الاخوان بنصيحة فؤاد فصاروا يجتمعون كل أسبوع مرتين ويستفيدون ما كان يدور من المناقشات والمحاورات فى الاجتماعات الماضية حتى مر الاسبوعان وحضر الاصدقاء الثلاثة ومعهم أخوهم الذي زاروه. حضر معهم ليشهد اجتماعا من اجتماعاتهم ويطلع على طريقة عقدها وطريقة المناقشة فيها

فلما حضر الاصدقاء الاربعة أعلنوا الاخوان بحضورهم ودعوهم الى الاجتماع مساء ذلك اليوم فتسابقوا الى الحضور فى الميعاد المحدد ولما جاء الميعاد كان المكان غاصا بهم فأخذوا يحيون الاصدقاء الاربعة ويهنئونهم بعودتهم سالمين ولما انتهى دور المجاملات ابتدأ الشيخ محمود المباحثة فقال :

لقد أصبحت لدينا فكرة عامة عن نظام المجالس التشريعية ووظائفها وطريقة قيامها بتلك الوظائف والآن قد حان الوقت لنتكلم في نظام الهيئات الاستشارية التى في بلادنا

علمنا فى احد اجتماعاتنا الماضية القاعدة المتبعة فى معرفة من لهم حق الانتخاب في كل جهة (الناخبين) والآن نريد أن نعرف كيف يختار أولئك الناخبون أعضاء مجلس المديريات . هل يجتمع أولئك الناخبون فى كل مديرية ويختارون من بينهم مباشرة أعضاء مجلس مديريتهم ؟

فؤاد — كلا فان طريقة الانتخاب فى بلادنا أن الناخبين فى كل بلد أو بندر وفى كل قسم من أقسام مصر والاسكندرية يجتمعون وينتخبون من بينهم وكيلا عنهم يعرف بمندوب الانتخاب ينوب عن الناخبين الذين اختاروه ويكون ممثلا لهم فى الانتخابات لمجالس المديريات والجمعية العمومية . أى أن مندوبى الانتخاب فى المديرية هم الذين ينتخبون أعضاء مجلس مديريتهم

ومن ذلك ترون أن الاهالى لا ينتخبون مباشرة أعضاء مجلس المديرية بل ينيبون عنهم مندوبى الانتخاب ويكلفونهم بهذا العمل

الشيخ محمود — انى لا أستحسن هذه الطريقة فان جعل الانتخابات فى يد هؤلاء المندوبين المحصور عددهم يجعل التأثير فيهم سهلا لمن يريدون أن يكونوا أعضاء لمجلس المديرية فما أسهل على من يرشح نفسه للانتخاب أن

يقابل كل مندوب ويؤثر فيه اما بالرجاء وأما بالوعد وأما بالمال وقد حصل ذلك كثيراً . أما اذا كان الانتخاب بيد الناخبين مباشرة فيصعب التأثير فيهم جميعهم

فؤاد – صدقت . ولكن اذا أردنا أن نمنع التأثير الذى تتكلم فيه مع وجود هذه الطريقة يمكننا أن نحسن اختيارنا لمندوبى الانتخاب حتى يكونوا رجالا بعيدين عن التأثر بالرجاء أو بالمال وما علينا معشر الناخبين الا أن نهتم بمسائل الانتخاب وأن لا ننتخب مندوبين الا رجالا مستقلين فيقل ضرر تلك الطريقة ولو أنها عقيمة على كل حال كما شرحها لنا الاخ كمال فى احد جواباته لنا

الشيخ محمود — هذا مفهوم. وهذا ما يجب علينا . والآن نريد أن تبين لنا طريقة اختيار مندوبى الانتخاب

فؤاد — طريقة اختيارهم أن أهل كل جهة من البلاد أو البنادر أو المدن أو الاقسام المدرجة أسماؤهم فى دفاتر الانتخاب يجتمعون ويعينون من بينهم لجنة لمباشرة الانتخاب ثم يعطى كل منهم صوته من يرى فيه الاهلية لان يكون مندوب الانتخاب فتجمع الاصوات ومن حاز الاغلبية منهم يكون هو مندوب الانتخاب . وبعد أن يتم انتخابه بهذه الصفة ترسل له جهة الادارة تذكرة اعتماد يشترك بواسطتها فى الانتخاب الذى يعمل لاعضاء مجلس المديرية

فمندوب الانتخاب عن كل بلد يمثل أهل هذا البلد وينوب عنهم في انتخاب أعضاء مجلس المديرية . فاذا اقترب ميعاد انتخاب أعضاء لهذا المجلس بدلا ممن انقضت مدتهم من أعضائه يصدر دكريتو بالشروع في الانتخاب

فالمديرية تدعو مندوبي الانتخاب عن كافة البنادر والبلاد للحضور الى عاصمة المديرية قبل ميعاد الانتخاب بثمانية أيام على الاقل وهناك يجتمعون فى المكان المحدود ويعطي كل منهم أصواته من يرى فيهم الاهلية طبقا لعدد الاعضاء المراد انتخابهم وتفرز الاصوات فتعرف أسماء من حازوا الاغلبية ومن صاروا بذلك أعضاء للمجلس

الشيخ متولى — وكم عدد أعضاء مجلس المديرية ؟

فؤاد — يقضي القانون بأن يكون في المجلس نائبان عن كل مركز من مراكز المديرية ينتخبهما مندوبو الانتخاب بالطريقة التى سبق الكلام فيها ويجب أن يكون النائبان مقيمين في دائرة المركز والمدير هو رئيس المجلس

الشيخ محمود — لا شك أن تقييد القانون عضوية المجلس بشرط اقامة العضو المنتخب فى دائرة المركز هو تضييق لحرية الانتخاب فبأى حق يمنع الناس من انتخاب شخص يرون فيه الكفاءة ولو أنه لا يقيم في دائرة المركز ؟ ألا يجوز أن يكون أحد أهالى المركز الاكفاء قد انتقل من مركزه واستوطن مركزا آخر أو مدينة أخرى فلماذا يحرم مركزه من أن ينتخبه لمجلس المديرية؟

فؤاد — لقد صدق الشيخ محمود فى هذا الاعتراض فان هذا التضييق هو بلا شك مصادرة لحرية الانتخاب وهذا نقص فاحش من نقائص قانون مجالس المديريات

الشيخ عبد العال — وهل مندوبو الانتخاب أحرار فى انتخاب أى شخص يريدونه لعضوية مجلس المديرية أم هناك أوصاف خاصة بالاعضاء

فؤاد — لقد وضع القانون بكل أسف أوصافا ومميزات خصوصية لاعضاء مجلس المديريات من شأنها زيادة التضييق على حرية الانتخاب . فهو يشترط

أولاً — ان يكون بالغا من العمر ثلاثين سنة

ثانياً — ان يكون عارفا القراءة والكتابة

ثالثاً - ان يكون مؤدياً مدة سنتين الى المديرية مال أطيان بالمركز قدره ٢٠ جنيها على الاقل فى السنة اذا كان حائز الشهادة الدراسة العالية والا يجب أن يدفع على الاقل خمسين جنيها

رابعاً — ان يكون اسمه مدرجا فى دفتر الانتخاب مدة خمس سنوات

خامساً - ان لا يكون موظفا فى الحكومة أو ضابطا فى الجيش

سادساً — ان لا يكون عضواً فى مجلس مديرية أخرى

الشيخ محمود — كل هذه الشروط معقولة ولكني لم أفهم هذا الشرط الثالث فهلا يعتبر حامل الشهادة العالية الذي ليس لديه أطيان يدفع عنها ٢٠ جنيها كل سنة كفأ لعضوية مجلس المديرية ؟ اذا كان مندوبو الانتخاب فى مركزنا مثلا يرون فى أحد الحائزين لشهادة عالية الجدارة والكفاءة ليكون عضوا عن المركز في مجلس المديرية فبأي حق يحرمون من انتخابه عن مركزهم وباى حق يحرم مجلس المديرية من هذا العضو العامل النافع ؟

مصطفي — لك حق فيما تقول فان هذا القيد المالى قيد سخيف لا معنى له ولا يوجد في البلاد الدستورية الراقية مثله لان الاهالى يجب ان يكونوا أحرارا فى انتخاب من يرغبون في انابته عنهم فهذا القيد هو حرمان للاهالى من حرية الانتخاب وهذا من الفروق الكبرى بين نظام مجلس المديريات فى بلادنا ونظام تلك المجالس فى البلاد الدستورية

عبد الحميد — لله ما أعجب هذا النظام وهل يتفاوت الناس بتفاوت ما عندهم من مال؟ وهل يحسن أن يحرم العالم المطلع الواسع الفكر والمدارك من أن ينتخب وتحرم

مديرية من معارفه ومداركه لالسبب سوى أنه ليس له عقارا فى دائرة مركزه ؟ وهل يفضل على هذا العالم الفاضل رجل جاهل لاقيمة له و لايمتاز عن غيره من الجهلة سوى ان الحظ أسعده فاقتنى شيئاً من العقار ؟ ماهذا النظام الغريب ؟

مصطفي — لاتعجب ياعبد الحميد فان هذا النظام قدوضع عقبات كثيرة أمام المتعلمين

وضع أولا تلك العقبة الكؤود وهي عقبة امتلاك أطيان فى المركز ثم وضع تلك العقبة التى تكلمنا فيها وهى وجود اقامة العضو المنتخب فى المركز الذى ينتخب لأجله وهناك عقبة أخرى وهى اشتراط القانون أن يكون سن العضو ثلاثين سنة على الاقل . فلماذا هذا الشرط ؟

ان القانون الفرنسى لا يشترط فى عضو مجلس النواب الا أن تكون سنه خمسا وعشرين سنة .فهل واضع القانون الفرنسى أقل تبصرا واحتياطا من واضع القانون المصرى ؟ لا أظن ذلك . . .

ولما أتم مصطفى عبارته انتقل الكلام الى وظيفة مجالس المديريات فقال الشيخ عبدالعال وماوظيفة مجلس المديرية وماهى السلطة التى فى يده

الشيخ محمود — نريدان نعرف وظيفته بناء على نظام مجالس المديريات الجديد طبعا

الشيخ عبد العال — وهل كان لها نظام قديم غير نظامها الحالى ؟

فؤاد — نعم حصل تعديل كبير فى نظامها . وجوهر هذا التعديل أن سلطتها زادت بكثير عما كان قبل كما سنشرحه لكم وصار بيدها عمل كبير ولذلك يمكننى أن أقول لكم أن مجالس المديريات الآن جديرة باهتمام الامة بأسرها

ويجب على كل منا أن لا يفوته تسجيل اسمه فى دفتر الانتخاب وأن نتحد على انتخاب مندوبين للانتخاب مستقلين ينظرون الى مصلحة الاهالى ولا يبالون بما يقع عليهم من التأثير حتى ينتخبوا لمجالس المديريات أعضاء أكفاء يقومون خير قيام بالمهمة الملقاة على عاتقهم ويجعلون لتلك المجالس شأناً وتأثيراً في الهيئة الحاكمة

نعم ان مجالس المديريات على حسب النظام الجديد لم تصل الى ماوصلت اليه مجالس المديريات في البلاد الدستورية فان تلك المجالس فى بلاد الدستور عبارة عن مجالس نيابية صغيرة للمديرية بيدها السلطة التامة فيما يتعلق بشؤون المديرية والمدير هو المنفذ لارادتها . أما فى بلادنا فمجالس المديريات محصورة السلطة وان كان بيدها كما قلت لكم عمل كبير

فيجوز لمجلس المديرية أن يقرر رسوما موقته في المديرية لصرفها في منافع عمومية وفى جملتها التعليم ويجوز له استعمال تلك الرسوم كلها في التعليم وتكون قراراتها في وضع تلك الرسوم قطعية لا مرد لها مادامت لا تتجاوز خمسة فى المائة من مجموع الضرائب فى المديرية فاذا قرر أكثر من ذلك يجب الحصول على تصديق من الحكومة بالنسبة لما زاد عن الخمسة فى المائة (وهذا تقييد لحرية المجلس)

الشيخ محمود — حقا لقد أصبح فى يد مجالس المديريات سلطة كبرى فيما يتعلق بالتعليم فان خمسة فى المائة من مجموع الضرائب مقدار لا يستهان به ويمكن مع حسن التصرف فيه نشر التعليم بدرجاته جميعها فى أنحاء المديريه كافة فللمجلس طبقا للنظام الجديد أن يقرر انشاء أو امتلاك مدارس فى المديريه واتخاذ ما يلزم لادارتها وله أن يدير مدارس غير التى أنشئت وله أن يضع برجرامات

للمدارس على اختلاف درجاتها فيكمل النقص الموجود فى برجرامات مدارس نظارة المعارف ويراعى في تلك البرجرامات حاجات الاهالى

ولكن يجب على المجلس أن يخصص للتعليم الاولى أى الكتاتيب والمدارس الزراعية والصناعية سبعين في المائة من مجموع الرسوم التى تخصص للتعليم والباقى يصرف على التعليم الابتدائي والتجهيزي والعالى

فاذا انتخبنا أعضاء أكفاء لمجلس المديرية أمكننا ايجاد مدارس لتعليم الاهالى فى كل قرية وفى كل جهة فينشأ الاولاد عارفين مالهم وما عليهم وما ينفعهم وما يضرهم مع بقائهم زارعين يعملون بعلم وفكر في الارض التى فيها نشأوا ولها خلقوا وأمكننا أيضاً ترقية الزراعة بانشاء مدارس زراعية بواسطة الاموال التى تحت تصرف مجلس المديرية وأمكننا أيضاً انشاء المدارس الصناعية التى بها نستغني عن الصنائع الاجنبية فتزداد الثروة الاهلية ولا نكون محتاجين الى الاجانب فى شئ

تلك هى أهم وظيفة لمجلس المديرية وهى وظيفة شريفة خطيرة يتعلق عليها ارتقاء البلاد من حيث العلوم والصنائع وله عدا ذلك وظيفة أخرى وهي اصدار القرارات اللازمة فيما يتعلق بشؤون المديرية ومصالحها وبعض تلك القرارات تكون قطعية نافذة المفعول بدون موافقة الحكومة عليها وبعضها يتعلق تنفيذه على تصديق الحكومة

وهذا هو الفرق بين مجالس المديريات في بلادنا ومجالس المديريات في البلاد الدستورية من وجهة السلطة التى فى يد كل منهما . ولا شك أنه مادامت

البلاد محرومة من الدستور يستحيل أن تصل مجالس مديريتنا الي مضارعة مجالس المديريات في البلاد الدستورية فى السلطان والمكانة

الشيخ محمود — قد فهمنا الليلة نظام مجالس المديريات وما يتعلق بها ويمكننا الآن أن نتباحث فى مجلس شورى القوانين

فؤاد من رأيي أن نتكلم الليلة فى شئ من تاريخ أنشاء مجلس الشورى لنعرف كيف أقامه الاحتلال على انقاض مجلس النواب . فان معرفة هذا التاريخ ضرورية لكل مصرى يطالب بالدستور ثم بعد الانتهاء من الكلام فى ذلك نرجئ الكلام فى نظام هذا المجلس وتشكيله وسلطته الى الاجتماع القادم

فوافق الاخوان علي رأى فؤاد وقال الشيخ محمود

لقد أصاب فؤاد أفندى فيما قال فليذكرنا اذن ماهو مجلس شورى القوانين ومن أنشأه لنعرف كيف ينتخب اعضاؤه وكيف يجتمعون وماهى سلطتهم وماالفرق بينه وبين المجلس النيابى الحقيقي الذى تطالب به الامة

أما اذا رأيتم أن الوقت قد أزف فيمكننا أن نرجئ الكلام على ذلك الي الاجتماع القادم

فؤاد — أن أول هيئة نيابية وجدت فى مصر ظهرت فى عهد اسماعيل باشا بمساعى المرحوم شريف باشا ذلك الرجل الكبير الذى يجب على كل مصرى أن يذكره بالخير والثناء وأن يلقبه بأبى الدستور فى مصر كما يلقب الاتراك المرحوم مدحت باشا بأبي الدستور فى تركيا

أنشئت تلك الهيئة النيابية بمقتضى قانون صدر في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ أي فى سنة ١٨٦٦ ميلادية ولكنها لم تكن هيئة نيابية بمعنى الكلمة بل كانت وظيفتها مقصورة على ابداء آرائها في المشاريع والمسائل التى كان اسماعيل باشا يحيلها عليها

وكان هذا المجلس مؤلفاً من خمسة وسبعين عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ولم يكن ينعقد المجلس الا مرتين فى السنة

لم يستمر هـذا المجلس طويلا بل سقط بعد أن وقع اسماعيل باشا فى ارتباكاته المالية وتداخلت الدول تداخلها المشهور الذى أدى الى عزله

فلما خلفه توفيق باشا كانت الافكار والمبادئ الدستورية قد اختمرت فى الاذهان فطالبت الامـة بحقوقها وساعـدها الجيش فى مطالبتها وكانت أحوال الحكومة المـالية قد ابتدأت تنتظم بجدد المرحوم شريف باشا سعيه فى ايجاد مجلس نيابى حقيقى فى البلاد فقدم فى ٣٠ ستمبر سـنة ١٨٨٠ تقريرا الى الخديو توفيق طلب فيه اعادة مجلس شورى النواب الذى أنشئ فى عهد اسماعيل فأجابه توفيق الى طلبه وانعقد هذا المجلس طبق النظام القديم الذي كان معمولا به فى عهد اسماعيل

ولكن الامة لم تقنع بهذا المجلس الاستشاري وظلت تطالب بحقوقها وأعضاء مجلس شورى النواب يعبرون عن رغبة الامة فى جعل السلطة فى يده فاضطر الخديو توفيق الى اجابة رغبة الامة وأصدر أمره فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ بجعل مجلس النواب المصرى فى صف مجالس أوربا النيابية وزيد عدد أعضائه من ٧٥ الى ١٢٠ وأدخلت بعض تعديلات فى نظام انتخاب أعضائه

لا أريد أن أطيل عليكم بل أقول لكم أن هذا المجلس أصبحت بيده السلطة التى بيد المجالس النيابية الاوربية بل كان أوسع منها سلطة لان المجالس النيابية فى أوربا تجد بجانبها مجالس الشيوخ التى تكلمنا فيها سابقا وكثيرا ما تعدل مجالس الشيوخ فى قرارات المجالس النيابية. أما المجلس النيابى المصرى الذي وضع نظامه المرحوم شريف باشا فكان لا ينازعه فى سلطته أى مجلس

آخر . فكان بيده تقرير الميزانية ومراقبة الحكام . وكان الوزراء مسئولين أمامه بالتضامن وله السلطة التامة في وضع القوانين فلم يكن يصدر أى قانون الا بعد اقراره

ولكن بكل أسف لم يطل عمر هذا المجلس النيابى الحقيقى فان دسائس الانجليز وتدبيراتهم أضرمت نار الثورة العرابية التى انتهت بالاحتلال الانجليزى

ولما دخل الانجليز بلادنا واستولوا على زمام الحكومة أعلنوا فى البلاد الاحكام العرفية بحجة اطفاء نار الثورة العرابية وقضوا على النظام النيابى الذى نالته الامة قبل احتلالهم

ولما تم لهم مايريدون من توطيد دعائم احتلالهم أرادوا أن يلهوا الامة ويغرروا بها بأنشاء مجلس شوري القوانين الذى هو صورة مشوهة لمجلس النواب تشويها قبيحا

هذا هو منشأ مجلس الشورى وهذا تاريخ تأسيسه وسترون فى الاجتماع القادم من الكلام على نظامه وتشكيله الفرق بين هذا المجلس وبين المجالس النيابية الحقيقية

أما الآن فقد أزف الوقت وحان الانصراف فلنرجئ الامر الى الاجتماع القادم

فوافقه الحاضرون وانفرط عقد الاجتماع وتفرق الاخوان على أن يجتمعوا بعد ستة أيام

الاجتماع العاشر

﴿ مجلس شورى القوانين ﴾

مضت ستة الايام والاخوان يترقبون اقتراب الميعاد المضروب للاجتماع العاشر لتشوقهم الى ما سيقال فيه بخصوص مجلس شورى القوانين فلما جاء الميعاد انتظم عقد الاخوان وابتدأ الشيخ متولى الحديث فقال :

لقد علمنا الليلة الماضية كيف ولماذا أنشئ مجلس شورى القوانين واليوم نريد أن نعرف كيف أن نظام مجلس الشورى هو نظام ناقص من جميع الوجوه

اولا فى طريقة انتخاب أعضائه وثانيا فى تأليفه وثالثا فى السلطة الخيالية التي بيده

الشيخ محمود الازهرى — حقيقة أن هذا المجلس لافائدة منه وانما انشأه الانجليز ليخدروا به أعصاب الامة فمن رأيي ان لانبحث فيه وأن لانعتمد عليه فى مطالبتنا بالدستور

فؤاد — أنا من رأى الاستاذ الشيخ محمود ولو كانت الفكرة الدستورية عندنا شديدة قوية لما رضيت الامة بانتخاب أعضاء لهذا المجلس حتى تنال الدستور ولفضلت أن تبقى بلا مجلس كهذا المجلس حتى تنال المجلس النيابي الصحيح

مصطفى — أما كون هذا المجلس قد أنشأه الانجليز ليخدروا به أعصاب الامة ويوهموها أنهم عاملون على اعطائها حقوقها فهذا مما لا جدال فيه ولكنى لا أوافقكم على ماترون من اهمال أمر مجلس الشورى اهمالا تاما لاننا اذا اهتممنا

بشأنه وعنينا بأنتخاب أعضائه الذين يمثلون الامة فى رغباتها لكانوا قوة عاملة فى المجاهرة فى سبيل الحصول على الدستور

ألا ترى أن مجلس الشورى على ما هو عليه من فساد النظام قد أحرج مركز الحكومة فى كثير من المواطن وطالبها بالدستور مرارا عديدة فأظهر أن الامة بأسرها لا تقنع بهذا النظام النيابى المشوه الذى وضعه الانجليز فكلما زاد اهتمامنا بمجلس الشورى زادت قوته وزادت جراءته فى المطالبة بحقوق الامة

أنسيتم أن الانجليز أنفسهم ما كان لهم منذ وجد فى بلادهم النظام النيابى الا مجلس محصور السلطة ضعيف الشوكة فكانت مجهودات أعضاء هذا المجلس وتضامنهم مع الامة الانجليزية سببا فى وصوله الى حالته الحاضرة

انى لا أظنكم مصيبين فى رأيكم بل أعتقد أن مجلس الشورى قادر على أن يحرج مركز الحكومة بل على اكراهها على اعلان الدستور الكامل فى البلاد اذا تضامن أعضاؤه فيما بينهم وتضامنوا مع الامة

فؤاد - لعلك يامصطفى نسيت أن مجلس الشورى هو الذى وضع ذلك القيد المالى في انتخاب أعضاء مجالس المديريات . ذلك القيد الذى كنت أول منتقد عليه . وهو الذى اشترط أن يكون أعضاء مجالس المديريات مقيمين فى دائرة المركز الذى ينتخبون فيه خرم النابغين من أهل المركز عضويته اذا هم استوطنوا مركزا آخر أومدينة أخرى . فانظر كيف استعمل مجلس الشورى السلطة التى خولها فى وضع نظام مجالس المديريات الجديد ؟ فهل مع ذلك يحق لنا أن نعتمد عليه في جهادنا للدستور ؟

مصطفى — أن مجلس الشورى قد ظهر حقيقة في هذه المسائل بمظهر مناقض لمبادئ الدستور مناقضة معيبة ولكنى أظن أن علينا جزأ من اللوم فى تركه يضع مثل ذلك القيد المالى الفظيع فاننا لو كنا مهتمين بأمر الانتخاب لمجالس المديريات ومجلس الشوري لكان أعضاؤه ممثلين حقيقة لرغبات الامة ونائبين عنها ولعبروا عن ارادتها فى هذه المسألة - أي أن يكون الانتخاب لمجالس المديريات مطلقا من القيد المالى الذى قرره مجلس الشورى

وفى الجملة فانى أعتبر من الواجب على كل مصرى أن يعرف كيف تسير الهيئات النيابية التى فى بلاده وأن يهتم بشأنها حتى تكون للامة قوة عاملة على انالتها مطالبها وحقوقها . فكيف تعارضون فى هذه الفكرة البديهية ؟

الجميع — لا بأس من أن نعرف ذلك . فليتكلم مصطفى أفندى عن نظام مجلس الشورى مع اظهار عيوبه وطريقة اصلاحها

﴿ انتخاب أعضاء مجلس الشورى ﴾

مصطفى — يتألف مجلس الشورى من ثلاثين عضواً أربعة عشر منهم يسمون بأعضاء دائمين وهم الذين يعينون بمعرفة الحكومة ولا دخل للامة فى اختيارهم وهى طريقة قبيحة في تشكيل مجلس يدعون أنه قائم مقام المجلس النيابى لان تعيين الحكومة لنصف أعضائه تقريباً يجعل المجلس حكوميا لا يعبر فى شئ عن رغبات الامة ولا ينوب عنها

أما الاعضاء الباقون وهم ستة عشر فيصير انتخابهم بمعرفة أعضاء مجلس المديريات وذلك أن أعضاء مجلس كل مديرية يجتمعون وينتخبون واحدا منهم ليكون عضواً عن المديرية فى مجلس الشورى ويكون انتخابه بالقرعة

السرية فمن هـذه الطريقة فى انتخاب أعضاء مجلس الشورى ترون الفرق الكبير بين المجلس النيابى ومجلس الشورى

أما أعضـاء المجلس النيابى فتنتخبهم الاهالي مباشرة وفي بعض البـلاد ينتخبون لثانى درجة .أمافى بلادنافلا الاهالى ولامندوبو الانتخاب ينتخبون أعضاء مجلس الشورى بل أعضاء مجالس المديريات هم المـكلفون بذلك . فعضو مجلس الشورى لايصـل الى منصبه الا بعـد اجتياز ثلاث درجات للانتخاب

أولاً — أن الأهالى في كل قرية وكل بندر ينتخبون مندوبى الانتخاب

ثانياً — ينتخب مندوبو الانتخاب فى كل مديرية أعضاء مجالس هذه المديرية

ثالثاً — ينتخب أعضاء مجلس المديرية عضو مجلس الشورى النائب عنها

ولا شك أن هـذه الطريقة لا تجعل عضو مجلس الشورى نائباً نيابة صحيحة عن أهالى مديريته لان الوكيل الذي يختاره الموكل مباشرة وبمعرفته تظهر فيه صفة النيابة والوكالة أكثر من الوكيل الذى يتعين بواسطة شخص اخر غير الموكل الاصلى . ثم أن التأثير فى أعضاء مجلس المـديرية وعددهم محصور أسهل بكثير من التأثير فى مندوبي الانتخاب وفى مجموع الناخبين ولذلك يمكن ذوى الغايات أن يغرروا بأعضاء مجلس المـديرية أو يعدوهم أو يهددوهم فينتخبوا لمجلس الشورى شخصا لاتستفيد البـلاد من وجوده شيئاً بل يكون آلة فى يد الحـكومة .

الشيخ متولى — ولـكن كيف ينتخب أعضاء مجلس الشورى عن مصر والاسكندرية ورشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش وليس في هذه المدن مجالس مديريات ؟

فؤاد — هؤلاء يكون انتخابهم بمعرفة مندوبى الانتخاب مباشرة. ومندوبو الانتخاب في تلك المدن هم المندوبون عن أقسام القاهرة والاسكندرية وعن المدن الاخرى وعضو الشوري عن الاسكندرية هو العضو عن الثغور الاخري ويكون انتخابه بمعرفة مندوبى جميع الثغور (وهناك عن كل ثغر مندوب) الذين يجتمعون لهذا الغرض فى محافظة الاسكندرية . أما مندوبو الانتخاب فى القاهرة فيجتمعون فى دار محافظة القاهرة نفسها

أما عدد أعضاء الشورى المنتخبون فهم كما قلنا ستة عشر. واحد عن كل مديرية من الاربع عشرة مديرية وواحد عن القاهرة وواحد عن الاسكندرية وبقية الثغور المصرية ومدة انتخاب كل منهم ست سنوات

﴿ اختصاص مجلس الشورى ﴾

عبد الحميد — علمنا كيف يتألف مجلس الشورى ووقفنا على الطريقة المشوهة التي ينتخب بها أعضاؤه والآن سأحدثكم عن السلطة المخولة له والتى ترون منها أن هذا المجلس لا يمكن تشبيهه بالمجالس النيابية الحقيقية لأنه ليس لديه أقل سلطة فعلية في ادارة شؤون الحكومة وليس له أقل رقابة فعلية على رجالها وكل ما يمكن أن يقال عن اختصاص هذا المجلس أنه يستشار فى القوانين ولوائح الادارة العمومية وفى الميزانية وحسابات الحكومة السنوية. والحكومة حرة فى أن تعمل برأيه أو تهزأ به وتضرب به عرض الحائط

فأين هذا المجلس من مجلس النواب الذى اذا قرر شيئا الحنت له رؤوس الوزراء والحكام ؟

المجلس النيابى له الحق فى أن يدعو أكبر وزير لمحاسبته على أعماله

وتصرفاته والوزير مضطر الى الدفاع عن نفسه أمام هيئة المجلس أولا يستطيع البقاء في منصبه . أما في مجلس الشورى فاذا تفضل الوزراء بالحضور فى جلسات الشوري كانوا كأنهم تنازلوا عن حق لهم . فليس فى قانون المجلس مايحتم عليهم الحضور

كذلك لايهم الحكومة رضى المجلس أم لم يرض عن أى عمل أتته . واذا فرض أن أعلن عدم ثقة فى الوزارة فليس لقراره أى تأثير قانوني على مركز هذه الوزارة . وعلي العموم فالمركز محروم من كل سلطة ورقابة

الشيخ محمود الازهرى — انى أظن أن مجلس الشورى علي ما هو عليه من النظام الفاسد والاختصاص المشوه يستطيع اذا أراد أن يحرج مركز الوزارة فحبذا لو تكلمنا فى هذا الموضوع فانى أراه يستحق العناية

مصطفى — أرى أن نرجئ الكلام على هذا الموضوع الخطير الي ما بعد الانتهاء من شرح النظام النيابى فى مصر وبعد ذلك نخوض فى موضوع اصلاح هذا النظام فهناك نتكلم عن مبلغ تأثير مجلس الشورى والهيئات النيابية فى هذا الاصلاح

الشيخ متولى وبعض الحاضرين — لك الحق يامصطفى أفندى ولذلك فأننا نود أن نعرف الآن نظام الجمعية العمومية التي كان لها شأن كبير فى مسألة قناة السويس فلعل الجمعية العمومية تكون أوسع اختصاصاً وسلطة من مجلس الشورى وما هى الهيئة النيابية التي تقابلها في النظامات الدستورية الراقية بأوربا ؟

فؤاد — انى أري أن هناك شبها بين الجمعية العمومية فى بلادنا وبين ما يسمونه فى بعض البلاد الاوربية وفي بلاد الدولة بالجمعية الوطنية

أما الجمعية الوطنية فى تلك البلاد الدستورية فهى مجموع أعضاء مجلس النواب والشيوخ يجتمعون كلهم فى هيئة واحدة هى الجمعية الوطنيـة وهى لا تنعقد عادة الا في الأوقات الحرجة التى تكون البلاد فيها مهددة بخطر كبير فلا يعود هناك مجلس نواب ومجلس شيوخ بل يجتمع أعضاء المجلس ويتداولون جميعاً فيما يجب تقريره لمصلحة الوطن وفى بعض الجمهوريات تنعقد الجمعية الوطنية كلما انتهت مدة رئيس الجمهورية أو مات فأن انتخاب رئيس الجمهورية يكون بمعرفة أعضاء مجلس النواب والشيوخ مجتمعين بصفة جمعية عمومية

أما الجمعية العمومية فى مصر فهي مجلس على حـدة يتألف من النظار ومن أعضاء مجلس شورى القوانين ثم من ستة وأربعين نائباً عن المديريات والمحافظات (١)

أما انتخاب أولئك النواب فيحصل بطريقة بسيطة وهى أن مندوبى الانتخاب الذين مر بنا الـكلام عنهم يجتمعون فى عاصمة المديرية وينتخبون فيما بينهم أعضاء الجمعية العمومية عن مديريتهم . أما أعضاء القاهرة واسكندرية والثغور فأن انتخابهم يكون بنفس الطريقة المتبعة فى انتخاب أعضاء مجلس الشوري عنها . وقد وضعت الحـكومة من ضمن شروط العضوية فى الجمعية العمومية ذلك القيد المـالى المنافي لروح الدستور فأوجبت علي عضو الجمعية العمومية أن يدفع في المديرية أو المدينة التى انتخب فيها عشرين جنيهاضريبة

(١) عن القاهرة ٤ وعن الاسكندرية ٣ وعن مديرية الغربية ٤ وعن كل من الدقهليه والمنوفيةوالشرقية وأسيوط ٣ وعن القليوبية والجيزة وبنى سويف والفيوموالمنيا وجرجا واسوان وقنا ٢ وعن كل من دمياط ورشيد والسويس وبور سعيد والعريش والاسماعيليه ١

عن أطيان وعقارات . ولا شك أن الحكومة وضعت هذا القيد ليكون عقبة أمام المتعلمين من حملة الشهادات العالية الذين لم يحوزوا عقارا يدفعون عنه هذا المبلغ المقرر

أما قرارات الجمعية العمومية فهي كقرارات مجلس الشورى استشارية لا تتقيد بها الحكومة الا في مسألة واحدة وهي وضع ضرائب جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية فأن اقرار الجمعية العمومية واجب لتقرير هذه الضرائب والرسوم وفيما عدا ذلك فرأي الجمعية استشاري محض . انما يتحتم عليها أن تستشيرها في بعض المسائل ولا يتحتم عليها استشارتها في البعض الآخر

والجمعية العمومية تنعقد كل سنتين مرة على الأقل ويجوز للحكومة أن تستدعيها وتأمر بعقدها متى شاءت ولأعضائها الحق في أن يعرضوا على الحكومة رغباتهم متى أقرت الجمعية العمومية على عرضها

أحد الحاضرين — قد فهمنا الآن نظام الهيئات النيابية في بلادنا وعلمنا أنه نظام مشوه بعيد جداً عن أنه يشبه نظام الهيئات النيابية الحقيقية في البلاد الدستورية والآن نريد أن نعرف أليس في الامكان أن نحارب فساد هذا النظام في بلادنا ونجعل من تلك المجالس الخيالية مجالس حقيقية تجعل السلطة في يد الامة وكيف نصل الى ذلك ؟

مصطفى — هذا الموضوع من أهم ما يجب على المصري الاهتمام به ولكن لما كان الوقت قد أزف فلعلكم توافقوني على أن نجعله موضوع حديث الليلة القادمة لان الكلام فيه ربما يطول فوافق الجميع على هذا الرأي وانعدوا

على أن يجتمعوا الليلة القادمة مبكرين ليجدوا متسعاً من الوقت يسمح لهم باستكمال البحث في هذا الموضوع

وهنا اقترح الشيخ متولى أن يعقدوا الاجتماع فى الجامع الكبير بالبلد حيث كان شهر رمضان قد تنصف ومن عادة الجوامع أن تبقى منارة جزءاً كبيراً من الليل

فارتاح الاخوان لهذا الاقتراح وقالوا حبذا المكان لمثل اجتماعاتنا وعلى ذلك انتهى الاجتماع وقام الاخوان منصرفين

الاجتماع الحادى عشر

﴿ في سبيل الدستور ﴾

لم تغب شمس يوم الخميس الذى أعقب الاجتماع الماضى حتى أخذ كثير من أهل البلد يذهبون أفراداً وجماعات الى الجامع الكبير ليحضروا الاجتماع الحادى عشر وكان عددهم قد تضاعف بسبب اهتمام أهل البلد بموضوع الاجتماع

فلما انتهى لاخوان من صلاة التراويح أخذ كل منهم مكانه وتوسط الاجتماع الاصدقاء الثلاثة وكان الاستاذ الشيخ محمود أول من فتح باب المناقشة فسأل الله أن يبارك فى هذه الاجتماعات لانها ترمي الى غاية من أشرف ما أتى به الاسلام وهى جعل الامر فى الحكومات الاسلامية شورى بين المسلمين ثم قال :

لقد عرفنا أيها الاخوان نظام الحكومات الدستورية وشعرنا بما بيننا وبين الامم الحرة من البون الشاسع والفرق الكبير ولاشك أننا متشوقون الآن الى معرفة طريقة نتبعها لنصل الى ما وصلت اليه تلك الامم

وكان مصطفى فى تلك الاثناء متشاغلا عن سماع كلمات الشيخ محمود بقراءة كتاب خاص ورد له من كمال لم يشأ أن يتلوه للاخوان لما فيه من المسائل الخاصة ولذلك كان يتلوه لأخيه عبد الحميد فانتظر الشيخ محمود ريثما ينتهى مصطفى من تلاوة هذا الكتاب وأنصت له فسمع بعض فقرات منه . سمع كمالا يقول فى عرض كتابه مناجياً الحرية :

«مسكينة تلك الامم الضعيفة. لا تستطيع أن تحفظ وجودها ولا أن تأمن على حقوقها فى وسط ذلك المعترك العالم الذى تتقاتل فيه الشعوب فيأكل قويها ضعيفها ويسلبه حريته وماله غير مراع ذمة ولا محافظ على حرمة ولا مبال الا بالقوة ! مسكينة تلك الامم التى فقدت القوة فغضبت عليها الحرية كأنك أيتها الحرية لا تخطبين الا ود الامم القوية. فيالله من ذلك العالم كأن الحوادث فى كل يوم تذكر الناس بمبدأ ظلم الانسان لأخيه الانسان وأنه لا نجاة من ذلك الظلم ما دام الضعف قرين المظلوم وحليفه . وكلما ارتقى العالم ازداد هذا المبدأ رسوخا وثباتا ؟؟؟ فما بال بعض الامم تعمل به وبعضها تجهله أو تتجاهله حتى لقد أصبح بينها وبين الفناء خطوات قليلة.....! »

وهنا قاطع الشيخ محمود مصطفى وقال له كيف لا تقرأ لنا كتاب كمال الاخير وفيه ما فيه من الكلام عن الحرية ؟ فطوى مصطفى الكتاب وقال بل هى فقرة جاءت عرضا في كتابه أما جوهر الكتاب فلا يهم الاخوان فى شئ

وعلى ذلك شرع عبد الحميد يجيب على سؤال الشيخ محمود فقال :

اعلموا أيها الاخوان أن هناك طرقاً شتى لنيل حقوقنا نتكلم منها الآن على طريقتين

(اولا) عنايتنا بانتخاب أعضاء الهيئات الاستشارية حتى يكونوا أهلا لمساعدتنا فى جهادنا

(ثانياً) أن نقوى الرأى العام ونغذوه بنور العلم ونبث فيه روح الثبات والقوة بتعويده المشروعات الاقتصادية والاجتماعية النافعة للبلاد

أن مجلس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وان

كانت محدودة الاختصاص محصورة السلطة قادرة على حمل ذوي الشأن على اعادة الدستور

فالحكومة حقيقة غير مقيدة برأى تلك المجالس بمعنى أنها لو أجمعت على طلب الدستور لكانت الحكومة حرة فى عدم اجابة هذا الطلب ولو أنها تحسب حساباً كبيراً له لاسيما اذا صدر من تلك الهيئات الرسمية ولكن القانون النظامي يحتم عليها أن تأخذ رأى مجلس الشورى مثلا في القوانين ولوائح الادارة العمومية فلا يمكن الحكومة أن تصدر قانوناً ما لم يبد مجلس الشورى رأياً فيه ولو برفضه ولذلك تصدر القوانين دائماً مفتتحة بعبارة « وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين » ولا يكون القانون قانوناً ما لم يستوف هذا الشرط الاساسى وهو ابداء مجلس الشورى رأيه فيه قبل تقريره

فاذا كان أعضاء المجالس الاستشارية فى البلاد المحرومة من الدستور يريدون حمل الحكومة على أن تجيب الامة الى طلبها الدستور هددوها بالاضراب عن ابداء رأيهم فى كل ما يحتم عليها القانون أخذ رأيهم فيه ولا أظن الحكومة قادرة على أن تهزأ بهذا الاضراب لانها تقف موقفاً حرجاً أمام المحاكم حيث يعتبر القانون أن كل ما تقرره وتصدره من اللوائح والقوانين بدون أن يبدى مجلس الشورى رأيه فيه لغو وباطل وفي ذلك من الارتباك والاضطراب مالا تجرأ أي حكومة على احتمال نتائجه

ليست هذه الطريقة بجديدة او غريبة بل هى طريقة تلجأ اليها المجالس

النيابية اذا أرادت أن تسقط وزارة متثبتة بالبقاء رغم ارادة المجلس وذلك أن المجلس يعرض عنها ويضرب عن الاشتغال معها فلا يقر قانوناً تحيله عليه ولا يصدق على الميزانية ولا يمكنها من تقرير أى شئ فتضطر الوزارة اما الى الاذعان لارادته واما للاستقالة

وكذلك فى يد الجمعية العمومية سلاح فعال يمكنها ان تجاهد به لنوال الدستور وهى أن تعلق تقريرها لكل ماتطلبه الحكومة من ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد شخصية على اعلان الحكومة للدستور وبهذه الطريقة تكون الحكومة مميزة بين أن لا تضع أى ضريبة مهما كانت محتاجة اليها وبين أن تجيب الامة الى طلبها

ولا أظن الحكومة قادرة على الصبر طويلا على معاندة الهيآت النيابية فى مصر.

الشيخ عبد العال — واذا أمرت الحكومة بحل تلك المجالس فماذا يكون العمل؟

فؤاد — يكون ذلك خيراً لنا لان الانتخابات تعاد ويمكننا أن نسقط من نرى فيهم الضعف والجبن ولا تختار الامة الا من هم أهل للقيام بتلك المهمة

ان الفكرة التي شرحتها لكم ربما تظهر فى أول الامر غريبة أو بعيدة التحقق ولكن لو تدبرنا فيها قليلا لوجدنا أنها لا تستلزم الا أن يكون أعضاء الهيآت النيابية من ذوى الشهامة والكفاءة. انظروا الى مافعلته الجمعية العمومية بالصين تلك الجمعية التى تشبه الجمعية العمومية فى السلطة والاختصاص

الشيخ عبد العال — وهل تظن أن هذه الطريقة تنجح؟ اننا أضعف من ذلك يافؤاد أفندى!

فؤاد — نحن ضعفاء بسكوتنا وأن هذه الطريقة التي ذكرتها لكم كانت

تتبعها المجالس الشورية الناقصة السلطة فكانت تفلح باتباعها في حمل الحكومات الاستبدادية على النزول عن عرش استبدادها وتألهها . وأقرب مثل لنا ما كان يلجأ اليه مجلس النواب الانكليزي في أول نشأته فانكم تعلمون أنه نشأ ضعيف السلطة حيث كان الحل والعقد في يد الملك فلما نال هذا المجلس اختصاص التصديق على ماينفقه الملك من المصروفات الغير الاعتيادية كان ينتهز فرصة احتياج الملك الى تلك المصروفات فيجبره على اجابته الى بعض مطالبه وذلك أن يمتنع عن التصديق على تلك المصروفات ويكون الملك في أشد الحاجات اليها فيضطر الى ارضاء المجلس باجابته الى طلبه

وبهذه الطريقة أمكن لمجلس النواب الانكليزي أن يحارب استبداد الملك ويحصل على حقوق الشعب

ان المجالس الشورية والنيابية في كل بلاد تستطيع أن تعدل في نظامها وتزيد من سلطتها وتنقص مانشاء من سلطة الحكومات مادام أعضاؤها على جانب من الشهامة والشجاعة ومادامو امتضامنين في القيام بواجب النيابة عن الامة فالامة السعيدة هي التي تحسن انتخاب نوابها من أبنائها العاملين فلا تنظر الى مالهم أو عقارهم أو جاههم أورتبهم أو ألقابهم وانما تنظر الى علمهم وكفاءتهم وشرفهم وشهامتهم

فلنطلب من مجالسنا وهيآتنا الشوريه أن تحذو حذو مجالس أوروبا فان لم تجبنا الى مانطلبه فلندع ثقتنا في أعضائها ولنهتم بانتخاب من يكونون أليق منهم بتأدية الامانة للامة لان الهيآت الشورية في بلادنا يجب أن تكون قوة عاملة في جهادنا للدستور

مصطفى — لاأظن أنني أقاطعك اذا أنا تكلمت فلعلك قد انتهيت من

شرح نظيرتك والآن أحب أن أسألك سؤالا رأيت أن أرجئه لهذه اللحظة

عبد الحميد — نعم وما هو هذا السؤال

مصطفى — سألك أحد اخواننا السابقين عما تفعله الامة اذا أمرت الحكومة بحل المجالس التى تعاونها فقلت ان ذلك خير لنا لاننا حينما نعيد الانتخاب لاعضائها نتوخي اختيار من نأنس فيهم الكفاءة والشهامة ولكن ماذا تفعل اذا ألغت الحكومة هذه المجالس بالغائها القانون النظامي دفعة واحدة وما أسهل ذلك عليها فان القانون النظامي صدر بدكريتو من الخديو فجائز الغاؤه بدكريتو آخر

عبد الحميد — هذا السؤال كما يمكن توجيهه الىّ يمكن أيضاً توجيهه اليك لانه يهمك ويهم كل مصرى أما أنا فاعتقد أن الحكومات اذا لجأت الى هذه الطريقة فتكون كأنها قد انتحرت بيدها وأشهرت افلاسها فى العالم بأسره ولا أظن الحكومة تفعل ذلك لان بلادنا والحمد لله بلاديهم أمرها الدول جميعها والانجليز لا يزالون يبررون بقاءهم فى بلادنا بأنهم يصلحون شؤونها ويرقونها فلا يعقل أنهم يقدمون على هذا العمل الذى يثبت للعالم أن الانجليز قد أحدثوا فتنة بمصر . على أنني على كل حال أرى أن الامة يجب أن تكون قوية لتحافظ على حقوقها ومن الواجب السعي لجعل أمتنا قوية

واني أذكرك بما فعلته الجمعية الوطنية بفرنسا سنة ١٧٨٩ اذا انعقدت هذه الجمعية ولما أراد الملك أن يفضها وأصدر أمره بذلك حتى يخلص من الحاحها فى مطالبها ظل الاعضاء مجتمعين فى مكانهم ولم يكن معهم

أسلحة أو قنابل بل كانت أسلحتهم تلك القلوب الكبيرة التي ما كانت تهاب عذاب السجون ولا ظلمات القبور بل كانت تستسهل كل صعب وكل عناء في سبيل الدفاع عن حقوق الشعب

جاءهم مندوب الملك وأمرهم بالانصراف طاعة للامر الملوكي فما كان من أحدهم (ميرابو) الا أن تقدم نحو المندوب وقال له بصوت لا يتلجلج « اذهب وقل لسيدك أننا هنا بارادة الشعب ولا ننصرف الا بأسنة الرماح » فاضطر الملك أمام تلك العزائم الشماء أن يتركهم مجتمعين وكان هؤلاء الابطال عزلا من السلاح !

لا تظن يا مصطفى ان الحكومات المطلقة تستطيع أن تطلق لنفسها العنان ارهابا للمدافعين عن حقوق الشعب فان الحكومات تعلم أنها مهما ارتكنت على قوتها استحال أن ينتظم لها حال أو يستقر لها حكم اذا أسخطت عليها الامة وأغضبتها لان الامة هي التي تنفذ أوامرها

الامة هي التي تعطيها أبناءها ليكونوا عدتها وقت الحاجة

الامة هي التي تعطيها المال الذي منه تنفق على رجالها ومشاريعها وتحفظ به كيانها

الامة هي التي تمدها بالقوة فان الحكومة في الحقيقة لا قوة لها الا من قوة الشعب . فاذا أغضبت الحكومة الامة فمن الذي يدفع لها الضرائب غير الامة ؟ ومن الذي يطيع أوامرها غير الامة ؟ ومن الذي يحافظ على هيئتها غير أبناء الامة ؟ انه يجب علينا أن نعرف حقوقنا وأن نعرف قوتنا

الكامنة فينا: يجب أن نعلم ان الحكومات ما هي الا عرض زائل والامة باقية خالدة : يجب أن نذكر ذلك الحديث الشريف « كيفما تكونوا يول عليكم » فان فيه لعظة بالغة وحكمة عالية لان الحكومات تتشكل على حسب قوة أخلاق الامة وضعفها .

الحكام يستعبدون الافراد اذا رأوا منهم تزلفا اليهم وتملقا ولكن اذا وجدوا منهم شمما وابآء اضطروا الى احترامهم وحسبوا لهم حسابا كبيراً . فلنحارب آفة التملق للحكام تلك الآفة التى أماتت فى أعياننا وكبرائنا روح النخوة والشهامة وسرت منهم الى الاهالى « لان الناس على دين ملوكهم »

لنحتقر التملق ولنزدره ولا نحترمنَّ الا الرجل الشهم العامل الذى يفيد قومه ولو لم يكن من أولئك الاعيان والاغنياء الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها الا فى أهوائهم وفى سبيل التقرب من الحكام والحصول على رتبه أو نيشان

ان الحكام يجب أن يكونوا خداما للشعب فانهم ما تبوأوا مناصبهم الا لخدمته وتحسين حالته. ولا ينقدون مرتباتهم الا من مال الامة ولخدمة مصالح الامة .

فلما وصل عبد الحميد الى هنا كان السكون مخيما على الجمع وكانت كلماته تصل الى الآذان فتنفذ منها الى القلوب وتملأها حياة وانتعاشا . عند ذلك قام الشيخ محمود وقال

أيها الاخوان أنه لا يسعنا الا أن نقدم جزيل الشكر والثناء لحضرة الاخ الغيور عبد الحميد افندي فانه قد أفاد وأجاد وأصاب حجة الصواب ولعمرى ان المبادئ التى شرحها لنا لهي خير ما تتبعه الامم المجاهدة فى سبيل الدستور

فؤاد – لا شك أن أمامنا عملا كبيرا يجب أن نقدم عليه لندرك غايتنا ويجب أن نتعاهد فى اجتماع قادم على أن نعمل يداً واحدة بما فيه استطاعتنا حتى نكون مثالا لاخواننا فى سائر القري والبلاد فى السعى لتحرير بلادنا العزيزة وأن نرسم الخطة التى نتعاهد علي أتباعها

وهنا نبه خادم الجامع الى أن وقت مغادرته المسجد قد حان ويجب عليه أن يطفىء الانوار ويتوجه الى منزله فتواعد الاخوان على أن يجتمعوا بعد أسبوع فى منزل فؤاد

وعلى ذلك انفض الاجتماع وانصرف الاخوان وألسنتهم تلهج بالدستور

(ذيل الاجتماع الحادى عشر)

الرماية — الصيد — السباحة — الشجاعة والمخاطرة .

قضى فؤاد ومصطفى بعد الاجتماع السابق أسبوعين بناحية .... التى تبعد عن بلدهما بمسافة ستة كيلومترات واعتذر عبد الحميدعن الذهاب معهما لسفره الى الاسكندرية وكان جل أوقاتهما هناك مخصصا للصيد والرياضة فكانا يخرجان هما وصديقهما عز الدين مبكرين في الصباح الى حيث تكثر الطيور على شاطئ الترعة القريبة من البلد وكل منهما حامل بندقيته ومعه عدد وافير من الخراطيش فيتبارون فى الصيد ولا يعودون الى المنزل الا بعد ثلاث ساعات يقضونها بين رياضة وسرور وكان فؤاد لا يحسن الرماية في أول الامر لانه لم يعتد حمل البندقية من قبل ولكن ما زال صديقاه مصطفي وعز الدين يمرنانه على الرماية حتى صار ماهراً فيها وأصبح له شغف شديد بالصيد لما فيه من ترويض العقل وتنشيط الجسم وتقوية العضلات والتعود لاقتحام المخاطر فلقد كان فؤاد شديد الخوف قليل المخاطرة قبل أن يتعلم حمل السلاح فأصبح بعده يشعر بأنه ازداد جراءة وشجاعة لا يهاب الخطر اذا أحدق به بل يقتحمه اقتحاما بلا خوف ولا مبالاة

شعر فؤاد بهذا التطور في أخلاقه وكاشف صديقه مصطفى وعز الدين بذلك أثناء عودتهما من احدى رحلاتهم للصيد

فقال فؤاد — انى ما كنت أقدر فضيلة الرماية حق قدرها قبل أن يسعدنى الحظ بوجودي معكما وتعلمى حمل السلاح منكما والآن تحققت

أن المصري لا يمكنه أن يكون رجلا مستوفياً شرائط الرجولية الا اذا تعلم كيف يحمل البندقية وكيف يستخدمها في الصيد

كنت قبل الآن لا أجد أمامى عملا يشوبه شئ من الخطر والمجازفة الا وأحجم عنه واتهيبه وأحسب حسابا كبيراً لنتائجه وينتهى تفكري فيه الى تركه واهماله ولكنني بعد أن اعتادت أذناي سماع طلقات الرصاص وألفت عيناي رؤية النار أصبحت فى هذا الدور من أدوار حياتى — ولى الحق أن أعتبره دوراً جديدا — أشجع منى فى الدور الماضى

انى فى أول مرة قبضت على البندقية وتأهبت لاطلاق مقذوفها كنت أشعر بأن يدى ترتعشان وكانت نفسي تحدثني بأن أدعها ولا أطلقها لولا خجلى منكما . والآن أصبحت أطلق البندقية غير هياب ولا وجل وشعرت بان الشجاعة التى اكتسبتها لم تقتصر على حملى السلاح واستعماله بلا خوف ولا وجل بل يمكنني أن : أؤكد لكما أن شجاعتي الادبية قد زادت والشغف بالمخاطرة والمجازفة قد تمكن من فؤادى ثم التفت فؤاد الى عز الدين وقال

أتذكر ياعز الدين ساعة ان كنت أتبعك لأصيب هدهداً جميلا كان يطير متنقلا من شجرة الى شجرة وقد دعوتنى أن أجتاز قناة عريضة لأكون قريبا من الهدهد فقفزت أنت قبلى وسبقتنى الي اجتياز القناة

اني أتذكر هذه الساعة ولا أنساها ففيها ترددت طويلا في أن أقفز مثلك لاجتياز القناة وأكبرت هذا الامر وتصورت أنى لو قفزت لزلت قدماى المضطربتان ووقعت فى القناة ولكنى بعد أن رأيتك تعيرنى وترمينى بالجبن والخوف استجمعت قواى وقفزت قفزة كبيرة علمت بعدها كم يسهل على الانسان أن يجتاز مثل هذه القناة قفزاً لولا خوفه وجبنه وتحققت أن

ترددى ماهو الا نتيجة وهم استحوذ علىّ :حينذاك علمت أن تربيتنالاتغرس في قلوبنا الشجاعة والاقدام بل تورثنا الخوف والتهيب من كل شئ وأدركت أنه يجب علينا أن نربى أنفسنا لان أباءنا لا يربوننا التربية العالية التى تكسبنا أخلاق الرجال ومدارسنا لاتعني اصلا بتربية الاخلاق

نحن المصرين قلما نروض أنفسنا على المخاطرة والمجازفة .ترانا نقضى أوقاتنا الثمينة فى المحال العمومية فنقتل فيها صحتنا وأخلاقنا ولانفكر فى أن نقصد الخلوات ونتجشم هناك شيئاً من الصعاب ونكتسب تلك الفضيلة الكبرى فضيلة الرماية وحمل السلاح

ان الشاب في أوروبا منذ نعومة أظفاره يقصد الجبال مع والده حاملا على كتفه بندقيته الصغيره فيسير عدة ساعات فى تلك الطرق الجبلية المتحجرة المملوءة بالحفر والوهاد المحاطة بالمهالك والأخطار

يرى الشاب هناك والده يعطيه المثال فى اقتحام تلك الأخطار واحتقار المهالك فيتبع مثله ويحذو حذوه فيشب شابا جريئا مقداما ذا همة شماء وعزيمة ماضية . أما نحن فنعيش هادئى البال فنتجنب المشاق والمتاعب المادية. نفضل الراحة والسكون والخمول على الحركة والنشاط فلا بدع أن نشب مطبوعين على التخوف من المتاعب والصعوبات الأدبية التى تجعل المرء فى الحياة رجلا يوثق به ويعتمد عليه

انى على يقين انه اذا كانت بلادنا محرومة من العدد الكافى من الرجال ذوى المرامي البعيدة والمشاريع الكبيرة . أولئك الرجال الذين سعدت بهم أوروبا والذين نسمع بأنبائهم كل يوم فما ذلك الا لا ننا لا نتعود المجازفة

منذ حداثة سننا بل نسلك السبيل الذى فيه راحة أجسامنا وهدء بالنا و نتنكب كل سبيل فيه شئ من المجازفة. فمتى نكسر تلك القيود والاغلال التي تمنعنا من الحركة الحيوية ؟

متى يدرك كل فرد من اخواننا الشبان أن عليه واجبا مقدسا وهو أن يتلمس الخلوات من آن لآخر ويقضى ساعات فراغه فى الصيد والقنص ؟ متى ندع الكسل والخمول جانبا ونتبع مثل الذين يريدون لأنفسهم حياة عزيزة فيبدأوا بأن يجعلوا من أنفسهم رجالا ذوي شجاعة واقدام ؟

عزالدين — الحقيقة أن احجام معظم اخواننا الشبان عن التمرن على الرماية هو نقص معيب في النشء المصرى يجعل بينه وبين النشء فى البلاد الحرة بوناً بعيداً . ولكن اعلم يافؤاد أننا فى بلاد ما كانت تسمح لنا حالتها أن نقدر هذه الفضيلة حق قدرها فلا الوسط يساعدنا على ذلك ولا أخلاقنا التى نشأنا عليها

والآن يجب علينا معشر الشبان أن نتواصى ونتواعد على أن نتعلم الرماية لنسد هذا النقص المعيب الذى احتضنت به النابتة المصرية وأنه لايعوزنا لسد هذا النقص الا أن نكون ذوى عزائم صادقة اذا عزمنا على أن نتعلم الصيد نفذنا هذا العزم بصدق واخلاص وقرنا القول بالعمل

عزالدين — انى أرى أن تؤلف فيما بين الشبان الاحرار جمعيات للصيد والاجتماع على عمل مايبث فى قلوب القائمين به روح الثبات والاستمرار. والقانون لايمنع تأسيس مثل هذه الجمعيات لان الصيد مباح مادام بيد الانسان رخص بحمل السلاح وقد أدركت النزالات الاوروبية ببلادنا فضل الصيد والرماية فتألفت فيما بينهم جمعيات ونواد ليتعلم أعضاؤها الرماية ويتباروا ويتسابقوا فيها

ومن الاسف أننا لا نكاد نرى من بين أعضاء تلك الجمعيات والنوادى أحدا من الوطنيين مما يدل على انصرافنا عن تلك الفضيلة وعكوفنا على الراحة والخمول. . . .

وهنا كان الاخوان الثلاثة قد وصلوا فى سيرهم الى البلد فتغير مجرى الحديث وأخذ مصطفي وفؤاد يتحدثان فى التأهب للعودة حيث الاخوان ينتظرانهما فى البلد فعقدوا النية على السفر مساء حاملين معهم عددا كبيراً من الطيور التي أصابوها ذلك اليوم ليولموا فى بلدهم وليمة لاخوانهم تكون قاصرة على لحوم تلك الطيور اظهارا لمهارتهم وبراعتهم في الصيد وعلى ذلك أعدا معدات السفر واستأذنا من أخيهما عز الدين بعد ان وعدهما بأن يرد زيارتهما في بلدهما ويحضر اجتماعا من اجتماعاتهم ويشترك معهم في المناقشة مع بقية الاخوان

وصل فؤاد ومصطفى الى البلد وكان قد سبقهما اليه عبد الحميد عائدا من رحلته الى الاسكندرية فلما تقابل الاخوان وتبادلوا التحية أخذ كل منهم يقص للآخر ما استفاده من رحلته فشرح فؤاد لعبد الحميد مزايا الصيد وتأثير التعود لحمل السلاح فى النفس والأخلاق وأشار من طرف خفى الى أن حظ عبد الحميد من الجراءة والمجازفة أصبح أقل من حظهم .

فابتسم عبد الحميد وقال . ان لكما الحق في أن تفخرا علىّ لتدربكما على الرماية والصيد ولكن ماذا تقولان فيمن قضى جل اقامته في الاسكندرية فى السباحة وركوب متن البحار واقتحام غمراتها ؟

لقد كنت كل يوم أستيقظ مبكرا وأقصد احد الحمامات البحرية فأخوض لجة البحر وأقابل الامواج بجاش رابط وقلب ثابت حتى شعرت بأنى الآن أهزأ بالأخطار مهما عظمت

كنت فى أوائل عهدى بالسباحة أنزل البحر ورجلاى تضطربان ولا

أكاد أفارق الجبال المشدودة فوق سطح الماء ولكن بفضل ثباتي جازفت بنفسي وقاومت الأمواج المتدافعة وصرت اذا نظرت اليها تقرب مني كالجبال أبتسم لها ولا أرجع الى الوراء فأكسبني ذلك اقداما لا يقل عما اكتسبتموه من الصيد والرماية

ان السباحة والرماية فضيلتان اسلاميتان حث عليهما الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله للمسلمين « علموا أولادكم الرماية والسباحة وركوب الخيل » فلا عجب أن قدرتهما الأمم الحية حق قدرهما وجعلتهما مدرسة يتعلم فيها الأبناء الشجاعة والمخاطرة فحسبنا مافعلنا نحن الاربعة في رحلتنا المباركة .

والآن أتدريان ما ذا حصل أثناء غيبتنا عن البلد ؟ لقد حصل ما أفسد علينا عملنا ومالم يخطر لنا ببال .

فدهش مصطفى وفؤاد من هذا السؤال وقالا بصوت واحد لا . وما ذا حصل ؟

وقال فؤاد - اننا لم نعد نخشى على أهل بلدنا من التأثر بأقوال لمنافقين وكتاباتهم فقد تشبعوا من المبادئ الوطنية بفضل اجتماعاتنا. فأخبرنا اماذا تريد منا جاتنا به مما حصل أثناء غيبتنا ؟

عبد الحميد — لك الحق فى قولك أن أهل بلدنا أصبحوا متشبعين بالأفكار والمبادئ الوطنية ولكن لا أكتمكم أن أفكارهم قد تشوشت بأحاديث منافق جاء البلد ونزل ضيفا عند العمدة وبلغه نبأ اجتماعاتنا وساءه أننا نبث فى أنفسهم روح الغيرة الاسلامية والحمية الوطنيه فسعى جهده حتي اجتمع بأعضاء الجمعية فى سلاملك منزل والد فؤاد وفاتحهم في المسائل العامة فاذا به مأجور يروّج بضاعة بعض ذوي الاغراض ويدعو الناس فى

المجالس الى الطاعة العمياء للحكومة ولو كانت على باطل وضلال . وقد سمعت من الشيخ متولى أن هذا المنافق على جانب عظيم من الذكاء وطلاقة اللسان فشوش على الناس أفكارهم ولكن بحمد الله لم يصل الى تحويلهم عن المبادئ التى ثبتناها فيهم وعلمت ان الكثيرين قد انفضوا من حوله ولزموا بيوتهم حتى نحضر وندخل مع هذا المنافق فى ميدان المناقشة

فلما سمع مصطفى وفؤاد ورياض هذا الكلام بلغ بهم الانفعال والغضب مبلغهما وقال رياض ان هؤلاء المنافقين الأذكياء هم آفة الأمة ينبثون بين طبقاتها وينشرون حيثما وجدوا مبادئ الجبن وعبادة الذل ولكن لا بد أن نجتمع نحن وهذا المأجور فى ملأ من الناس ونعطيه درسا لا ينساه مدى حياته

وعلى ذلك أعلن الاخوان أنه سينعقد الاجتماع القادم فى مساء ذلك اليوم وأرجأوا وليمة الطيور الى ظهر الغد

وصل الخبر الى الضيف فأكبر اجتماعه وهؤلاء الاخوان وخشى مغبة الدخول معهم فى مناقشة سيخرج منها حتما مرذولا مخذولا ولكنه اعتمد على ذكائه وطلاقه لسانه واقنع نفسه بأن الطلبة لا يعرفون من المبادئ الوطنية الا بعض كلمات يلتقطونها من كتابات الصحف وصمم على حضور الاجتماع

(الاجتماع الثاني عشر)

الحقوق الشخصية والحقوق السياسية — وجه الارتباط والعلاقة بينهما — حظ الامة المصرية من كلا النوعين — نظرية الحقوق الشخصية وأقسامها

في الميعاد المحدد للاجتماع تتابع حضور الاخوان الى منزل عائلة فؤاد وغص بهم السلاملك على سعته وكان الاعضاء قد اشتدت رغبتهم في المباحثات والمناقشات بعد أن سمعوا من آراء الضيف المنافق ما جعلهم يترقبون بفارغ الصبر عودة رؤساء الاجتماع ليتمحص الحق وينهزم الباطل

فلما انتظم عقد الاجتماع وجاء ذلك الضيف وأخذ مكانه في المجلس تبادل هو والاخوان الثلاثة التحية والسلام ورمقوه بعين السخرية فأراد أن يظهر عليهم بفصاحة قوله وطلاقة لسانه فقال

لقد سررت كثيراً حينما علمت بنبأ الاجتماعات التي تعقدونها في البلد ولكن كنت أود أن تكون هذه الاجتماعات حائمة حول غرض أنفع لاهل البلد وأبعد عن كل ضرر وخطر

انني أتوسم فيكم الفهم والذكاء والمقدرة على نفع أهل بلدكم لو سلكتم السبيل الى ذلك فأنتم تعلمون أنه لا تنتظم أحوال كل مجتمع ولا يسير في طريق الرقي والنجاح الا اذا ساد حسن التفاهم وقويت رابطة الثقة المتبادلة بين الراعي والرعية أو بين الحكام والمحكومين

هذه الثقة يجب علينا اذا كنا نحب الخير لبلادنا أن نعمل على تقويتها لا أن نسعى في هدمها ونحفر بين الامة وحكومتها هوة سحيقة من التباغض وسوء التفاهم فانه اذا سأت العلاقات بين الامة والحكومة وحلت الكراهة

بينهما محل المحبة والثقة أنصرفت الحكومة عن العمل لخير الامة وصالحها الى السعي في اماتة روح الكراهة المنبثة في الامة ومقاومة الافكار المعادية لها وبذلك تنتشب بين الهيئتين حرب عوان يعود ضررها على البلاد

يجب علينا أن نحسن الظن بالحكومة وأن نقارن بين نظام حكومتنا ونظام كثير من الحكومات الاستبدادية لنكون على بينة من أننا نتمتع بما لا يتمتع به كثير من الامم

فليت شعري ماذا نطلبه وماذا نبتغيه ؟ ان مطمح كل أمة من الامم الحية أن تتمتع بحقوقها كاملة وقد قسم العلماء كما تعلمون حقوق الشعب الى قسمين. الحقوق السياسية والحقوق الشخصية أو حقوق الافراد: أما الحقوق السياسية فهي تلك الحقوق التي تتعلق باشتراك كل فرد من الامة في ادارة شؤون الحكومة ونصيبه في سلطتها وذلك كحق الانتخاب وحق محاسبة النظار وحق العضوية في المجالس التشريعية وحق وضع القوانين والضرائب بمعرفة نواب الامة كل هذه الحقوق المتعلقة بتحديد سلطة الافراد في ادارة الشؤون الحكومية العامة يطلق عليها اسم الحقوق السياسية لارتباطها بسياسة البلاد

وأما الحقوق الشخصية فهي الحقوق المتعلقة بذات الانسان والمحددة لما له وما عليه في حياته الاجتماعية والمدنية كحق كل فرد في الحرية الشخصية وحقه في حرية الفكر والعمل والكتابة والاجتماع وحقه في المساواة مع غيره أمام القانون وأمام المحاكم

تلك هي مجموع حقوق الشعب السياسية والشخصية

فاذا نظرنا الى حالتنا الحاضرة وجدنا أننا نتمتع بحقوقنا الشخصية جميعها

وبجزء كبير من حقوقنا السياسية فليس هناك من ينكر أننا لا نقل عن الامم الحرة الراقيـة فى التمتع بحقوقنا الشخصية ولا من ينكر أن الناس في بلدنا متساوون أمام القانون تسرى عليهم أحكامه جميعها على السواء . متساوون أمام القضاء لا يميز بين الغـني والفقير والكبير والصغير . متساوون فى دفع الضرائب لا تمايز بين الاشراف والغوغاء

ثم من ينكر كذلك أننا نتمتع بحقنا فى الحرية الشخصية فـكل فرد حر فى شخصه أمن على نفسـه لا يمكن أن يلقى القبض عليـه الا بمقتضى أمر قانوني من الجهة المختصة

من ينكر أن كل فرد حر فى عمله لا يكرهه أحد على عمل ما لا يريده ولا يمنعه أحد عن عمل ما يريد وليس لأحد أن يتسلط على نتيجة عمله

فكل الحقوق الشخصية التى تتمتع بهـا الامم الدستورية نتمتع بها نحن كذلك ولا فرق بيننا وبين تلك الامم الا فى مقدار تمتعها وتمتعنا بالحقوق السياسية

فهـم حقيقة يتمتعون بحقوقهم السياسـية كاملة ونحن نتمتع بجزء منها

يجب أن لا نستهين به . نتمتع بحق الانتخاب . نتمتع بحق الضرائب نتمتع بحق استشارة مجالسنا التشريعية فى وضع القوانين نتمتع بحق التشكي الي تلك المجالس من أعمال الحـكومة

فهـذه الحقوق السياسية التى نتمتع بها هي فى الحقيقة رأس مال ثمـين يمكننا أن نزيده وننميه بتحسـين العلاقات بيننا وبين الحكومة وباحسانا الظن بها وبنياتها . أما اذا قاطعناها وأسأنا بنياتها الظن فهى تستطيع أن تسترد منا تلك الحقوق السياسية التى نتمتع بها . بل هى قادرة أيضاً على أن تسلب منا حقوقنا الشخصية اذا أرادت . فهـل تريدون بنشركم مبادئ كراهـية

الحكومة أن تحرموا الامة ثمرة التمتع بحقوقها الشخصية والسياسية ؟؟ انكم بذلك تجنون على البلاد جناية كبرى

ولما وصل الضيف الى هنا لاحت منه التفاتة فرأى الانفعال بادية آثاره على ملامح الاخوان الثلاثة ورأى من كل منهم تحفزا للهجوم عليه ودحض آرائه الملفقة فرأى ان يعقب كلامه بتمليق الثلاثة الاخوان وامتدح ذكاءهم وسعة اطلاعهم ودعاهم الى التفكير فيما قاله لهم . ولكن لم يكد ينتهي من حديثه حتى نهض فؤاد واقفا والانفعال باد عليه وقال :

يظهر ان الحكومات المطلقة مهما ساء نظامها تجد مدافعين عنها حتى من أولئك الذين لديهم شيء من العلم والاطلاع وما ذلك الا لان العلم وحده لا يكفي حقيقة ليجعل من الانسان رجلا ينصر الحق ويؤيده ويحارب الباطل ويدحضه . بل يجب لذلك ان يجمع الانسان بين العلم والاخلاق . وليسمح لي حضرة الضيف أن أبدي اسفي من أن أراه يستخدم معلوماته وذكاءه لتأييد الاستبداد والتضليل بالعقول .

لقد أصبت فيما نقلته عن العلماء من تقسيم حقوق الشعب الى حقوق سياسية . وحقوق فردية والتمييز بين كل منهما . ولكن يدهشني جداً أنك نزلت بالحقوق السياسية الى حيث جعلتها الأهمية لها بجانب الحقوق الشخصية مع أن العلماء الذين تشتشهد بهم يعتبرون ان لا قيمة للحقوق الشخصية مادامت الامة لا تتمتع بحقوقها السياسية تامة

الامة المحرومة من حقوقها السياسية ليست أمة بالمعنى المطابق للكلمة . بل هي جماعة من الناس أمرهم بيد أفراد مستبدين يتصرفون في شؤونها كيفما شاءوا وشأت ارادتهم

فقل لى بربك ماقيمة الحياة أو الحرية الشخصية عند أمة لاتقدر من أمورها على شئ ولا تعرف أي سبيل تسوقها فيه حكامها

ان مثل هذه الامة المحرومة من حقوقها السياسية كمثل الخادم الخاضع أو العبد الذليل الذى يستعبده سيده ويأمره بما تهوى نفسه وينهاه عمايريد ويتصرف فيه تصرف الانسان في ملكه ثم يطعمه ويكسوه ويكرمه فمن منا يرضى أن يكون مثله مثل هذا العبد الذليل ؟

كذلك من من الامم الحية ترضى ان تتمتع بحقوقها الشخصيه وتقنع بها وهي محرومة من حقوقها المقدسه السياسيه ؟ محرومة من تلك الحقوق التى تجعل أمورها وشؤونها بيدها ؟ وكيف يتصور العاقل ان أمة يتحكم في شؤونها بضعة افراد من الحكام المستبدين يمكن لابنائها ان يتمتعوا بحقوقهم الشخصيه ويكونوا آمنين عليها ؟

اللهم ان تلك الحقوق لاتكون بذلك حقوقا بل تكون منحة يتفضل بها الحكام المستبدون الذين يمكنهم فى كل لحظة ان يعبثوا بها ويستردوها من الامة مادامت بيدهم السلطة العمومية وبيدهم مقاليد الأمور فهم يدعون الامة تلهو وتلعب بتلك المنحة ولكنهم اذ رأوا من مصلحتهم أن يعبثوا بها قضوا عليها بكلمة واحدة تخرج من أفواههم

أي حكومة مستبدة تسلب الامة سلطتها وتتحكم فى شؤونها وتحافظ على حقوق الافراد ولاتمسها بسوء أو بأذى ؟

أى حكومة ترى أن فى يدها السلطة ولا تميل الى الاعتداء على حقوق الأفراد ونحن نعلم أن الظلم من شيم النفوس . أرنى أمة محرومة من حقوقها السياسية يتمتع أبناؤها بحقوقهم الشخصية كاملة دون منازع او معارض

هذه امتنا التى تقول فيها انها متمتعة بما تتمتع به كل أمة حرة في الحقوق الشخصية . أيمكنك أن تقول أننا نحن المصريين متمتعون بحقوقنا الشخصية وآمنين عليها .

انه لا يكفي للجزم بذلك أن تقول لنا بان الناس متساوون أمام القانون وأمام المحاكم أو بأن كل واحد منا حر في شخصه حر فى عمله . فان هذا الابهام فى القول طريقة من طرق التضليل بالعقول بل يجب توصلا الى الحقيقة أن نعرف ما هي الحقوق الشخصية وما هى أقسامها لنعلم بعد ذلك أيها نتمتع به وأيها نحن محرومون منه .

الحقوق الشخصية هي كما عرفها بنفسك تلك الحقوق التى تتعلق بحياة الفرد الاجتماعية والمدنية وهى كثيرة العدد تدخل تحت مبدأين لا ثالث لهما . المبدأ الاول هو مبدأ المساواة والثانى مبدأ الحرية

المساواة

(١)

معنى المساواة أن يولد الناس ويعيشوا متساوين فى الحقوق والواجبات وأن لا يكون بينهم تمايز الا بمقدار فضل بعضهم على بعض ومقدار منفعتهم للمجتمع

فهذا المبدأ الشريف يقضى بأن يكون الناس جميعا متساوين

أولا فى نظر القوانين مدنية كانت أو جنائية بأن تكون أحكامها سارية نافذة المفعول على الكبير والصغير والغني والفقير

ثانياً فى نظر المحاكم بأن لا تنظر المحاكم الى الناس بعينين فتحابى من كان ذا مال أو جاه وتهضم حق الفقير والضعيف بل تنظر اليهم نظراً واحداً وتعاملهم معاملة واحدة

ثالثا فى دفع الضرائب وذلك بأن يتحمل كل فرد من أفراد الامة ما يناسب قدرته وثروته من الضرائب التى تجبيها الحكومة لمنفعتها فيما تريده الامة وأن لا يلقى عبء تلك الضرائب على كاهل فريق من الاهالى دون فريق آخر

رابعاً فى الدخول فى وظائف الحكومة وفى اقتسام المنافع العمومية بمعنى أن لا يفضل أحد على أحد في الالتحاق بوظائف الحكومة الا بالكفاءة وأن لا تخص الحكومة بالمنفعة والرعاية فريقا دون فريق

تلك هى الاوجه التى يجب أن تسود فيها المساواة ليتقرر ويتوطد

المبدأ الشريف. فهل المساواة فى بلدنا سائدة بين الناس من جميع أوجهها؟

تعال وابحث معي تلك المسألة لتكون على يقين أن المساواة في بلدنا ت الاكلة يتبجح بها المنافقون ويتشدقون بها تضليلا بالبسطاء وتغريراً ول الساذجة

أين المساواة في نظر القوانين ونحن نرى الحـ ـومة تفرق بين الوطنيين جانب فتسرى القوانين على الاولين دون الآخرين. فاذا ارتكب ن جريمة واحدة رأينا سيف القانون مسلولا فوق الوطنى دون سواه جنبي يهزأ بالقانون لانه لا يسرى ولا ينطبق عليه؟

أين تلك المساواة ونحن نرى مصلحة من المصالح أو نظارة من النظارات م قانوناً يجعل لترقى الموظفين الوطنيين قاعدة معلومة تحرمهم الامل فى دم وترخى للموظفين الانكليز العنان فى تيار الرقى المستمر فلا يقيدهم بما د الموظف الوطنى ولا يسرى عليهم ما يسرى عليه

أين المساواة والموظف الانكليزى اذا ارتكب تقصيراً معيباً او أهمالا عاً او جرماً شنيعاً يدارى على عمله ويمهد له السبيل ليخلص من نتيجة ؤوليته ويكون نصيبه الرعاية والعناية والمكافأة واذا وقع الوطنى في هفوة جزاؤه العزل والطرد والتشهير واذا كان الوطنى حراً بعيداً عن الحكومة نت السياسة تقصده بالسوء فسرعان ما يصيبه الاذى

أين المساواة فى تحمل الضرائب وهذا الفلاح المسكين يتحمل معظم جبيه الحكومة من أموالها فى حين أن المرابى الذى يكنز الاموال ويمتص ء الفلاح المسكين لا يدفع شيئاً من الضرائب لان الحكومة بكل أسف

تضع الضريبة على العقارات ولا تفكر فى وضع مثلها على الاموال والمنقولات فالغنى الذى كل ثروته من المنقولات لا يطلب منه شيء فى جباية الضرائب بل يتمتع بما يجبي من عرق الفلاح المسكين وكده وتعبه لان ثروة الفلاح فى أرضه التي يزرعها

أين تلك المساواة والتجار وأرباب الاموال لا يتحملون شيئاً من الاموال العمومية والفلاح وحده هو الملقي عبئها على عاتقه ؟ فهل من المساواة أن يثقل كاهل فريق من الامة بذلك العبء الثقيل ويترك الفريق الاخر حراً مع أن الفريق الاول أحق بالشفقة والرحمة والرعاية ؟

تقضى المساواة في تحمل الضرائب أن توزعها الحكومة توزيعاً عادلاً على جميع افراد الامة حتى يدفع كل فرد ما يناسب مقدرته . فأين هذا التوزيع العادل ؟ وأين المساواة ؟

أين المساواة في الوظائف والانكليز تكاد لهم الوظائف جزافاً وأبناء البلاد محرومون منها مع أنهم أحق بها واكفأ لها منهم يقضى الشاب المصري زهرة حياته فى تحصيل العلم حتى يكمل استعداده وتتسع مداركه ومعلوماته ثم يقدم عنه الانكليزى لانه في نظر الحكومة أرقى منه طبيعة واستعداداً

يخرج الانكليزى والمصرى من مدرسة واحدة وينالان شهادة واحدة وقد يفوق المصرى الانكليزى في معلوماته ورغماً من ذلك يقدم الانكليزى على المصرى ويعطي الاول ضعف الثاني فى المرتب . فأين المساواة ؟

أين المساواة في الوظائف وكثيراً ما يرشح اثنان أنفسهما لوظيفة ما فيقبل أحدهما ويحرم الآخر لا لكفاءة الاول ولا لعلمه ولا لاستعداده ولكن لانه قريب او محسوب على أحد الرؤساء او المقربين . فهل يمكن ان تسود المساواة

والمحسوبية هى ميزان التوظف فى الحكومات الاستبدادية .

أين المساواة في المنفعة والحكومة تخص الانكليز والاجانب بعنايتها ورعايتها فتنفق الاموال المجموعة من تعب الفلاح وكده على بناء مساكن لهم وتحسن احيائهم واقامة الملاهي للهوهم ولعبهم، وتترك الاحياء الوطنية فى كل بلد عرضة للقاذورات والآفات المهلكة . تنفق الاموال جزافا على كماليات الانكليز والاجانب وتقبض يدها عن الانفاق فى ضروريات أبناء البلاد فتهمل شؤونهم الصحية ولا تهتم بما ينجم عن ذلك من ازدياد عدد الوفيات فى أطفالهم . تنشئ الحكومة الشوارع الجميلة والحدائق الغناء ليتمتع بها الاجانب وخصوصا الانكليز وأطفالهم ولا تكلف نفسها عناء ردم المستنقعات التى تحيط بالقرى فتتلف صحة أهلها وتفتك بحياة أطفالهم فتكا ذريعا . واذا أمطرت السماء رأيت الحكومة قائمة قاعدة لتصريف المياه من احياء الاجانب والمترفين .

أما الاحياء الوطنية فتلبث المياه راكدة فيها والاوحال متراكمة بين مساكنها فيفسد جوها ويمتلئ بالجراثيم الضارة الفتاكة . فهل كل ذلك من المساواة ؟

أمن المساواة أن يقضى الموظف الوطني حياته ويفنى عمره فى خدمة الحكومة وبعد أن يبلغ سن الشيخوخة ولا يعود قادرا على العمل والتكسب تتركه الحكومة ولا تكافئه الا مكافأة تافهة لا توازى حياته التى ضيعها فى خدمة تلك الحكومة واذا مات قاسمت أولاده حقهم في معاشه . والموظف الانكليزى اذا حدثته نفسه بترك خدمة الحكومة أغدقت عليه النعم وخلقت له المأموريات في بلاده ليعيش فيها سعيداً ممتعا ؟ وهل تعتبر من المساواة ان يُميز النظار فى معاشهم مع أنهم أقل الموظفين حاجة الى المعاش بعد أن يتركوا مناصبهم لغناهم وقدرتهم على العمل فان قانون المعاشات يقضى بان لا يقل معاشهم مهما

كانت مدة نظارة كل منهم عن ١٥٠ جنيهاً في الشهر . والموظف الصغير المسكين لا يتناول معاشه كاملا الا بعد ان يقضي ستين سنة في خدمة الحكومة؟

أهذا من المساواة أمام القانون ؟

أمن المساواة في المنفعة أن نحرم الحكومة أولاد الفقراء من التغذي بلبان العلوم فتوصد المدارس في وجوههم بزيادة أجور التعليم فيها مع أن الغني والفقير يدفعان الضرائب على السواء بل ربما تحمل الفقير أكبر جزء منها للسبب الذي قدمته في كلامي على المساواة في تحمل الضرائب ؛ بأي حق يولد الولدان في يوم واحد ويهبهما الله استعداداً واحداً ثم تقول الحكومة للغني منهما لك الحق في أن تتعلم وتستثمر ذكاءك واستعدادك وتقول للولد الآخر . «أما أنت أيها الفقير فعش جاهلا لان العلم محرم على الفقراء» ! !

أتعد ذلك من العدل والمساواة .

أين تلك المساواة وأين آثارها

أن للمساواة معنى شريفا لا تحترمه الا الحكومات الدستورية السائرة وفق ارادة الامة وأنها لنعمة جليلة لا يمكن الامة أن تتمتع بها الا اذا كانت متمتعة قبل كل شئ بحقوقها السياسية

أما الامم السيئة الحظ التي يتحكم في رقاب أبنائها وشؤونهم بضعة افراد من الحكام فهي عرضة لتقلبات الحكام وأهوائهم وهذا التاريخ أصدق شاهد على تلك الحقيقة فان الحرية والحقوق التي تتمتع بها أغلب الامم الاوروبية الآن هي ثمرة من ثمرات الثورة الفرنسية الكبرى التي شبت نارها في سنة ١٧٨٩ فالتهمت ما تركته العصور المظلمة من بقايا الظلم والاستبداد .

كانت حقوق الأفراد قبل تلك الثورة مدوسة تحت أقدام الملوك

والأمراء والحكام . ذلك حيث كانت الحكومة صاحبة النفوذ والسلطان والأمر والنهي لا وجود للأمة ولا ارادة لها بجانبها. وعبثاً حاول بعض الوزراء في ذلك العهد أن يوفقوا بين بقاء السلطة في يد الملك وتمتع الأمة بحقوقها الشخصية فلما ظهر تحت سماء فرنسا أولئك الفلاسفة الكبار الذين يرجع اليهم الفضل في هدم صروح الاستبداد مثل روسو ومنتسكيوا وديدرو وڤولتير أخذوا ينشرون مبادئ الحرية والحقوق الانسانية ويحاربون بأقلامهم الاستبداد ونظاماته وآثاره وظلوا في كفاح وجهاد حتى تنبهت الأفكار واستنارت الاذهان وأدركت الامة الفرنسية ما فعله الاستبداد فيها وعرفت ان لا خلاص لها الا اذا قلبت نظام حكومتها رأسا على عقب . هنالك شبت نيران الثورة الفرنسية وقامت الامة يداً واحدة تناضل عن حقوقها وهدم الشعب الثائر سجن الباستيل الذى كان شعار الاستبداد لكثرة ما كان يزج في أعماقه من أنصار الحرية فانتقلت السلطة من يد الملك الي يد الجمعية الوطنية التى كانت مؤلفة من نواب الامة على اختلاف طبقاتهم من الاشراف ورجال الدين وعامة الشعب وبذلك أمكن للفرنسيين أن يتمتعوا بحقوقهم الشخصية وما كان في استطاعتهم ذلك لو بقيت السلطة فى يد الملك

كان أول عمل قررته الجمعية الوطنية أنها أعلنت حقوق الانسان في شهر أغسطس سنة ١٧٨٩ في جلسة تاريخية جليلة لا تمحوها الايام والاعوام . أعلنت هذه الجمعية الوطنية المبادئ الاساسية التى يجب ان تقوم عليها المجتمعات الانسانية وقررت فيما قررت حقوق الافراد في تلك المجتمعات واليكم نص

هذا القرار فان الفرصة مناسبة للكلام فيه فلقد كان أساسا للنظامات الحرة التى ظهرت فى مدى القرن الثامن عشر :

« ان نواب الشعب الفرنسى المجتمعين بهيئة جمعية وطنية لعلمهم ان جهل الامة ونسيانها حقوق الانسان وتناسى الحكام لها كل ذلك كان السبب فى شقاء الشعوب وفساد الحكومات قرروا ان يبينوا ماللانسان من الحقوق الطبيعية المقدسة التى لا يمكن ان يحرم منها لاي سبب من الاسباب حتى يكون هذا البيان بمثابة تذكار خالد للامة ينبهها دائما ويذكرها حقوقها وواجباتها ولتكون أعمال الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية الموافقة لمبادئ تلك الحقوق ادعي للاحترام ولتتجه قوي الأمة ومجهوداتها نحو غاية واحدة وهى المحافظة على تلك الحقوق وبذلك تكفل لنفسها السعادة العامة

وعلي ذلك فالجمعية الوطنية تعلن بعناية الرحمن حقوق الانسان الطبيعية فى المبادئ الآتية .

المبدأ الاول — يولد الناس ويعيشون احرار متساوين في الحقوق لا تمايز بينهم الا فى العمل الصالح للمجموع

المبدأ الثانى — الغاية من كل مجتمع سياسى هى المحافظة علي حقوق الانسان الطبيعية وهذه الحقوق هى الحرية وطمأنينة الانسان على حياته وماله ومحاربة كل ظلم واضطهاد

المبدأ الثالث — الامة هى مصدر كل سلطة فلا يحق لاي هيئة ولا أي فرد ان يستعمل سلطة ماالا اذا استمدها من الامة

المبدأ الرابع — الحرية هى مقدرة الانسان أن يفعل كل مالا يضر غيره ولكل انسان أن يتمتع بحقوقه تمتعا لا حدود لا قيده مالم يفض ذلك الى الاعتداء على حقوق الغير

والقانون وحده هو الكفيل ببيان حدود تمتع كل فرد بحقوقه الطبيعية

المبدأ الخامس – ليس للقانون أن يحرم عملا من الاعمال الا اذا كان ضاراً بالمجتمع وكل ما لا يمنعه القانون لا يمكن لفرد أن يمنعه وكذلك لا يجوز الزام أحد بعمل شئ لا يلزمه به القانون

المبدأ السادس – القوانين هى ما ترتضيه الامة قيداً لها بمحض ارادتها أو هى مظهر ارادتها العامة ولكل أبناء الوطن أن يشتركوا فى وضع القوانين بالقلم أو بواسطة نوابهم

يجب أن يكون القانون واحداً يسري على الجميع وينتفع به الجميع على السواء فالناس كلهم متساوون أمامه: الناس كلهم متساوون أمام الوظائف. تسند الى الكفء منهم

المبدأ السابع – لا يجوز اتهام أى فرد أو حجزه أو القاء القبض عليه الا فى الاحوال المبينة في القانون وكل من يستصدر أو يصدر أو ينفذ أمرا مخالفا للقانون يجب عقابه

الطاعة واجبة لكل عمل يأمر به القانون ومن عصاه فقد عرض نفسه لأن يقف موقف الاتهام

المبدأ الثامن – يجب أن لا يشتمل القانون الجنائى الا على الضرورى من العقوبات وأن لا يتعدى في وضع حد الضرورة الاجتماعية. لا تجوز معاقبة أحد الا بمقتضى نص قانونى وضع ونشر قبل ارتكاب الجريمة

المبدأ التاسع – الاصل فى كل فرد أنه برىء الى أن يقوم الدليل على اجرامه واذا اقتضت الضرورة القاء القبض عليه قبل أن تثبت مسئوليته فكل شدة تستعمل معه دون أن يكون الغرض منها المحافظة على شخصه والحيلولة دون هربه يجب أن يعاقب مرتكبها عقابا صارما

المبدأ العاشر — كل انسان حر فى أن يرى ويعتقد ماشاء وهو حر فى ابداء آرائه ومعتقداته ما لم يؤد ابداؤها والمجاهرة بها الى الاضرار بالنظام العام

المبدأ الحادى عشر — الحرية فى تبادل الآراء والافكار من أقدس حقوق الانسان فكل فرد له ان يكتب ويقرأ ويطبع وينشر مايريد على شرط ان لايتعدى حق النشر فى الاحوال التى بينها القانون

المبدأ الثانى عشر — المحافظة على حقوق الافراد تقتضى ايجاد قوة عامة هى قوة الجنود ورجال الشرطة — وهذه القوة انما توجد لخدمة مصالح الامة لالخدمة من تسكل اليهم الامة استعمالها

المبدأ الثالث عشر — ايجاد قوة عامة تحافظ على حقوق الافراد والانفاق على ماتحتاجه الحكومة لتقوم بوظيفتها كل ذلك يقتضى جمع ضريبة من أفراد الامة يجب توزيع هذه الضريبة توزيعا عادلا بين جميع الافراد بحسب مقدرة كل منهم

المبدأ الرابع عشر — تقرير الضرائب حق من حقوق الامة

المبدأ الخامس عشر — للامة الحق فى ان تحاسب كل موظف عمومى على عمله وتسأله عنه

المبدأ السادس عشر — كل مجتمع سياسى لاضمان فيه لتمتع الافراد بحقوقهم هو مجتمع محروم من نعمة الدستور

المبدأ السابع عشر — الملكية حق مقدس يجب احترامه فلا يجوز حرمان أحد من ثمرة ملكه الا اذا اقتضت المنفعة العمومية ذلك فيعطى للمالك تعويض فى مقابل نزع ملكيته للمنفعة العمومية »

تلك هى المبادئ التى أعلنتها الجمعية الوطنية بفرنسا فكانت أساساً للانقلابات التى تمت بأوروبا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لانها جمعت بين

الحقوق الشخصية والحقوق السياسية للامم وحسبنا ذلك دليلا على ارتباط هذين النوعين من الحقوق ارتباطاً متينا يجعلهما جزءا واحداً لا يتجزأ وان لاضمان للأولى الا بالثانية

ولذلك كثيرا ما رأينا وسمعنا ان الحكومات اذا سلبت الشعوب حقوقها السياسية فتجاهلت سلطة الامة واستبدت بالامر لاتلبث ان تعبث بحقوق الافراد الشخصية فتضيق على الحرية الذاتية وتهزأ بالشرائع وتضع مانشاء من القوانين الجائرة كل ذلك لان الحقوق الشخصية قدفقدت ضمانتها

كل هذه الحقائق الثابتة لا أظنها تخفى على من له الملم بالمبادئ الدستورية ومن قال بعكسها فهو رجل أضله الجهل أو أعماه الهوى

وما وصل فؤاد الى تلك الكلمة حتى تصبب العرق على جبين الضيف المنافق وشعر بأن مركزه في المجلس أصبح حرجا ونظر الى الحاضرين فرآهم ينظرون اليه بعين الاحتقار والازدراء فأراد أن يتكلم منتهزاً فرصة سكوت فؤاد وتهامسه مع أخيه مصطفى ولكن كان الشيخ محمود أسرع منه الى الكلام فقال . لا نريد المناقشة فى كلام أخينا فؤاد فانه الحق وما عداه فهل باطل وتضليل والان نريد أن نتم تلقى ذلك الدرس الجليل فى الحقوق الشخصية ونطلب من فؤاد افندى أن يشرح لنا المبدأ الثانى من مبادئ حقوق الافراد وهو مبدأ الحرية الشخصية. فقد فهمنا الآن المبدأ الاول وتبيناه

فلما قال الشيخ محمود ذلك وافق الحاضرون عليه ورأى الضيف أن لا سبيل الى الدفاع عن رأيه أمام قوة حجج فؤاد واقتناع الحاضرين بآرائه فلم يجد وسيلة يتخلص بها من موقفه الحرج الا أن أخرج ساعته وقال لقد واعدنى . . . بك أن أزوره فى بيته الساعة فأستأذنكم بالانصراف . . .

فقابل الحاضرون هذا الاستئذان بالضحك والقهقهة وشيعوه بنظرات ملؤها التهكم والازدراء وأخذ كل جماعة من الحاضرين يتحدثون فيما بينهم عن انخذال هذا المنافق وانهزامه ثم سكتت الجلبة التي أعقبت خروجه فقال فؤاد

أرى أن الوقت قد أزف ولم يعد المجال واسعا لنتكلم على المبدأ الثاني من مبادئ حقوق الافراد وهو مبدأ الحرية وأرى لأهميته أن نرجئ الكلام فيه الى الاجتماع القادم وحسبنا الليلة مبدأ المساواة .

فوافق الحاضرون على رأيه وانصرفوا مبتهجين مما دار في هذا الاجتماع من المناقشات متحدثين بما لها من الفضل في وقوفهم على كثير من الحقائق وكان هذا الابتهاج يخالطه شيء من الحزن والاسف لما رأوه من أن الامة محرومة حتى في الحقوق التي كانوا يظنون أنهم متمتعون بها وصار بعضهم يقول لأقرانه تالله ان حياتنا أصبحت لا يتحملها الا الأذلاء فلا الحقوق السياسية نتمتع بها ولا حقوقنا الفردية نلهو أو نتشاغل بها. فيالله ماذا بقي لنا؟...

(الاجتماع الرابع عشر)

الحرية وأقسامها — نصيب مصر من الحرية الشخصية — فى أن لا ضمان للحرية الا بالدستور — حق الشكوى الى مجلس النواب.

فى الساعة المحددة للاجتماع انتظم عقد الاخوان فاجتمعوا فى المكان المعتاد وكان فؤاد يتلو لمصطفى بعض فقرات من جواب ورد اليه بالبريد الاخير يظهر من طوابعه أنه آت من أوروبا. فلما أدرك الاخوان أن الكتاب آت من أوروبا لم يشكوا فى أن الذي أرسله هو كمال وتهلل وجههم فرحا وقال قائل منهم لقد مضت علينا مدة طويلة ونحن لم نسمع شيئاً من أخبار كمال افندى فلعله أطال في جوابه الجديد وملأه بالحكم والفوائد. والآن نود أن يتلوه علينا أخونا فؤاد افندى

فؤاد — لقد أصبت أيها الاخ فى قولك ان هذا الكتاب مملوء بالحكم والفوائد فان كمال قد أفاد فيه حقيقة وأبدع وأجاد وتكلم فى مسألة لها علاقة بالمسألة التي كنا نتناقش فيها في الاجتماع الماضى.

تكلم عن الحرية الشخصية وقارن بين نصيب الامم الدستورية ونصيبنا منها فاسمعوا أيها الاخوان ماذا يقول أخونا كمال فى جوابه فانه أحسن درس فى الحرية.

« أخي العزيز فؤاد

لا تلمنى يافؤاد على تأخير الكتابة اليك فأنت تعلم أن السائح المتنقل من بلد لآخر قلما يجد فى وقته متسعا للكتابة الطويلة ولذلك انتظرت أن نستقر فى بلد من مقاطعة الساقوا بفرنسا مشهورة بجمال مناظرها وطيب

مناخها فعزمنا على أن نمضى فيها أسبوعا لنتمتع برؤية مناظرها الجميلة وهناك كنت أقصد الخلوات ومعى معدات الكتابة فأستجمع ما فى الذهن من المشاهدات النافعة لا كتبه اليك فى هذا الجواب.

أخي لقد كنت فى باريس الاسبوع الماضى وكانت الصحف تحمل حملة منكرة على أحد رجال الحكومة من موظفى نظارة الداخلية وترميه بمصادرة الحرية فى أعز أنواعها وهى حرية الاجتماع اذا أمر الجنود بفض اجتماع عقدة العمال المعتصبين فى بلدة .... فقامت قيامة الرأي العام واشتد الخطر على ذلك الموظف المتعدى على حرية الافراد وتقدمت كثير من الشكاوى ضده الى مجلس النواب وكلها دائرة حول وجوب عزل هذا الموظف المستبد ومحاسبته على الجريمة التى ارتكبها وهى مصادرة حرية الاجتماع

لقد أدركت يا أخي مدة اقامتي في فرنسا مقدار الفرق بين الحرية الصحيحة التى تتمتع بها الامم الدستورية والحرية الوهمية التى تلهو بها الامم الخاضعة لحكومة استبدادية أدركت ان الامم الدستورية تجد من النظام الدستوري ضمانة فعالة لتمتعها بحريتها على اختلاف أنواعها. أما نحن فاننا نلهو بحرية صورية هى فى الحقيقة تحت رحمة الحكومة ان شاءت أبقت عليها وان شأت نزعتها منا في أى وقت تريد

حرية الافراد هنا مضمونة بما خوله القانون الاساسي لكل فرد من حق التظلم وحق تقديم أى عريضة متضمنة ابداء أي رغبة ما الى مجلس النواب هذا الحق المقدس هو الحائل بين الافراد وبين استبداد الحكومة والضامن لتمتعهم بحقوقهم الشخصية التى منها الحرية وهو الكفيل بمحاسبة كل موظف يعتدى على أي حق لاى فرد أو جماعة من الناس

ان نواب الامة الذين يراقبون الحكومة لا يمكنهم أن يطلعوا بأنفسهم على جميع التصرفات المخالفة للقانون والمصادرة لحرية الافراد لذلك جعل الدستور في فرنسا لكل فرد أصابه اضطهاد أو أذى أن يبلغ شكواه الى مجلس النواب ليحاسب المجلس الموظف الذى تسبب فى هذا الاضطهاد ويقرر فى شأنه مايرفع المظلمة عن الناس وبفضل هذا النظام أصبح الافراد في هذه البلاد السعيدة آمنين على حقوقهم

ان حق التظلم فى البلاد الدستورية من أقوى دعائم الحرية ولذلك تناقش كثيرون من العلماء والنواب فى هل هو من حقوق الافراد أو من الحقوق السياسية أو بعبارة أخرى هل هو حق لكل فرد مهما كانت صفته وأهليته أم هو حق قاصر على من لهم حق الانتخاب . فأظنك ياأخي تعلم أن الفرق بين حقوق الافراد والحقوق السياسية أن الاولى يتمتع بها أفراد الشعب كافة على اختلاف صفاتهم ودرجات أهليتهم :أما الحقوق السياسية فلا يتمتع بها الا من حازوا الشروط القانونية الاشتراك فى ادارة السلطة العمومية (أى من لهم حق الانتخاب)

تناقش كثير من العلماء والنواب فى طبيعة حق التظلم فذهب فريق منهم الى أنه حق من الحقوق السياسية لان حق التظلم لا يشمل فقط مجرد الشكوى الى مجلس النواب من اضطهاد أو من أى عمل مخالف للقانون بل يتناول أيضاً ابداء أى رغبة تتعلق بمصالح البلاد كاقتراح وضع قانون أو لائحة أو اقتراح تنفيذ أى عمل أو مشروع يفيد البلاد فحق التظلم بمعناه الواسع هو كالحقوق السياسية فى أنه يؤدى الى الاشتراك فى السلطة العمومية وعلى ذلك

ذهب الكثيرون الى ان هذا الحق يجب أن يكون قاصرا على من خول لهم الدستور التمتع بالحقوق السياسية فلا يجوز مثلا للنساء أن يستعملوا هذا الحق لان الدستور لا يخول لهم ماخول للرجال من الحقوق السياسية ولكن يظهر ياأخي ان القوم هنا يقدرون حق التظلم قدره الحقيق ويعتبرون له أهمية كبرى في ضمانة حقوق الافراد ولذلك اتفقت الاغلبية على أنه من حقوق الافراد التي يتمتع به كل فرد مهما كانت صفته أو أهليته فكل انسان له الحق في أن يتظلم لمجلس النواب من أي عمل مخالف للقانون أو مناف للحرية الشخصية. لعلك تذكر ياأخي ان القانون النظامى فى بلادنا يخول أيضا المصريين حق التظلم ؟ ولكن شتان مابين هذا الحق فى البلاد الدستورية وبينه في بلاد مثل بلادنا الاسيفة

ان القانون النظامي قد خول لنا حقيقة حق التظلم . ولكن ليت شعرى الى من نتظلم ؟ نتظلم الى من نتظلم منهم فكيف ننتظر منهم أن ينصفونا ؟

القانون يعطي كل مصرى حق التظلم أو تقديم أى عريضة للخديوي أو لرئيس مجلس الشورى ولكن ماذا يقرر مجلس الشورى في التظلم الذى يقدم اليه ؟ هل بعد أن يراه وجيها يمكن أن يناقش الوزير الذى يخصه هذا التظلم ويحاسبه على العمل الذى ارتكبه مخالفا للقانون أو منافيا لحرية الافراد؟ كلا بل كل مايخوله القانون النظامى مجلس الشورى هو أن يحيل التظلم أو العريضة الى النظارة المختصة فيذهب التظلم هباء وتلقى العريضة في سفط الاهمال أما فى البلاد الدستورية فحق التظلم له نتيجة فعلية فهو وسيلة من وسائل مراقبة المجلس للحكومه

يُقدم التظلم كتابة الى المجلس النيابى فيحال أولا على لجنة مخصوصة

اسمها لجنة التظلمات اختصاصها دراسة كل مظلمة أو شكوى أو عريضة ترفع الى المجلس وهذه اللجنة تقرر فى كل تظلم احدي طرق ثلاثة

(١) اما أن تقرر عرضها على المجلس ليتناقش فيها ويقرر ما يراه وذلك اذا كان التظلم خطيراً يستدعى أن يطلع عليه نواب الامة

(٢) واما أن تكتفى اللجنة باحالته على الناظر المختص فيكون الناظر مكلفا بالجواب عنه في ظرف ستة أشهر من تقديمه .

(٣) واما أن تهمل التظلم اهمالا كليا اذا كان من اختصاص المحاكم

وهذه اللجنة تطبع كل شهر بيانا بالتظلمات والشكاوي التى ترد للمجلس وتذكر ما قررته في شأن كل تظلم فاذا رأى أحد الاعضاء أن احدى الشكاوى التى أحيلت على أحد النظار تستحق أن تحال على هيئة المجلس لتتناقش فيها يمكنه أن يطلب احالتها على الهيئة اذا هى وافقت على ذلك

قلت لأخي أن حق التظلم بنظامه المتبع فى البلاد الدستورية هو الضمانة الفعلية لتمتع الافراد بحقوقهم ولا بد لى أن أشير في هذا الصدد الى أن حرية الصحافة في هذه البلاد كثيراما تغنى الافراد عن استعمال هذا الحق فان الصحف لا تترك حادثة تداس فيها حقوق فرد أو فريق من الناس الا وتذيع أسرارها وتطلب كل جريدة من أنصارها فى المجلس أن يناقشوا النظار الحساب عما وقع فى هذه الحادثة فيقوم فريق من أعضاء المجلس مشهراً بعمل الحكومة ويشتد الجدال بين النظار والنواب وتنتهى المناقشة اما بتفاهم أعضاء المجلس والوزراء واما بلوم الوزير أو الوزارة وفى هذه الحالة يفضل الوزير الملوم الاستقالة عادة وقد يكون ذلك بمقاطعة المجلس للوزارة وتقريره عدم الثقة بها فتضطر الى الاستعفاء

أخي — هذا ما يحصل فى البلاد الدستورية حيث الدستور ضامن للأفراد حريتهم أما فى بلادنا فحريتنا وحقوقنا تداس كل يوم ولا ندرى الى من نشكو والى من نتظلم . اذا طلبت صحفنا من الحكومه أن ترفع عن فريق من الامة اضطهادا أو ظلما وقع بهم كان جواب الحكومة السكوت والاهمال وعجز مجلس الشورى عن مناقشة الوزراء الحساب لان القانون لا يسمح للمجلس بفتح باب المجادلة مع الوزراء ولا يجعل له سلطة عليهم

فهل بمثل هذا النظام يقولون ان فى بلادنا حرية ! أتذكر ياأخى يوم أن غضب الوزراء فى سنة ٩٩ من الحاح مجلس الشورى فى مناقشتهم واحراج مركزهم فهل كان منهم الا أن أجمعوا ان لايحضروا جلسات الشورى وظلوا مدة طويلة غاضبين على المجلس ومن فيه! فهل هناك احتقار لنواب الامة أشد من ذلك الاحتقار ؟ يقولون أن فى بلادنا حرية ؟ ليت شعري أين هى تلك الحرية التى يزعمونها وهل يمكن أن تتمتع أمة بحريتها وليس لها فى الدستور ضمانة لها ؟ كن على يقين أيها الاخ أنه مالم يكن في البلاد دستور يستحيل أن يأمن الناس على حريتهم أو يتمتعوا بها! انظر كيف عبثت الحكومات المطلقة بحرية الامم على اختلاف أنواعها وكيف سلبتها منها دون أن تلقى منها مقاومة فعلية فأى نوع من أنواع الحرية حافظت عليه الحكومات المطلقة ولم تعبث به ؟

أناشدك الله ياأخي أن نسرد معا أنواع الحرية وندرسها نوعا نوعاً لنرى أي نوع منها سلم من عبث الحكومة وأستميحك ان أطيل فى أول نوع من أنواع الحرية وهي حرية الانسان فى شخصه وهي مايسمونها بالحرية الشخصية لايضر غيره الحرية الشخصية هى مقدرة الانسان على عمل مايريد

بشرط ان الحرية الشخصية حق مقدس محترم في البلاد الدستورية لا يهدده استبداد حكومة أو هوى ملك أو حاكم فكل فرد حر في شخصه لا سلطان لاحد عليه بل هو أمير نفسه وحاكمها لا يتبع الا ماير اه نافعا أو واجبا ولا يستطيع حاكم أو موظف أو أى فرد آخر أن يلزمه بعمل مالا يريده أو يمنعه عن عمل ما يريده

الحرية الشخصية هى اطلاق الانسان نفسه من كل قيد الا قيد الواجب والقانون أو بعبارة أخرى هي استباحة الانسان لنفسه كل عمل لا يمنعه الشرع المنزل من عند الله ولا يمنعه كذلك القانون الموضوع بمعرفة نواب الامة أى الذى ارتضته الامة قيداً لها

ففى البلاد الدستورية لا يمكن لقانون أن يقيد حرية الافراد ما لم يكن هذا القانون مظهر ارادة الامة وضعته هي ورضيت به وأقرت عليه. فى البلاد الدستورية أرى كل فرد آمنا على حريته فلا يمكن أن يقبض عليه الا في الاحوال التى نص عليها القانون ولا يمكن أن تسلب حريته ويحبس الا بحكم صادر من المحاكم طبقا للقانون ولا يمكن لا كبر رجل من رجال الحكومة أن يأمر بسلب حرية فرد او مصادرتها ما لم يسمح القانون بذلك

كل ما رأيته في تلك البلاد السعيدة دائر حول احترام الحرية الشخصية حتى أن الافراد فيما بينهم يحترم بعضهم حرية بعض فلا أرى انسانا يتسلط على انسان أو يتحكم فيه ولا أرى أحدا ينقاد لغيره انقياد الأعمى مهما كان السبب بل رأيت الكل يشعرون بحقهم فى الحرية الشخصية فيعيشون أحرارا ويتعاملون أحرارا هذا ما رأيته وأراه فى البلاد الدستورية . فهل نرى مثله في بلادنا المنكودة الحظ

يقولون إننا نتمتع بالحرية الشخصية . فأين هى تلك الحرية . وأين آثارها ان القانون يخولنا هذا الحق المقدس ولكن من الذي يضع لنا شروطه وقيوده . من الذى بيده تحديد ما يجوز لنا عمله وما لا يجوز ؟ من الذى يحدد لنا دائرة الاعمال المباحة والاعمال المحظورة . أليس واضع القوانين هو الذى يفعل كل ذلك ؟ أليس هو ذلك الحاكم الذى لا يتبع للامة رأيا ولا يحترم لها ارادة

أن الحرية في البلاد الدستورية تحددها القوانين التى تضعها الامة . أما في البلاد ذات الحكومات المطلقة فحدود الحرية هى تلك القوانين التى يضعها الحكام بمحض رغبتهم وارادتهم . هي تلك القوانين التي توضع بقصد أن تكون الامة آلة مسخرة صماء دأبها الطاعة العمياء ورائدها العبودية للحكام . فهل تأمن الامة على حريتها وحكومتها هى التى تضع لها حدودها وقيودها ؟ انظر يا أخى الى ما وضعته الحكومة في بلادنا من الحدود والقيود الجديدة للحرية الشخصية فماذا ترى ؟ ألا ترى أنها أرادت أن تضيق على الحرية الشخصية فغيرت حدودها القديمة ووضعت لها حدوداً وقيوداً جديدة في تلك القوانين الاستثنائية التى وضعتها فى الايام الاخيرة

نعم ضيقت على الحرية وستضيق عليها كما تشاء مادام لها أن تضع حدودها وقيودها دون مراقبة الامة ومحاسبتها وقد أدركت الامم قبلنا تلك الحقيقة . درکت ان للحرية الشخصية قيوداً وحدوداً ولكنها علمت أنها اذا تركت للحكومة وضع تلك القيود أكثرت منها وزادت فيها وانتهت آخر الامر بالقضاء على الحرية وأماتتها فرضت الامم على أن لا تجعل للحرية قيدا واحدا الا فيما تضعه من القوانين بمعرفة نوابها ولذلك أصبح من القواعد الدستورية

الحديثة أنه لاتجب الطاعة لقانون الا اذا صدر من الامة وكل قانون لاتضعه الامة فهو لا يستحق أن يتبع أو يحترم أو يعمل به أحد .

لا أظنك ياأخى الا موافق على تلك الحقائق التى أدركتها في بلاد الحرية . ولاأظنك تنسى أن الحكومات المطلقة كثيراً ماهزأت بحدود الحرية وتجاوزت هذه الحدود . تجاوزتها وتعدتها

(أولاً) بوضعها قوانين استبدادية بما ضيقت على الحرية وزادت فى قيودها

(ثانياً) بخرقها حرمة القوانين فى كثير من المواطن حماية لاستبدادها وبذلك شوهت حدود الحرية وعبثت بها

ان كل مايجرى فى بلادنا ينادى بأن الحرية الشخصية في مصر انما هي حرية بتراء لانها تحت رحمة الحكومة تقبضها وتبسطها طبقا لما تراه موافقا مصلحتها . فهل يلومنا أحد اذا قلنا انه لاحرية في بلادنا . وأن ماتتمتع به انما هو سرابٌ خدّاع ليس من الحرية فى شئ . أخي انى فى هذه الغربة لاأجد ماينفس كربتى ويفرج غمتي عند ماتساورنى تلك الافكار والهموم الأن استجمعها في مخيلتي فيجرى بها قلمى فأرسل اليك لتقاسمنى أنت والاخوان هذه الهموم . ولولا أنني أطلت عليك لاخذت أعدد مايعترى الانواع الاخرى من الحرية من المسخ والتشويه بسبب فقدان ضمانتها وهي (الدستور) وأقارن بين حالتها فى البلاد الاستبدادية وحالتها فى هذه البلاد ولذلك سأجعل هذا الموضوع حديثنا فى خطابى القادم والآن أرسل لك تحيتى الاخوية وأرجو أن تبلغ اخواني السلام ودمت لاخيك

كمال

ولما انتهى فؤاد من تلاوة هذا الكتاب أخذ كل من الحاضرين يبدى

علائم الحزن من حالة البلاد ثم قال الشيخ محمود حقا أن حالتنا كحالة ذلك الاسير الذى ربط السجان يديه بحبل طويل وسمح له أن يبتعد عن مربط ذلك الحبل فيتوهم الاسير أنه صار حرا ولكن لا يلبث متى صار بعيداً منه أن يجذبه الحبل فيشعر بان حريته ليست مطلقة وأن لها قيوداً وضعها له ذلك السجان الغشوم

ثم ساد السكون على المجتمع والتزم الحاضرون الصمت والسكوت يفكر كل منهم فى شدة الشبه بين الامة وهذا الاسير حتى نبههم فؤاد الى اقتراب ميعاد الانصراف فتواعدوا على أن يجتمعوا غدا في الميعاد المحدد . . . .

(الاجتماع الخامس عشر)

الحرية وأنواعها — حرية العمل والتجارة والصناعة — حرية التملك — حرية الاجتماع والاشتراك — حرية الصحافة — نصيب مصر من تلك الحريات

انتظم عقد الاخوان فى الزمان والمكان المحددين للاجتماع وكان فؤاد بيده تذكرة مكشوفة واردة من أوروبا فسأله الشيخ محمود عما اذا كانت هذه التذكرة آتية من الاخ كمال فأجابه .نعم هى آتية منه ولكنه اعتذر لي فيها عن عدم ارساله الجواب المطول الذى وعدنى به لان عمه اضطره الي السفر معه الى مرسيليا ومنها الى الوطن العزيز فترك كمال قرية ... التى كان يمكنه أن يداوم ارسال رسائله المطولة الينا ولذلك رجا مني فى هذه التذكرة أن نتباحث في أقرب اجتماع فى الموضوع الذى أشار اليه فى ذيل جوابه الاخير فماذا ترون؟

فأجاب جماعة من الحاضرين . فلنتباحث اذن اليوم في هذا الموضوع وقال قائل منهم لقد علمنا من جواب الاخ كمال ما هى الحرية الشخصية وما حظ مصر منها ولما كانت الحرية الشخصية هى النوع الاول من أنواع الحرية أو المظهر الاول والاكبر من مظاهرها فالآن نريد أن نقف على مظاهرها الاخرى وهى أن يكون الناس أحراراً فى عملهم أحراراً فى تجارتهم أو صناعتهم أحراراً فى اجتماعاتهم وجمعياتهم أحرارا فى أقوالهم وكتاباتهم نريد أن نعرف تلك المظاهر المتعددة للحرية ونعرف نصيبنا منها فاذا كان نصيبنا منها مثل نصيبنا من الحرية الشخصية فلنقل على حريتنا ألف سلام وسلام

فؤاد — أظنكم أيها الاخوان قد تحققتم من مباحثاتنا الماضية أن لا ضمان للحرية الشخصية الا بالدستور.

تلك نظرية صحيحة لا أظن أن أحداً منا لا يقتنع بها تمام الاقتناع وهي لعمري نظرية تتجلى صحتها في جميع مظاهر الحرية مهما تنوعت ومهما تقدمت

خلق الناس ليعيشوا أحراراً في ملكهم وليكون كل انسان آمناً على ما يمتلكه مطمئنا عليه واثقا بأن لا ينزعه منه أحد بدون حق فما هو نصيبنا من تلك الحرية.

هذا النوع من الحرية نتمتع به من جهة ولا نتمتع به من جهة أخرى نتمتع به لان كل فرد منا آمن حقيقة على ملكه الخاص لا ينزع منه الا بحكم قضائي أو اذا اقتضت المنفعة العمومية نزعه منه فيعطى في مقابل ذلك عوضا لا يقل عن قيمة ملكه . ولكن هل نحن متمتعون بملكنا العام كما تتمتع به الامم الدستورية؟

الشيخ محمود — وماذا تقصد بذلك الملك العام؟

فؤاد — أقصد بذلك أن أرض بلادنا التي فيها نشأنا وفي ربوعها تربينا وتحت سمائها تعلمنا . تلك الارض العزيزة التي يجب أن تكون ملكا خاصا لنا نتصرف فيها بمحض ارادتنا دون أن ينازعنا فيها منازع . تلك الارض العزيزة هي وخيراتها في الحقيقة تحت تصرف القابضين على زمام الحكومة فهم الذين يتصرفون في أرضنا التي ورثناها عن آبائنا وأجدادنا . يتصرفون فيها تصرف الملاك فيهبون منها ماشاؤا للشركات الانكليزية والاجنبية الاخرى

فهلا ترون في ذلك مصادرة للأمة في ملكها وحرمانا لها من ثمرة الانتفاع بهذا الملك الشرعي؟ ألا ترون في تبديد الحكومة لأموال الامة

حرمانا لها فى ملكيتها لتلك الاموال . ألا ترون في بيع الحكومة لأملاك الامة كالبواخر الخديوية والاحواض بثمن بخس اعتداء على ملكية كل مصرى لهذه الذخيرة الثمينة

وما الذى يمنعها من أن تتصرف في كل ما تريد من ممتلكات الامة ما دام الامر بيدها

ألم تتفق مع شركة قناة السويس على أن تبيعها القناة بيعاً خفياً بمدة امتيازها لولا أن وقفت الجمعية العمومية وقفتها المشهورة فحالت دون ما ترمى اليه الحكومة وحفظت للأمة ملكيتها للقناة .

ألم تفكر فى بيع السكك الحديدية التى أنشأتها الامة بمالها ورجالها لشركة انجليزية ؟ فهل نحن آمنون على أملاكنا ضامنون أن لا تنزع منا فى أى وقت دون أن نشعر بذلك . أين هذا الضمان ما دام ليس في البلاد دستور يجعل للأمة رقابة على أعمال الحكومة وتصرفها فى أملاك الامة ؟

لاشك أيها الاخوان أن الذين يقولون أن مبدأ احترام الملكية موطد في بلادنا انما هم واهمون ضالون أو عالمون مضلون

عز الدين — لقد صدق الاخ فؤاد فى كل ما قاله فنحن لسنا أحراراً فى التصرف فى ملكنا العام ولا نحن قادرون على أن نمنع عنه يدا لا ترعاه وأنا أضيف على ما قاله قولا نشاهد صحته بأعيننا كل يوم وهي أننا لسنا كذلك أحرارا في أملاكنا الخاصة فمن منا نحن المصريين لم يستدن من الاجنبي ولم يرهن له كل ما يمتلكه من المال والعقار

من منا أمكنه أن يحرص على أملاكه ويقيها شر الرهن والدين ويجعلها ملكا خاصا له ينتفع منها ويتصرف فيها كما يريد ؟

أليس جل أملاكنا الخاصة بنا أصبحت أيها الاخوان رهنا في يد الشركات والمصاريف الاجنبية أى أصبحت ملكيتنا لها مقيدة بما للأجنبي عليها من الحقوق ؟ فكيف ندعى بأننا أحرار فى ملكنا . نحن لسنا أحراراً فيما نملكه لا ننا تصرفنا فى تلك الحرية وبعناها للأجنبي نظير الديون التى اقترضناها منه

لقد بعنا حريتنا فى أملاكنا وأخشى أيها الاخوان أن يؤدى هذا البيع الى بيع أملاكنا نفسها برضانا أو رغما منا فيجب أن نأخذ عدتنا ونسترد تلك الحرية ولا يكون ذلك الا بانتشار النقابات الزراعية التي تسمح لنا أن نستدين من دائن يرحمنا ويشفق علينا . فعلينا بالنقابات لانها الوسيلة الوحيدة الى استرداد حريتنا في ملكنا .

فؤاد — لقد تناولت ياعز الدين مسألة مهمة ما كنت أفكر فيها فشكرا لك على أنك وجهت نظر الاخوان اليها ولا بد لنا أن نعود اليها في احد اجتماعاتنا القادمة فاننا اذا لم نحرص على أملاكنا ونسترد ما فقد منها أصبحنا مهددين بأن نكون غرباء فى بلادنا

وفى هذه الاثناء دخل شابان تلوح عليهما آثار السفر فلما نظرهما فؤاد داخلين صاح بهما وناداهما باسميهما ودعاهما الى الاشتراك فى المحادثة دون أن يضيع الوقت في سؤالهما عن احوال بلدهما وقال لهما لقد اتيتما فى الوقت المناسب لاننا نتكلم عن الحرية وأقسامها وحظ مصر منها وقد انتهينا من الكلام على الحرية الشخصية وحرية التملك ووقفنا عند الكلام على حرية التجارة والصناعة فهلموا واشتركوا معنا فى الحديث .

شريف (وهو اسم واحد منهما) حرية التجارة والصناعة ؟ وهل في بلادنا تلك الحرية ؟

ان البسطاء ربما يظنون بأننا نتمتع بحرية العمل والتجارة والصناعة اذ كل فرد حر في أن يتخذ الحرفة أو الصناعة التي يريدها لنفسه . هذا صحيح ولكن الحكومة بكل أسف لا تحترم تلك الحرية اذا هي رأت منها معاكسة لمقاصدها . وأقصد بالحكومة طبعا الاحتلال أو الحكام المصريين الخاضعين لأمره واشارته لان الاحتلال هو الآمر الناهي . فأقول بأن الاحتلال لا يريد أن تحيي الصناعة الوطنية لان حياتها مضرة بالصناعة الانكليزية

فهو لا يتردد في مصادرة حرية الصناعة بأى وسيلة اذا هو رأى في تلك الحرية مايضر بالمصانع الانكليزية وانى ضارب لكم مثلا بسيطا يؤيد صحة قولى

كان عمى . . . من ضمن الذين سعوا فى انشاء معمل الغزل الذي تأسس فى الاسكندرية لغزل القطن المصري وكان هـذا المشروع الجليل مرجوا أن يحدث هزّة كبري في عالم الصناعة المصرية

ان مبدأ حرية الصناعة هو الذى جعل المؤسسين لهذا العمل يقدمون على عملهم ولكنهم لم يشعروا الا والحكومة تضرب رسما فاحشا على مصنوعات هذا المعمل بقصد تعجيزه واجبار أصحابه علي اغلاقه تخلصا من الخسارة

وفعلا اضطروا الى اغلاقه بسبب ضغط الاحتلال . فهل تعدون ذلك احتراما لمبدأ حرية الصناعة والتجارة ؟

ان حرية الصناعة والتجارة لا يمكن أن تحترم الا فى بلاد مستقلة أولا ودستورية ثانياً . لأن الاجنبي اذا تحكم فى شؤون البلاد بذل مافى وسعه لمقاومة حرية التجارة والصناعة عندما يري منهاضرر الصناعة بلاده وتجارتها. والمستبد كذلك يجعل تلك الحرية تحت رحمته فلا يعود انسان آمنا على تمتعه وانتفاعه بها .

حرية الاجتماع والاشتراك

فؤاد — بعد ما قاله ضيفنا العزيز شريف أفندى صار من المسلم به أن مصر لاحظ لها من ثلاثة من مظاهر الحرية وهي الحرية الشخصية وحرية التملك وحرية العمل والصناعة والتجارة .

بقى علينا مظهران آخران من مظاهر الحرية وهما حرية الاجتماع والاشتراك وحرية الصحافة فما هو يا ترى حظنا منهما ؟

وهنا ابتسم شريف أفندى ابتسامة تشف عن ألم وحزن وقال . اذا قال قائل ان المصرين يتمتعون بحريتهم الشخصية كان في هذا القول مجال للجدال والبحث والمناظرة وكذلك الحال فيما يتعلق بحرية التملك وحرية العمل ولكن من ذا الذى يستطع أن يقول اننا نتمتع بحرية الاجتماع أو بحرية الصحافة ؟

ان ما أصاب حرية الاجتماع وحرية الصحافة من الاضطهاد والمصادرة منذ أربع سنوات لأقوى برهان على أن الحرية بلا دستور عرض زائل أو خيال لا حقيقة له فان الحكومات مادامت السلطة فى يدها لا يعجزها أن تضرب الحرية التى يتمتع بها الأفراد ضربة قاضية مميتة تصبح بعدها أثرا بعد عين .

كانت هاتان الحريتان مطلقتين فى بلادنا من كل قيد فكان لكل جماعة من الناس أن يجتمعوا فى مكان واحد لسماع خطابة أو للاشتراك في مناقشة أو لابداء رأى أو لاعلان شعور يحسون به

كل ذلك كان مباحاً لانه ليس فى القانون مايمنعه اللهم الا اذا كان الاجتماع لعمل يحرمه قانون العقوبات كالتحريض على الثورة أو الدعوة الى

كراهية فريق من الامة وهنا كان يمكن لرجال البوليس أن يفضوا هـذا الاجتماع الغير الشرعى بالقوة

وكذلك كانت المطبوعات عامة والصحافة خاصة حرة لاتقيدها الا أحكام قانون العقوبات

كنا نتمتع بهاتين الحريتين كما تتمتع به الامم الدستورية لافرق بيننا وبينهم الا فى اننا كنا مهددين فى كل لحظة ان تسلب منا هاتان الحريتان متى شاء الاحتلال ذلك وقد وقع فعلا ما كنا مهددين به . فصادرت الحكومة حرية الاجتماع من جهة وقضت على حرية الصحافة من جهة اخرى

صادرت حرية الاجتماع فى كثير من المواطن فقد حصل انها منعت خطباء من القاء خطبهم . اقامت حفلات تعد ان تمت معداتها . منعت اقامت مظاهرات بلا سبب قانونى . منعت تمثيل روايات لم ترقها وفضت الاجتماع بالقوة فعلت كل ذلك واذا سألها سائل بأى حق تصادرين حرية الاجتماع مع ان القانون جعلها مطلقة كان جواب الحكومة . بحق السلطة التى بيدى . وهو جواب معقول

لان استبداد الحكومة لا يتفق هو وتمتع الافراد بحريتهم الشخصية

هذا مافعلته الحكومة ازاء حرية الاجتماع . اما حرية الصحافة فقد قضت عليها كما نعلم جميعاً باعادتها قانون الصحافة العرفى الذى يجعل الصحف تحت رحمة الادارة تنذر ماتشاء وتغلق ماتشاء ولا رقيب عليها ولا محاسب

قضت الحكومة على حرية الصحافة رغم ارادة الأمة فنزعت منها تلك الحرية ولم توجد بالطبع هيئة تشريعية تمثل الامـة ذات كلمة نافذة تخضع لها الحكومة ولو وجدت هذه الهيئة لامنت الامة على تلك الحرية : لم تكتف

الحكومة باعتها قانون المطبوعات بل تعدت أيضاً حدوده ولم تتقيد بأحكامه امتنعت عن الترخيص بانشاء جرائد. منعت طبع بعض الكتب قبل أن يتم طبعها . ضيقت على باعة الصحف حرية بيعها . فعلت ذلك كله مرتكنة على سطوتها وسلطانها ؟

فنجدون يا اخوانى أن حقوقنا الشخصية التي طالما امتن علينا الانجليز بها قد سلبها الاحتلال منا تدريجيا واعتدى عليها واحدا بعد واحد وصرنا فى الدرك الاسفل من دركات الاستعباد

كنا نتعزى عن سلب حقوقنا السياسية بتوهمنا أن الاحتلال يترك لنا حقوقنا الشخصية ولكن أدركنا أن الحقوق السياسية والحقوق الشخصية متلازمة متضامنة فاذا فقدت الامة حقوقها السياسية وصارت الحكومة مطلقة من كل رقابة. حرة فى أن تفعل ما تشاء امتدت يد الاستيداد الى حقوق الافراد فعبثت بها وجردت الامة منها

يجب أن نكون على بينة من تلك الحقيقة وأن نفتح من أعيننا لنتحقق الخطر المحدق بنا

ولما أتم شريف كلامه نبه فؤاد الحاضرين الى أن ميعاد الانصراف قد مضى اذ كاد الليل يتنصف فأخذ كل جماعة ينصرفون ويستعيدون ما سمعوه فى هذا الاجتماع من المباحثات والكل يفكر كيف الوصول الى الحرية

الاجتماع الاخير

كيف نصل الى الحرية

كانت فترة العطلة المدرسية قد آذنت بالانقضاء وأخذ كل من الاخوان يجهز معداته للسفر الى القاهرة قبل أن تفتح المدارس ففكر فؤاد في أن يعقدوا اجتماعا خاصا يكون آخر اجتماعاتهم في القرية وأن يدعوا اليه عز الدين وتوفيق حتى تكون مبادلة الآراء والافكار أتم وأكمل وذلك لخطورة المسائل التي ستكون موضوع مناقشتهم فلما تقابل فؤاد ومصطفى غداة الاجتماع الماضي كاشف فؤاد صديقه برغبته في عقد هذا الاجتماع الاخير وقال :

لقد قضينا فترة العطلة المدرسية في خير ما يقضى الطلبة أوقاتهم لأننا أولا أكسبنا أجسامنا صحة وقوة عوضت علينا ما فقدناه أثناء الدراسة ورضنا أنفسنا على فضيلتي الشجاعة والمخاطرة وبذلك كمل تكويننا لنصير رجالا لاني لا أعتبر الرجل رجلا بمعنى الكلمة الا اذا جمع بين قوة الجسم وفضيلة الشجاعة واعتاد حمل السلاح . وانه لتعجبني تلك الكلمة التي قالها الامبراطور غليوم في احدى خطاباته التي ألقاها على الطلبة في حفلة مدرسية وهي أن ألمانيا محتاجة الى شبان أقوياء العضلات ذوي أجسام صحيحة سليمة يمكنهم أن يحتملوا المتاعب . ثم أكملنا درس ذلك العلم الجليل علم حقوق الشعب حتى صرنا لا نقل عن طلبة البلاد المستقلة معرفة بحقوقنا الشخصية وحقوقنا السياسية وبثثنا من جهة أخرى في أفئدة اخواننا أهل قريتنا مبادئ هذه الحقوق ومبادئ أخرى تنفعهم في حياتهم الاقتصادية ولكني لا أود أن

نتفرق ونترك عملنا الذي بدأناه دون أن نستمر فيه حتى نبلغ الى النتيجة التي نرمي اليها

لقد عرفنا حقوقنا وقوتنا وعرفناها لأهل قريتنا ولو نسج على منوالنا اخواننا الطلبة المنبثون فى كافة أنحاء البلاد من أقاصى أسوان الى سواحل البحر الابيض المتوسط لتغيرت حالة الامة الفكرية ولامكن لذلك الفلاح المهضوم الحقوق أن يستخدم قوته لينهض من عثرته ويسترد مركزه الشرعى فى الوجود فيقوى به الرأي العام قوة لا يستهان بها . ولكن علام عولنا فى المستقبل وماذا عزمنا على عمله لتتخلص بلادنا من قيود الاسر التى ترسف فيها؟؟

اننا يا أخي فى حالة قلما يتصور الانسان أسوأ منها فاننا لسنا مقيدين بقيد واحد بل تحيط بنا عدة قيود نحن مضطرون الى أن نعمل لفكها جميعاً والا فيستحيل علينا أن نصل الى الحرية . ومطلوب منا نحن الشبان الذين علمتنا الامة لتكون عدتها فى اصلاح حالتها أن نفكر فى اتباع نظام في العمل يمكننا من كسر تلك الاغلال التى تطوق أعناقنا

نحن في بلادنا يقيدنا الاحتلال أولا بذلك القيد السياسى الذي ينزع منا كل سلطة في حكومتنا ويجعله يتصرف فينا وفى شؤوننا تصرف الرعاة فى قطعان الغنم ثم تقيدنا تلك الديون الثقيلة التى للاجانب علينا وتلك المصالح التى جعلت بلادنا مشتركة بيننا وبين غيرنا وجعلت لهذا الغير حقا فى التداخل فى شؤوننا بماله من الاموال والمرافق فقل لى يا أخي أنعمل على أن نحرر أنفسنا أولا من ذلك القيد السياسى أو نبدأ بكسر ذلك القيد المالى الثقيل الوطأة أو نشرع فى التخلص من كليهما معاً وكيف السبيل الى ذلك . كل هذه أسئلة يجدر بنا أن نجتمع ونتداول فيها قبل أن نفترق والا كانت اجتماعاتنا بتراء لا نتيجة لها .

فلما استمع مصطفى كلام فؤاد أطرق برأسه ملياً وأخذته حيرة التفكير في أمر خطير ثم قال لصديقه ان الموضوع هام يحتاج الى عناية كبيرة ومن رأيي أن نكتب لجمع من اخواننا الذين نثق بهم ونطرح عليهم هذا الموضوع الخطير وندعوهم الى تحضيره والمجيء الى مكان اجتماعاتنا في ميعاد نضربه لهم ونعطيهم مهلة يتمكنون فيها من استجماع أفكارهم في صدده لانني أعتقد أن الموضوع أكبر من أن نصل نحن الاربعة الى حله بل يجب أن نكاتب في هذا الشأن اخواننا عز الدين وتوفيق ومحسن ورشيد لان لي ثقة شديدة بآرائهم وأفكارهم . فوافقه فؤاد على رأيه وبدأوا في تحرير كتب الدعوة الى أولئك الاخوان

لبي الاخوان الدعوة واجتمع في المكان المخصص الاجتماع كل من فؤاد ومصطفى وعبد الحميد وكمال وتوفيق وعز الدين ورشيد ومحسن والشيخ محمود وابتدأ فؤاد يشرح لاخوانه موضوع الاجتماع مستعيدا ماقاله لمصطفى قبل الدعوة وطلب من كل منهم ان يبسط لاخوانه ماهداه اليه فكره في هذا الموضوع . وعلى ذلك ابتدأت المناقشة

قال رشيد — اني أعتقد ان لكل أمة طريقة خاصة تجاهد بها في سبيل حريتها تختلف باختلاف مركز بلادها وطبيعة الامة ومقدار مالديها من المواهب الفطرية لان الامم مهما أمكنها ان تغير من حالتها وتصلحها وتأخذ بأسباب الحياة فأظن انها يصعب عليها ان تصل الى التخلص من تأثير مركزها بين الامم في حالتها أو ان تقلب طبيعتها . ففي العالم مثلا أمم يسمونها بالامم الحربية وهي تلك الامم الشديدة البأس التي تعيش عيشة الخشونة ويتعود أبناؤها منذ نعومة أظفارهم على الكر والفر ويألفون الثورة والحرب وهذه الامم تتفاوت

في مقدار توغلها في الصفات الحربية فمنها من يعيش أبناؤها في الجبال أو الفلوات لا يعرفون لهم واقيا لحقوقهم الا سلاحهم ومنها من اكتسبت الطبائع الحربية من قديم العصور رغما من تحضرها وتركها المعيشة البدوية الاولى. فالقبائل البدوية الضاربة في صحارى أفريقية مثلا يعدون من الاقوام الحربيين الذين لا يفوقهم أحد في شدة طبيعتهم الحربية والاتراك واليابانيون مثلاهم من الامم المتحضرة التي لم تفقد صفاتها الحربية بل ظلت حريصة عليها متمسكة بها

هذه الامم التي اختصها الله بالصفات الحربية ليس امامها طريق حقيقي تسلكه للدفاع عن حقوقها الا طريق القوة لان تلك الصفات الحربية ليس بينها وبين اقتناء السلاح وحمله الا خطوة بسيطة سهلة الاجتياز ولقد استطاعت تلك الامم ان تحفظ استقلالها بفضل تلك الصفات وبفضل استخدامها لها ولم تجرأ أمة من الامم على أذلالها واستعبادها

ولكن ماذا تعمل الامم المحرومة من هذه الصفات ؟

ان الامة المصرية هي احدى الامم التي لا تعود الحرب ولا ينشأ أبناؤها حتى المتعلمون منهم نشأة حربية فانظروا الى أولئك الشبان اخواننا الذين تموج بهم المدارس وانظروا اليهم بعد ان يخرجوا من تلك المدارس وتغص بهم قاعات المصالح والاعمال الاميرية أو الحرة ينشأون بعيدين عن الصفات الحربية ويعيشون نافرين منها حتى لا نجد منهم من يقضي بعض أوقات فراغه في الصيد والرماية. ينظر المتأمل اليهم فلا يرى في أعينهم تلك النظرات الدالة على الشدة والخشونة ولا تلك الاجسام والعضلات القوية التي تمتاز بها الامم الحربية . وقلما يجد الانسان منهم من لا يوجه عنايته نحو التأنق في ملابسه وتحسين هندامه ليظهر امام الناس بمظهر الرونق والجمال

فلننظر الى أنفسنا نحن الاخوان المجتمعين الذين خصنا الله بكثير من المزايا والصفات الحميدة هل اعتدنا الدخول في حومة الوغي وهل الفنا تلك المناظر الرهيبة التي يراها الجندي في ساحة القتال ويألفها الطفل منذ حداثة عهده في البلاد الحربية ؟ ؟

يسير الانسان في شوارع الاستانة مثلا فيراها مملوءة بالضباط والجنود المملوئين قوة ونشاطا ويرى من خلال نظراتهم سيما الشجاعة والشهامة واحتقار الموت. يرى أجساما قوية تتحمل التاعب ولا تحفل بها . يرى أمة حربية الفت الحرب وعشقته لانها تعتقد ان فيه حياتها واستقلالها . ولكن اذا سرنا بكل أسف في شوارع مدننا الكبيرة نرى آثار الرفاهية ومحبة الراحة بادية على أوجه الناس . تتفرس في الوجوه فتراها تنطق بأنها تنفر من كل مخاطرة بالحياة واقدام على المكاره . نرى الاجنبي يحمل مسدسه أينما سار وحيثما حل وارتحل واخواننا آمنون لا يفكرون أنهم في ساعة ما سيضطرون الى الدفاع عن حياتهم بل يجعلون اعتمادهم في حفظ حياتهم وما لهم على الحكومة . نرى الشبان المتعلمين بل نرى أنفسنا نميل دائما الى تحسين أزيائنا وجعلها موافقة لقواعد الذوق الحديث . ونتخير دائما من أنواع الرياضة ما يحفظ هذه الازياء مصونة بعيدة عن العبث فلا نعدو ولا نركب الخيل ولا تعود الرماية الى غير ذلك من الالعاب التي تربي في الانسان الصفات الحربية

ان أرقى شاب منا رغم ما لديه من سعة المعلومات ودقة التفكر لا يعتمد عليه البتة في أقل عمل يتعلق بالقوة ولذلك فلا أظن ان الامة المصرية بحالتها التي هي عليها تستطيع ان تلجأ الى استخدام القوة في الحصول على حريتها

على ان الامم امامها طرق شتى للرقي والحصول على استقلالها لانكم

تعلمون أيها الاخوان ان القوة لاتنحصر فقط فى قوة السيف والمدفع بل هناك مظاهر أخرى من مظاهر القوة هناك قوة العلم هناك قوة المال

لقد أصبح المال فى الوقت الحاضر سلاحا ماضياً تستخدمه الامم لمحاربة بعضها بعضاً ولذلك يسمون حرب المال بالحرب الاقتصادية التى قد يكون لها من التأثير أضعاف أضعاف ما للحرب الحقيقية ويسمون المقاطعة التجارية التى تلجأ اليها الامم ليرغم بعضها بعضاً على الاذعان لمطالب الخصم بالسلاح الجديد فى الحروبات الدولية أى انها من الاسلحة التى تتقاتل بها الامم لتناضل عن حقوقها ومصالحها

ان الحروب الاقتصادية لها الآن وسيكون لها من التأثير الكبير ما لا يجدر بنا ان نغفل عنه خصوصا واننا أمة أقرب الى السلم منا الى الحرب فان الدول الحديثة اذا كانت تتشق الحسام فانما تفعل ذلك طمعا فى المال أى ان المطامع الاقتصادية هى التى تحرك الأمم وتدعوها الى العمل

فهل يمكننا ان نزج بأنفسنا فى ميدان تلك الحرب الاقتصادية العامة ليكون لنا فيها تأثير نستخدمه لنصل الى الحرية ؟

لقد فكرت طويلا في هذه المسألة قبل ان تصلنى دعوة الأخ فؤاد ووجدت ان علينا معشر المصريين وخصوصا معشر الشبان المتعلمين واجبا خطيرا وان أمامنا عملا كبيرا يجب ان ننهمه لنغير مركز بلادنا الاقتصادى لانى أعتقد ان هذا المركز السيئ هو أصل لمركزنا السياسى واذا أمكننا ان نعمل على تغييره كنا فى الوقت نفسه عاملين على تغيير مركزنا السياسي

ان سبب المصائب التى انصبت على البلاد تلك الديون التى اقترضها الخديوي اسماعيل والتى أفضت الى تداخل الدول الاوروبية فى شؤون حكومتنا لتراقب ماليتها وتستوثق ان الخزينة المصرية تستمر على القيام بتعهداتها التى ارتبطت

بها مع الماليين والمرابين الأوروبيين الذين أقرضوا اسماعيل ديونه الباهظة . فقدت الحكومة المصرية من هذا الوقت جزأ كبيرا من استقلالها لان الدول الاوروبية صار لها من ذلك الحين رقابة فعالة على شؤون الحكومة المالية وكانت هذه الديون التي اقترضها اسماعيل وسيلة في يد تلك الدول تتداخل بها في شؤوننا . كانت حجة لها تتذرع بها لتراقب الحكومة لان الدول كانت ولا تزال تنادى بأن لها مصالح في وادي النيل أهمها ديون رعاياها وان لها حق التداخل في أي وقت ترى فيه تلك المصالح مهدده . وقد تداخلت فعلا في شؤون مصر في كل حادثة ظنت انها تمس مصالحها ولذلك لما قامت الثورة العرابية عزمت زعيمتا تلك الدول وأكثرها مصالحا في بلادنا وهما انجلترا وفرنسا على التداخل في مصر بالقوة وتركت فرنسا أمر التداخل لانجلترا فتداخلت فعلا وكان في هذا التداخل الاحتلال المشؤوم وضياع استقلال البلاد وما بقيت انجلترا الا بحجة نيابتها عن الدول في مراقبة حكومة بلاد فيها لها مصالح كثيرة

على ان مصالح أوروبا قد ازدادت بكل أسف في بلادنا بعد الاحتلال الانكليزي فبعد ان كانت الدول الاوروبية تداين الحكومة المصرية وحدها أصبحت الآن تداين الامة المصرية بديون باهظة اضطرتنا ان نرهن معظم أراضينا وأملاكنا للماليين والبنوك والمرابين والاجانب فرسخت بذلك قدم الاجنبي في بلادنا قويت حجة أوروبا في ان تنيب عنها دولة منها في مصر

ان الديون التي تستدينها الامم الضعيفة من الدول الاوروبية كانت دائما مصدر المصائب التي تنزل بها ومبدأ ضياع استقلالها لان تلك

الديون هى في عنق الامة قيد ثقيل زمامه بيد العدو وهى في يد ذلك العدو ذريعة قوية للتداخل في شؤون تلك الامة

فقرنسا ما أمكنها ان تحتل عاصمة مراكش الا بعد ان أقرضت سلطان تلك المملكة الاسلامية الاسيفة ديونا باهظة جعلتها تتذرع بها لتتداخل في شؤون حكومته وتضغط عليه في عمله وسياسته وتكرهه على ان يتبع أوامرها حفظا لمصالحها وكانت تلك الديون وسيلة مكنتها من ان تنشب أظفارها في احشاء تلك المملكة

ومن المؤلم أنه فضلا عن أننا مدينون للدول الأوروبية بديون ثقيلة فقد أصبحنا تابعين لها في حاجياتنا وكمالياتنا وبذلك فقدنا ذلك الاستقلال الذاتى الذي تشعر به الامم التى تأخذ كل حاجياتها وكمالياتها أو على الاقل معظمها من ثمرة أعمال أبنائها لاننا أصبحنا محتاجين الأجانب في كل ما نطلبه وأصبحت معظم تجارتنا وصناعتنا وأموالنا في أيديهم بمعنى أننا نشعر بعدم الاستقلال عن الاجنبى ونحس بأننا محتاجون اليه واننا عالة عليه وبذلك يزداد القيد الذي تقيدنا به الدول الاجنبية وترسخ قدم الاحتلال الذي بيده زمام ذلك القيد

لا تعتبرونى مبالغا اذا قلت أن هذا القيد بيد الاحتلال لان أوروبا فى سنة ١٩٠٤ قد أمنت على ديونها ومصالحها من بقاء الانجليز فى بلادنا واعتبرتها ضامنة لتلك الديون والمصالح والدليل على ذلك أنها أطلقت يدها فى شؤون الحكومة المالية وقبلت أن تحل الرقابة الانجليزية محل الرقابة الدولية التى كان

يقوم بها صندوق الدين وهـذا فى اعتقادي توكيل من الدول الأوروبيـة للاحتلال الانجليزى فى الرقابة على شؤون الحكومة المصرية والسهر على مصالح المداينين الأوروبيين والمصالح الأوروبية

انى كنت أعتقد أن اشتباك المصالح الأوروبية فى بلادنا ربما يكون مدعاة الى الحيلولة بين مصر وبين وقوعها فى قبضة دولة من دول أوروبا ولكنى أرى الآن أن وجود هذه المصالح كان السبب في ضياع استقلال البلاد وهو العلة فى بقاء الاحتلال الآن ولذلك فمن رأيي أن خير ما نعمله لبلادنا أن نعمل على رقيها الاقتصادى وتنمية ثروتها الاهلية والسعى في سد ديون أوروبا وتخليص أملاكنا وأراضينا من الحقوق والمرافق التى للاجانب عليها وتقليل حاجتنا للأجانب بالعمل على سد تلك الحاجة بواسطة تجارنا وصناعنا وبنوكنا وبذلك نكون عاملين على تحرير أعناقنا من ذلك القيد الثقيل الذي تقيدنا به أوروبا والذى سلمت زمامه للاحتلال الانكليزى

ويجب علينا معشر الشبان الغيورين أن نعد أنفسنا ونربى فينا الكفاءة للقيام بهذا العمل الجليل . —

وهنا ابتدأ رشيد يستجمع بعض أفكار دونها ملخصة في ورقة كانت بيده فانتهز عز الدين سكوته فى تلك الفترة واستأذنه أن يتكلم فقال انه لم يبسط أفكاره كلها ولكنه سيستأنف بسطها بعد أن يتكلم عز الدين

عز الدين — لا أريد أن أعيد ما قاله أخونا رشيد فانه قد تبسط في شرح آرائه بما لا يدع مجالا للشرح والاعادة ولكنى أرى للمناقشة فى في آرائه وأفكاره أن اقسم كلامه الى شقين الشق الاول رأيه فى اخلاق

الامة الحرية والشق الثاني كلامه على العمل للاستقلال من الطريق الاقتصادى واني اعتقداننا جميعا مهما اختلفنا فى الرأى ومهما تعددت وسائل الاستقلال فى نظرنا فكلنا متفقون على أن من الاعمال التى يجب أن نجعلها فاتحة أعمالنا العامة أن نكمل ذلك العمل الجليل الذي بدأه المرحوم عمر بك لطفي فانه أخذ على عاتقه أن ينهض بالمصرى ويخلصه من ذلك الاسر الاقتصادى الذى يمنعه عن الحركه أراد ذلك المصلح الكبير أن ينهض بالفلاح فيغنيه عن مديده للمرابين الذين يقرضونه المال بالربا الفاحش وينشىء له النقابات الزراعية والبنوك القروية لتساعده على التخلص من قيد المرابين. أراد أن ينهض بالصانع فأسس له نقابات العمال لتجعل لهذه الطائفة المجدة قوة تستعين بها على اصلاح حالتها المادية والادبية . اراد أن ينهض بالتاجر والمالى بتأسيسه شركه التعاون المالية التى كادت تغنى اعضاءها عن مد أيديهم للبنوك والتى كان فى نيته رحمه الله أن يرقي بها حتى يجعلها بنكا كبيرا مؤسسا برؤوس أموال مصرية . ثم أراد أن يعود المصريين على التضامن فى المشاريع الاقتصادية ويغنيهم عن الاجنبى فى حاجاتهم وكمالياتهم فاسس شركات التعاون المنزلية فى امهات مدن مصر ليأخذ منها الاعضاء لوازمهم وحاجاتهم المنزلية

هذه النهضة الاقتصادية التى اسسها المرحوم عمر بك لطفي ودعا اليها الامة يجب علينا ان نعمل على تعميمها فى البلاد وان نكمل عمل هذه المشروعات التى قام بها ودعا اليها وهى النقابات الزراعية والبنوك القروية ونقابات العمال وشركات التعاون المالية والمنزلية

ولا أظن أن أحدا من اخوانى ينكر جعل هذه النهضة الاقتصادية من برجرام أعمالنا لبلادنا

هذا فيما يتعلق بالشق الثانى من كلام رشيد اما ما قاله فى الشق الاول فهو ما أريد أن اناقشه فيه لان لى رأيا يخالف ماذهب اليه

قسم رشيد الأمم جمعاء الى الامم ذات الاخلاق الحربية والامم المحرومة منها وقد كان يجدر به أن يعبر عن هذا التقسيم السديد بقوله ان الامم صنفان الامم الحية وهى الامم ذات الاخلاق الحربية والامم الميتة المحكوم عليها بالذل الابدى وهى الامم المحرومة من تلك الاخلاق : ذلك لانى اعتقد اعتقادا لا يتحول ان الاخلاق والصفات الحربيه هى سياج الحرية والاستقلال فى كل زمان ومكان لان العالم ماهو الا ميدان تتصارع فيه الامم كما يتصارع الذئاب فى الفلاة لاتحشى كل منها الا القوة ولا تفوز الا بالقوة ولا تموت الا لحرمانها من القوة فالامم القوية تسطو على الامم الضعيفة وتسلبها حريتها ومالها وبلادها والامم الضعيفة المحرومة من الصفات الحربية مكتوب عليها أن تعيش ذليلة وان تكون بلادها نهبا لكل قوى طامع فيها

أروني أيها الاخوان أمة من الامم فقدت الصفات الحربية واستسلمت للسلم وأمنت على حقوقها ونامت عنها ثم امكنها ان تستبقى حريتها وعزتها مهما كانت من أغنى الامم واعلمها وارقاها حضارة ومدينة

يالله كم ننسى عبر الزمان وعظات الحوادث ! انسينا ان الامة الرومانية وهى تلك الامة التى حكمت العالم فى العصور القديمة اجيالا طويلة لما فقدت صفاتها الحربية وأغمضت جفنها على الراحة وأوغلت فى الرخاء كان ذلك نذيرا لها بأفول نجمها فهجم عليها المتوحشون من كل جانب وانتقصوا بلادها من أطرافها ووصلوا الى عاصمتها فلم تستطع صد هجماتهم ولا رد عاديتهم وانقلب عزها ذلا ؟ وهل نسينا ما حل بالامة العربية من الضعف والخذلان بسبب تفننها

فى أسباب الرفاهية والترف سواء كان ذلك فى بغداد اوفى الاندلس وكان هذا الضعف مدعاة الى فقدانها هيبتها التى كانت تقهر بها الامم أيام شدتها وتمسكها باخلاقها الحربيـة ولم تكد تستبدل الرفاهية بالبـداوة حتى أغار أعداؤها على ديارها ودالت لهم دولتها

كل هذه الحقائق التاريخية وغيرها تدلنا على ان الاخلاق الحربية هى سياج استقلال الأمم . على اننى لا أرى حاجة الى الرجوع الى تلك الحوادث الماضية بل حسبي ان أستدل على تلك القاعدة الاجتماعية بحوادث التاريخ فى بلادنا

أصيبت بلادنا فى المائة عام الاخيرة باحتلالين أجنبيين وهما الاحتلال الفرنسى الذى استمر من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٨٠١ والاحتلال الانكليزى المشؤوم الذى أصيبت به البلاد من سنة ١٨٨٢ فلنقارن بين حالة الأمة اثناء الاحتلال الفرنسى وحالتها في عهد الاحتلال الانجليزى ولنتبين كيف قاومت الاحتلال الاول وكيف كان موقف دفاعها ازاء الاحتلال الثاني

لما نزلت جنود نابليون بونابارت أرض مصر لم يجدوا بها دولة قوية نظامية مستعدة للدخول في حومة الوغى مع جنود نظاميين على رأسهم قائد من أكبر قواد العالم . ولكن كان فى الامة المصرية طبقة احتفظت على أخلاقها الحربيـة ولم تفقد عوائد الحرب ولا هجرت السيف وهي طبقـة المماليك الذين لا أعتبرهم الا جزأ من الامـة المصرية بعـد ان استوطنوا مصر وتناسلوا فيها مئات من السنين وربطتهم بالامة في تلك المـدة الطويلة رابطـة الدين القويم فهؤلاء المصريون كانوا عدة البلاد وسلاحها قاوموا الفرنسيين فى مبدأ احتـلالهم مقاومة الابطال حتى أعجب بهـم خصومهم

وكان الجنرال بونابارت من أول المعجبين بشجاعتهم. ففى موقعة الاهرام التى جمع المماليك فيها جموعهم والتقى فيها جيشهم بجنود الفرنسيين أظهروا شجاعة أدهشت زعماء الجيش الفرنسي ولولا النظام العسكرى الحديث الذي أدخله بونابارت فى الجيش الفرنسى لكانت موقعة الاهرام مقبرة للجنود الفرنسية ولكن الغلبة كانت للفرنسيين بفضل نظامهم الحديث وأسلحتهم الحديثة ومع ذلك لم تكن موقعة الاهرام هي الموقعة الحاسمة التى رسخت بها قدم الفرنسيين بمصر بل تشتت المماليك فى البلاد وبثوا فيها روح المقاومة والشدة وكانت الأمة قد اكتسبت منهم بعض الصفات الحربية لان الناس على دين ملوكهم. ولذلك لم يهدأ للفرنسيين بال فى مصر وكانت القاهرة رغم كثرة جيوشهم فيها أشد البلاد مقاومة لهم ولحكمهم ولم يستطع الفرنسيون ان يخضعوا الأمة المصرية رغما من تفننهم فى استمالة المصريين وكسب ثقتهم حتى ان بونابارت كثيراً ما كان يجتمع بالعلماء الذين كانت لهم سلطة أدبية كبيرة على عامة الناس ويجاملهم ويستشيرهم في مهام الامور ليخفف عنهم غضاضة الحكم الاجنبي وأسلم بعض قواد الجيش الفرنسى ليندمجوا في الامة المصرية ومع ذلك كانت الامة كالجبل لا يتزعزع امام الاحتلال الفرنسى ولقى منها الفرنسيون من المقاومة مالم يجدوه فى كثير من البلاد حتى اضطرتهم تلك المقاومة بمساعدة الظروف السياسية فى ذلك العهد الى الجلاء عن البلاد.

ذلك حيث كان فى الامة المصرية طبقة متصفة بتلك الصفات الحربية العالية عرفت الذود عن استقلال البلاد وحيث كانت الامة على جانب من تلك الصفات اكتسبتها من أخلاق المماليك ولكن بكل أسف بعد أن استبق محمد على باشا مؤسس الاسرة الخديوية تلك الصفات الحربية مدة حكمه

وجعل بفضلها من مصر دولة قوية الجانب تلاشت هذه الصفات مدة خلفائه حتى حرمت مصر كل قوة واحتلها الانكليز فلم يجدوا فيها عشر معشار المقاومة التي لاقاها الفرنسيون في احتلالهم

ان مؤسس الاسرة المحمدية العلوية قد ارتكب جرما سياسيا كبيراً بتنكيله بالمماليك لانهم كانوا مادة القوة والسطوة لمصر ومصدر الاخلاق الحربية في البلاد ولذلك حرمت الامة بعدهم هذه المادة وفقدت ذلك المصدر. ولئن كان محمد علي باشا قد خفف وطأة جريمته بعنايته بايجاد قوة حربية في مصر وبذله كثيراً من المجهودات ليجعل لها جيشاً قويا على اهبة الاستعداد للحرب والكفاح — الا أنه بكل أسف جعل نفسه مصدر تلك القوة ومادتها ولم يجعل مصدرها في الامة ولم يغرس في أبنائها الروح الحربية الحقيقية ولذلك لما قام بالامر بعده خلفاؤه تلاشت القوة التي أوجدها واصبحت البلاد وليس فيها قوة تعتمد عليها في الدفاع عن استقلالها ولذلك كان الفرق كبيرا جداً بين موقعة الاهرام التي كانت مبدأ احتلال الفرنسيين لبلادنا وموقعة التل الكبير التي ابتدأ فيها الاحتلال الانكليزي ففي الموقعة الاولى تجلت الصفات الحربية المصرية وظهرت بمظهر ادهش أعداء البلاد وفي موقعة التل الكبير تمثل الخزي والعار وظهرا باقبح المظاهر. والفرق بين الاحتلالين الفرنسي والانجليزي ان الاحتلال الاول أصاب البلاد والامة على جانب كبير من الاخلاق الحربية التي حالت دون ضياع استقلال البلاد ووقفت حجر عثرة في سبيل مطامع الفرنسيين أما الاحتلال الثاني فقد أصيبت به مصر والامة محرومة من تلك الصفات والاخلاق ولذلك رسخت قدمه وقويت شوكته وزاد طغيانه وبغيه. وما دمنا محرومين منها فقد كتب علينا ان نعيش عبيدا

اذلاء مستضعفين في بلادنا مهما ارتقينا فى العلم أو الادب أو الاقتصاد

لما احتل الفرنسيون بلادنا ما كان فيها متعلمون كثيرون بل كان الجهل ضاربا أطنابه فى طول البلاد وعرضها ولكن كان فيها رجال أشداء أقوياء ألفوا الجهاد واعتادوا الدفاع عن حقهم بالقوة والسيف ولذلك قاوموا وجاهدوا ولم يهنأ للفرنسيين بال

فى ذلك العهد القديم ما كان بالبلاد مدارس ولا كتاتيب ولا قوم تلقوا العلوم العالية فى أكبر جامعات أوروبا وطاولوا العلماء الغربيين فى سعة المعلومات ودقة الفكر ولكن كان فيها رجال حربيون يدفعون القوة بالقوة . رجال لا يهابون الموت دفاعا عن استقلال بلادهم رجال يحتقرون الحياة الذليلة ولا يطيقونها . رجال تربوا تربية حربية .

أما فى عهد الاحتلال الانكليزى فالبلاد مملوءة بالمتعلمين ولكن كان الكثيرون منهم ولا يزالون بكل أسف عونا للاحتلال يستخدمهم لتطويق الامة بسلاسل الاستعباد

ما كان الاحتلال الانكليزى ليستطيع أن يحكم البلاد بالسهولة التى يحكمها بها الآن لو لم يجد طبقة من المتعلمين . استعان بهم على تنظيم الحكومة وتسييرها على النحو الذى أراده والخطة التى رسمها استعان بأولئك المتعلمين على فهم الامة وجعلهم واسطة اتصاله بها الى أن يأتى الوقت الذى يستغنى عن هذه الواسطة بعد أن ينشب أظفاره فى جسم الامة فيحكمها برجاله مباشرة . ولو أن بالبلاد بدل أولئك المتعلمين رجالا حربيين لوجد الاحتلال أمامه أمة خشنة لا يسهل ابتلاع حقوقها . لو أن فيها بدل أولئك المتعلمين قوما بسطاء كعرب الصحراء الذين يقاومون فى الاصقاع الطرابلسية هجمات

الايطاليين الباغين بشجاعة واقدام — لما كانت حالة الامة المصرية كحالتها اليوم

فسألتنا أيها الاخوان بسيطة فى فهمها : نحن ضعفاء ولذلك تداس حقوقنا بالاقدام رغم ذكائنا وتعلمنا ورقينا . ولا أمل لنا فى استرداد حقوقنا الا اذا استبدلنا القوة بالضعف

انني فى ابتداء كلامى لم انكر ضرورة العمل على تخليص البلاد من الاحتلال الاقتصادى ولذلك انضممت الى الصديق رشيد من هذه الوجهة ولكن أرجو ان تعتقدوا ان لا نهضة ولا رقى ما لم نكتسب بأنفسنا الاخلاق الحربية

*
* *

محسن — انى لا أظن ان هناك مجالا الاختلاف فى تلك الحقيقة التى نشاهد آثار صحتها كل يوم وهي أن الامم تتفاوت الآن فى كثير من انواع الرقي ولكن أول مظهر من مظاهر الغلبة هي القوة . فالامم الاوروبية ما اعتدت على الاسلام الا بالقوة والممالك الاسلامية ما وقعت في قبضة المعتدين عليها الا لانها محرومة من القوة والدول الاوروبية لا تتنافس في شيء مثل تنافسها فى القوة كلما انشأت دولة مدرعة اجتهدت الاخرى في أن تنشيء اثنتين وان زادت فى قوتها البرية جنديا زادت الاخرى فى قوتها اثنين وهكذا تنظر الدول الكبيرة الى القوة نظرها الى اول عامل من عوامل الوجود والرقى والغلبة . ولكن هل يطلب منا ونحن امة اعتدنا السلم والصفات السلمية أن نكتسب الاخلاق الحربية وهل تلك الاخلاق من الاخلاق الكسبية ؟

هذا ما أود ان يجيبنى عنه الصديق عز الدين لان المسألة جديرة بالبحث والتفكير

عز الدين — أن من رأيي ايها الاخوان أن الامم التى تريد الحياة لا يقعدها شيء عن الوصول الى غرضها وفي اعتقادى انه لا توجد امة في

العالم يعجزها أن تكتسب الاخلاق الحربية لان الاخلاق اذا كانت تكتسب بالوراثة والتربية الاولى فهي تكتسب أيضاً بالعادة . انظروا مثلا الى ذلك الشاب الضعيف الذى يسير الهوينا على مقربة من شاطىء تلك القناة الا ترونه وآثار الضعف والخمول بادية على وجهه وظاهرة من حركاته ومشيته. فلو عنى انسان باصلاح هذا الشاب واجتهد في أن يجعل منه رجلا يعتمد عليه في الحياة الا يمكنه ان يكسبه قوة فى الجسم وشدة في الخلق وينشئه نشأة حربية ؟ أليس في استطاعته ان يروضه على الرماية وركوب الخيل فيكتسب بالعادة فضيلة الشجاعة والمخاطرة ؟

أليس فى استطاعته بعد أن يعلمه ان يدخله في مدرسة حربية يعيش فيها في وسط حربى يتخلق باخلاقه ويكتسب صفاته ولو بعد حين ؟

ان الشعوب الاوروبية التى دانت لها كثير من الامم واخضعت ممالك عديدة فى كافة انحاء العالم ليست شعوبا حربية بالفطرة لانها على عكس ذلك لو تركت وطبيعتها لنشأت شعوبا ضعيفة لكثرة ما افسدته المدنية من اخلاقها . ولكن حكومتها التى تعلم انها لا تستعبد الامم الا بالقوة تعني باكساب تلك الشعوب الاخلاق الحربية ولذلك لا تجد امة من الأمم الأوروبية حتي الضعيفة منها لا تجعل الجندية اجبارية ينتظم في سلكها كل ابناء الامة حتى ينشأوا قادرين على حمل سلاح في وقت الخطر عارفين باساليب استعماله لا يرفضون نداء الواجب اذا دعاهم الى الدخول فى ساحة الوغي دفاعا عن الاستقلال

كل امة اوروبية تجعل الجندية اجبارية وتبذل كثيرا من مجهوداتها لتنشىء

الاطفال الصغار فى المدارس نشأة صحيحة قوية ولذلك تراهم يعنون بالالعاب الرياضية عناية كبرى . فبأضافة تلك العناية بالتربية البدنية الى تعميم مبدأ الجندية الاجبارية تضمن تلك الامم لانفسها وجود قوة تعتمد عليها وقت الحاجة وتبنى لانفسها سورا منيعا يقيها شر هجمات اعدائها

انى على يقين ان الامم الاوروبية لولا الجندية الاجبارية ولولا عناية اولياء امورها بالتربية البدنية لسدهورت الى الحضيض ولا نحطت الى مرتبة الامم الضعيفة التى لا تستطيع دفع شر ولا جلب خير لان المدنية الغربية قد ادخلت فى المجتمع الاوروبى كثيراً من المفاسد التى من شأنها اضعاف الاخلاق وتشويه طبائع الرجولية فى النفوس خصوصا وان مرور أجيال عديدة على تلك الامم وهى تتفنن فى أساليب الحضارة والترف لايجعل منها أمما حربية بفطرتها كما هى حالة الامم البدوية التى تعيش بعيدة عن أسباب الحضارة والمدنية بل هى التي تكتسب الاخلاق الحربية بجدها واجتهادها

يقولون فى الامثال ان العادة طبيعة ثانية وقد اتبعت الامم الغربية هذا المثل فاكتسبت الصفات الحربية بالتمرن والاعتياد ولا أظن ان تلك الصفات تستعصى على أمة من الامم اذا صحت عزيمتها على اكتسابها وعلمت ان لاحياة ولا بقاء لها الا بها

سمعت رشيداً يقول ان الامة المصرية ليست أمة حربية ورأيته يقول هذا القول دون ان يقيم عليه الدليل كأنه قضية مسلم بها فهل نسى ان تلك الامة التى يحكم عليها بتجردها عن الصفات الحربية أى يحكم عليها بالذل المؤبد قد كان لها فى التاريخ فى كثير من المواقف شأن حربى كبير وانها رغم تعاقب

المظالم عليها ظهرت فيها الصفات العسكرية فى حوادث كثيرة ؟ انسيت أيها الصديق انه بفضل الامة المصرية أمكن للدولة الأيوبية ان توجد قوة حربية رهيبة حاربت بها الصليبيين غير مرة وخذلتهم خذلانا مبينا مع تألبهم وتآمرهم على محاربة المسلمين ؟

انسيت انه بفضل تلك الامة امكن للامراء المماليك ان يقاوموا جنود فرنسا منذ أكثر من مائة عام وانه بفضلها امكن لمؤسس الاسرة المحمدية العلوية ان يخضع الفتنة الوهابية ويعيد الأمن الى نصابه في جزيرة العرب ويرجع جيشه منها فائزا منصوراً ؟ وهل نسيت ما كان للجنود المصرية من المفاخر في حرب المورة وحرب الروسيا سنة ١٨٧٨ وما اشتهروا به من الجلد والثبات في كثير من الحروب ؟

انه وان مرت على الامة المصرية عصور فقدت فيها صفاتها الحربية فقد كانت هذه الصفات تظهر بمجرد العناية فى اظهارها فهذه مصر بعد ان نكل محمد على باشا بالطبقة الحربية فيها وهى طائفة المماليك كانت حالتها حالة أمة بترمنها الجزء الحيوى منها اذ كانت القوة مركزة في تلك الطائفة وكان الناظر الى حالة الأمة بعد ان ابيد المماليك عن آخرهم وشردت عائلاتهم يعتقد أن مصر قد فقدت حيويتها الحربية ومع ذلك أمكن لمحمد على باشا ان يوجد فى البلاد قوة حربية من صميم المصريين وان يجعل منهم جيشا خطيرا حسبت له أوروبا حسابا كبيرا ولو لم يخرج محمد على على رئيسه ويثر على السلطان محمود لاحتفظ على تلك القوة واستبقاها للبلاد

لا أريد ان أخوض في تلك الحوادث المحزنة ولكنى أريد ان استنتج مما قلته عن تلك التقلبات التي طرأت على الامة المصرية من الوجهة الحربية

ان من الخطأ الفاحش الظن بان الامة المصرية قد كتب عليها ان لا تكون أمة ذات اخلاق حربية فان هذا الظن فضلا عن منافاته للمشاهدات التاريخية فهو أكبر وصمة ترمي بها أمة من الامم لان الامة التي تفقد الصفات الحربية فقدانا تاما لا أمل لها في اكتسابها يجب ان تكون أمة قد مات فيها كل صفات الرجال وتنزل ابناؤها منزلة النساء والولدان وحاشا ان نظن ذلك في أمتنا وفي أنفسنا . انما الامم بابنائها فليعتقد كل منا في نفسه أمة وليعمل على اكتساب الاخلاق والصفات الحربية من طريق العادة وبذلك نستعيد البلاد شيئا فشيئاً تلك الصفات ويعود لها الأمل في الحياة

انى لا أفهم كيف نترك تلك المسألة الهامة جانبا ولا نعيرها ادني التفات مع انها أول ما يجب ان تفكر فيه الأمم التي تريد ان تحيى عزيزة ولا أفهم كذلك سر اقبالنا جميعا معشر الشبان على المدارس الملكية وما ذا يفيد البلاد ان يكثر فيها الاطباء والمحامون والقانونيون والموظفون والادباء كثرة لا تتطلبها حاجة الأمة ؟

ان الفيلسوف ارخيمدس الذي يعد من أكبر فلاسفة العصور القديمة مات بضربة سيف اصابته من يد جندي متوحش لا قيمة له في المجتمع ولم يتلق مبدأ واحدا من مبادئ العلوم بل لا يعرف للعلم معنى ولا يقيم له وزنا ولم تحل سعة علم ارخيمدس دون ان يذهب فريسة هذا المتوحش ...ولو أن بيده سيفا لحفظ لامته والعالم علم ذلك الفيلسوف الكبير

فهكذا حال الامم ! لا تستطيع ان تستبقي وجودها الا اذا كانت بيدها قوة تحمي بها وجودها وتحافظ بها على علومها وآدابها وصنائعها وتجارتها وزراعتها ومالها .

كنت في السنة الماضية أتجول في بعض البلاد الغربية وانتهى بي التجوال الى عاصمة الاسلام وقاعدة السلطنة العثمانية فكنت حيثما مررت بتلك البلاد أرى الجانب الاكبر من عناية الدول الأوروبية منصرفا نحو الاستكثار من وسائل المنعة والقوة برا وبحرا وكنت أرى الحكومات تضن على أمتها بالمال اللازم لاسعاد الكثير من طبقات الامة الفقيرة وانقاذها من مخالب البؤس والشقاء لتنفق الاموال على زيادة قوتها. فعلمت ان تلك الامم الغربية تريد ان تعيش عزيزة الجانب ولو ضحت في سبيل ذلك سعادة فريق من أبنائها وعلمت انها ما سلبت من المسلمين بلادهم وديارهم الا لأنهم جهلوا قيمة القوة واهملوا شأنها فعاشوا عزلا منها فتخطفت الدول الغربية بلادهم واستعبدتهم وأذلتهم فيها

ذهبت الى عاصمة الخلافة الاسلامية وكعبة امال المسلمين في مشارق الارض ومغاربها وزرت نظارة الحربية فيها ورايت بين جدرانها وفي ساحاتها من دلائل عناية الدولة العلية بوسائل المنعة والقوة ما يطمئن له قلب كل مسلم وقلت لمن كان معي من المصريين وانا في الساحة الكبري لتلك النظارة: هنا عز الدولة العلية وقوتها. فاجابني فورا: بل هنا عز الاسلام وقوته وشوكته. عند ذلك أخذتني كآبة الحزن لما تذكرت ان الدولة العلية هي الدولة الاسلامية الوحيدة التي تحمل دائما سيفها وتدافع به عن وجودها وحقوقها وأما الدول الاخرى فهي عزل من السلاح مع انها لو أنفقت في سبيل حمله ما تنفقه في كثير من وسائل الترف والبذخ لوجدت الدولة العلية من دول الاسلام عضدا لها عند الحاجة

علمت حكومة الخلافة ان لا بقاء لكيان الدولة الا اذا زادت عن

حوضها بسلاحها ووضعت يدها على قبضة سيفها ولذلك جعلت من برجامها الحربي ان تنشئ الامة نشأة حربية فهي من جهة تجعل الجندية اجباريه ومن جهة أخرى تعني باكساب المتعلمين تعلما عاليا صفات الحرب وعاداته . أنشأ الفريق شوكت باشا مدرسة تسمي بمدرسة الضباط الاحتياطيين يدخل فيها المتخرجون من المدارس العالية كالطب والحقوق والهندسة وغيرها ويمكثون بتلك المدرسة الحربية سنة يتلقون فيها التعليم الحربي علما وعملا ويخرجون منها ضباطا احتياطيين تنتفع بهم البلاد وقت الحاجة وبفضل هذا النظام تضمن الدولة ان تكون نشأتها كلها حربية فالشبان الذين يدخلون المدارس الحربية النظامية ويخرجون ضباطا عاملين هم حربيون بحكم تعلمهم والشبان الذين يدخلون المدارس الملكية يكسبون الشئ الضروري من التعليم الحربي وبذلك يخرج الشبان في بلاد الدولة من مهد التعليم قوما حربيين بالتربية والعادة يشتغل الطبيب في عمله والمحامي بمهنته والاستاذ في وظيفته والكل رجال حرب تستعين بهم الدولة وقت الحاجة . فلم لا نقلدهم في ذلك ونحن أحوج منهم الى الصفات الحربية ؟ ؟

ما لنا لا نكون أكفاء الا في المناقشات الجدلية وابداء الآراء فقط واذا ذكرت مسألة الاستقلال اكتفينا بالاعتماد على قوة الدولة وجيشها وقلنا لابد للدولة أن تزداد قوتها وتأتي الظروف المناسبة لحل مسألتنا السياسية ؟ أيجدر بنا ونحن أمة يزيد عددنا عن اثني عشر مليونا أن نستسلم وننام الى أن تساعد الظروف الدولة العلية وتتفرغ لحل مسألتنا السياسية ؟

لماذا ونحن أغنياء لا نربي أنفسنا تربية حربية حتى نكون قوة لأنفسنا وللدولة العلية ؟

ان أستراليا وهى مستعمرة انجليزية أى لا يربطها بانجلترا تلك الروابط المتينة التى تربطنا بالدولة أرادت أن تظهر تضامنها وانجلترا فاكتتب أهلها وأنشأوا دارعة حربية وهبوها لدولتهم حتى تزداد قوتها وتفوق قوة خصومها فهل يجمل بنا أن نكون عالة على الدولة ننتظر منها المساعدة ونحن ناعمون وبالراحة والغني متمتعون ؟ ان الدولة العلية أيها الاخوان محتاجة الى مساعدة المسلمين فى مشارق الارض ومغاربها ومطلوب من المسلمين أن يمدوها بالمال والعدة والرجال لا أن يتقلبوا على مهاد الدعة والراحة ويطلبوا منها المعونة والمدد فحسبها أنها واقفة فى وجه المطامع الاوروبية تكافح وتناضل عن حقوقها وتدافع عن كيانها

لماذا ونحن أغنياء لا نعتبر أنفسنا أمة من تلك الامم الاقل منا عدداً ومالا وعلما ونأخذ بما أخذت به من أسباب القوة والمنعة ؟

لما ذا ونحن نعلم ونتألم لانخصص سنة واحدة من سني حياتنا لنكتسب فيها الصفات الحربية؟السنا أحوج من الشبان فى بلاد الدولة الى اكتساب تلك الصفات ؟

لله كم نحن فى غفلة ساهون ! نغبط الدول الاجنبية على تلك الاساطيل التى شيدتها بمالها ونتحسر على حرمان دولنا من مثل تلك الاساطيل لتدافع بها عن حقوقها على ظهر البحار ولو فكرنا قليلا فى ان قصراً واحدا من القصور التى نشيدها فى أمهات بلادنا وننفق في تشييدها مئات الألوف من الجنيهات ونضيع فى فرشها وتزيينها بأفخر الاثاث والرياش مئات أخرى — لو فكرنا فى ذلك لعلمنا ان قصراً واحداً من تلك القصور يكفى لتشييد سفينه حربية كاملة العدد والعدد ومدافع كبيرة من المدافع الضخمة ولكن ما العمل

ونحن نفضل النعيم مع المذلة على الخشونة مع الاستقلال والحرية ؟

لقد أثرت فى نفسى تلك المشاهدات والخواطر حتى عزمت وأنا في الاستانة على ان التحق بعد ان اتم دراستى بمصر وبعد ان أدرس اللغة التركية فيها باحدى المدارس الحربية بالأستانة لانه قد آن الوقت الذى فيه نتدارك اهمالنا الماضى ونعمل على تغيير صفاتنا المعيبة واكتسابنا الاخلاق الحربية وان لم نجد المجال واسعا لذلك فى بلادنا فلنهاجر منها الي حيث ننشئ أنفسنا نشأة غير التي نشأ عليها آباؤنا واخواننا

كنت أرى فى بلاد الدولة رب العائلة المتوسط الحال اذا كان لديه ثلاثة أولاد يرسل للمدرسة الحربية ولدين منهم ويدخل الثالث فى مدرسة ملكية لان كل رب عائلة فى تلك البلاد يشعر بانه لولا عناية الاباء بان ينشئوا أبناءهم نشأة حربية ولولا ان كل أب يهب البلاد ولداً أو ولدين من أبنائه ليكونوا حماتها وجنودها وقت الشدة والحاجة فلا سبيل الى احتفاظها باستقلالها وعزتها . فلم لم نقلدهم ونرسل بأبنائنا الى مدارسهم الحربية ؟

قل لى بربك هل كان فى استطاعة دولة الخلافة ان تحافظ على وجودها وسط تلك الذئاب المفترسة المتحفزة لاقتسامها وابتلاعها لولا تلك القوة التى هى عمادها والرجاء الوحيد فى استقلالها ؟ فاذا كان هذا حال دولتنا واذا كان هذا هو اعتقادنا فلم لا نحصل على تلك القوة لنكون أمة جديرة بان تحافظ على وجودها فى معترك الحياة ؟

ان أوروبا القوية لا تفتأ تهاجم الاسلام فى بلاده وتستعبد أممه وشعوبه وهي مع كثرة مطامعها الاستعمارية لا نراها تعمل فى بلاد الشرق الاقصى ما تعمله فى بلاد الاسلام . نراها فى بلاد الاسلام متداخلة متهجمة لا تحسب

لأممه حسابا كبيرا بينما نرى بلاد الشرق الاقصى كاليابان والصين فى معزل عن مطامعها وبمنجاة من جرائمها الاستعمارية .

نرى الشعوب الصفراء مع انها خطر كبير على الأمم الأوروبية لكثرة عددهم وشدة بأسهم وعظم مستقبلهم بمأمن من فتوحات الدول الاوروبية الاستعمارية والشعوب الاسلامية تلاقى كل يوم من هجمات تلك الدول ما يزيد فى آلامنا واحزاننا . فلم ذلك ؟ اللهم لا سبب يدعو الى هذا الفرق في المعاملة سوى ان الشعوب الصفراء قد تدرعت بالقوة فخشيت الدول الأوروبية بأسها وخافت عاقبة منا وأتها وأخذت تسعى في التقرب اليها ومحالفتها

فترون أيها الاخوان مما بسطته لكم ان المسألة مسألة قوة وضعف . مسألة متسلح يحترم حقه ويهاب جانبه واعزل من السلاح تداس حقوقه تحت الأقدام . فلنختر بين الحالتين!

* * *

الشيخ محمود — لقد رأيت من عناية أخي عز الدين في اثبات الحقائق التى بسطها لنا ما جعلنى اعتقد انه يشك في اننا نجادله فيها . وفى اعتقادى انه اذا خطر ببال احدنا ان يجعل هذه الحقائق محكا للمجادلة فحسبى ان أذكره بذلك الحديث المأثور « ما ترك قوم الجهاد الا ذلوا » وان احاجه بتلك الآية الشريفة « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل » تلك هي المبادئ التى اعتز بها الاسلام وسادبها المسلمون في صدر الدولة العربية على انى اعتقد من جهة أخرى ان انشاء الامة نشأة حربية لها تأثير كبير فى

نهضتها الاقتصادية التي يراد بها الوصول بمصر الى استقلالها الاقتصادي وتخلصها من ذلك الاسر المالي الذي ترسف فيه أي ان العملين مرتبطان بعضهما ببعض ارتباطا متينا فان النشأة الحربية تكسب المرء اخلاقا كثيرة من أخلاق الرجال التي تضمن لصاحبها الفوز في مضمار الحياة

ان النشأة الحربية تجعل من المرء رجلا قوي الارادة اذا عزم على أمر اتمه ولو اعترضته جبال المصاعب في طريقه

النشأة الحربية تجعل المرء رجلا مقداما لا يخاف المجازفة بنفسه في المشروعات الخطيرة لان الرجل الحربي متعود على اقتحام الاخطار وعدم المبالاة بالمخاوف ولا ينتظر من رجل لم يتعود سوى الراحة والرفاهية ولم يألف الخشونة والشدة أن يجازف بنفسه في مشروع يتخيل انه سيكون مجلبة للمصاعب والمتاعب

النشأة الحربية تكسب المرء شهامة وشجاعة وحرصا على الكرامة فان الرجل الذي يألف السيف يفكر دائما في ان الشرف لا يكون سالما من الاذى حتى تراق الدماء على جوانبه فهو رجل شهم لا يحتمل ضيما بل يفتدي كرامته وشخصيته بحد الحسام ولا يهاب الموت الزؤام في سبيل الدفاع عن كرامته وحقوقه

يقولون أن الأمة الالمانية قد اشتهرت بقوة الارادة والثبات والنظام في الاعمال وأنها امة يطوح ابناؤها بانفسهم في ميادين المشاريع الكبيرة الخطيرة خارجا عن بلادهم مع انهم ليس لهم مستعمرات خاصة بهم تطلق الحكومة يدهم فيها ويتصرفون فيها كما يريدون

فان أغلب متاجرهم ومصنوعاتهم وحاصلات بلادهم لا تجد مجالا واسعا الا في بلاد خارجة عن سلطة الحكومة الالمانية بل تابعة لحكومات تعادي الحكومة الالمانية فهذه الامة الالمانية التي اشتهرت بتلك الفضائل مشهورة أيضاً

بانها أول امة حربيه في أوروبا وفى اعتقادى أن هذه الفضائل التى اشتهرت بها انما اكتسبتها من نشأتها الحربية

فالنشأة الحربية ضرورية لكل امة تريد أن تحافظ على وجودها بين الدول المتطاحنة المتنافسة في استعمار الامم الضعيفة .هذا مبدأ يجب أن نجعله أول مبادىء عملنا لبلادنا

وكذلك اتفقنا على أن الامة المصرية قد فقدت استقلالها الاقتصادى فاصبحت عالة على الامم الاجنبية فى معظم حاجياتها وكمالياتها وانها يجب أن تتحرر من هذا الرق الاقتصادي بانماء مصادر الثروة في البلاد بنفسها وبفضل مجهودات ابنائها

أن مصادر الثروة معروفة لا تدخل فيها المصادر التى تعودنا ان نحصل على الثروة منها . فنحن معشر الشبان قد تعودنا على أن نعتبر مصادر الثروة وظائف الحكومة والوظائف الحرة المحصورة العدد التى الفناها وهي الطب والمحاماة والهندسة. هذه مصادر الثروة فى بلادنا أما فى البلاد المستقلة استقلالا اقتصاديا فهى الصناعة والتجارة والزراعة فهذه المصادر بكل اسف مهملة فى بلادنا ولا يعنى باستثمار مصدر واحد منها وهو الزراعة الا الفلاح الضعيف أو الغنى المبذر أما الشبان فهم فى الجملة بمعزل تام عن استثمار هذه المصادر

فمن المناقشات التي سمعناها نستنتج ان الجهاد لاستقلال البلاد يتناول عملين العمل الاول هو انشاء انفسنا وانشاء الامة نشأة حربية تميت فى قلوبنا الجبن والخوف والتردد والاستلام وضعف العزيمة وتجعلنا قوما حربيين يعتمد علينا والعمل الثانى هو السعي فى زيادة روابط التضامن الاقتصادى بين أفراد الامة وتوجيه هذا التضامن نحو انماء مصادر الثروة الاهلية فى البلاد وتحرير مصر من الرق الاقتصادي الاجنبي

هذان العملان يجب أن يسيرا معا كتفا لكتف والبلاد لا تستغنى عن احدهما بالآخر فكثيرا ماسمعت من بعض المفكرين ان لا حياة لنا الا بالعمل من الوجهة الاقتصادية وكثيرا ماسمعتهم يقولون أن العمل من غير هذه الوجهة لا يفيد البلاد شيئاً بل يعود عليها بالضرر وهذا في اعتقادى من الخطأ الذى نقع فيه كثيرا وهو ناجم عن اننا لم نتبع بعد قاعدة النظام فى العمل وتوزيعه بين الأفراد العاملين. حقيقة ليس في استطاعة الانسان بمفرده أن يعمل للوجهتين معالان كل وجهة تطلب مثابرة وجدا وتفرغا لها ولكن اذا أتحدت عدة أيدى فى العمل لأمكنها أن تخصص بعضها لاحدى هاتين الوجهتين والبعض الآخر للوجهة الاخرى وهذا مالا نعمله بكل اسف

نحن معشر الشبان قد نعمل ولكننا نعمل من غير برجرام نرسمه ونضعه ثم نتبعه . ليس لنا برجرام للمستقبل مع ان من الواجب علينا أن يعرف كل منا ماهو مطلوب منه وأن يجعل مجهوداته وقفا على تخصصه وتربية الكفاءة فى ذاته للقيام بما هو مطلوب منه

لو كان لنا نظام في العمل لعرف احدنا مثلا أن عليه العمل من الوجهة الاقتصادية لنشر النقابات الزراعية وشركات التعاون فيقتنى المؤلفات الكثيرة العدد التى كتبت فى هذا الموضوع الخطير ويشترك فى المجلات التى تنشر للمشتغلين به ويشترك كذلك في المؤتمرات التى تعقد لترقية شؤون تلك النقابات والشركات ويتغرب عن الوطن متجولا فى البلاد التى عرفت تلك النقابات والشركات ويدرسها ثم يختار مايلائم بلادنا منها ويدرس طرق نشر مبادئها وترغيب الناس فيها

لو كان لنا نظام فى العمل لعرف احدنا مثلا أنه مطلوب منه أن يتخصص فى

السياسية والتاريخ فيتفرغ لدراسة هذا الفن ويكون مرجع اخوانه المتحدين معه في العمل فى المسائل السياسية والتاريخية

لو كان لنا نظام فى العمل لتخصص جماعة منا للالتحاق بالمدارس الاقتصادية والتجارية فى أوروبا وآخرون بالمدارس الحربية بالاستانة تنفيذاً للحظة التى وضعناها بالاتفاق وأخذنا على انفسنا تنفيذها كل منا فيما يخصه

أما الآن فكل منا لا يعرف ما يجب أن يتفرغ له أو يتخصص فيه اذا ذهب احدنا الى مدرسة الحقوق فلانها راقت فى نظره وان التحق بمدرسة التجارة مثلا فلاعتقاده أن مجال التجارة أوسع للكسب والربح وان شعر من نفسه بدافع الى العمل والرقي فلا يدرى أى باب من أبواب العمل يستمر فيه ولذلك يطرق بابا ثم يطرق آخر. يوما يقرأ كتابا فى التاريخ وآخر كتابا في السياسة واذا مل قراءته عمد الى كتاب في الاقتصاد. تتعارض المشاغل فى فكره وتتعدد الآمال والخواطر في ذهنه فلا يستقر على حال واحدة. هذا شأن من يعمل منا معشر الشبان وقليل ما هم أما الاكثرية فهى من مصالحها الخصوصية فى شغل شاغل عن الأمة

ان قاعدة توزيع العمل من القواعد الاساسية في كل عمل من الاعمال الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الحربية فالشركات البسيطة توزع أعمالها بين أعضائها وتكل الى كل منهم القيام بالعمل الذى يتفق مع مواهبه وكفاءته

والحكومات فى ادارتها دولاب الاحكام توزع أعمالها بين موظفيها توزيعاً يقتضيه اختلافهم فى الكفاءة والعلم والاستعداد

والبيوت والعائلات كذلك قائمة على قاعدة توزيع العمل فالزوج مطلوب

منه ان يسعي فى الخارج ليقوم بحاجات من يعولهم من أبنائه وزوجته والزوجة تقوم بتدبير المنزل وادارة شؤونه الداخلية

والجمعيات السياسية والاستعمارية والدينية التى تنشأ فى الديار الأوروبية لبسط نفوذ بلادها في مشارق الارض ومغاربها قائمة كذلك على قاعدة احترام النظام وتوزيع الاعمال . هذا يكلف بالتجول فى البلاد الشرقية وذاك يكلف بدراسة تاريخ الاسلام والآخر يكلف بتعلم اللغة العربية وكل منهم يحترم النظام ولا يعوقه عائق عن القيام بما هو مطلوب منه فاذا كانت كل جمعية انسانية على اختلاف أنواعها وغاياتها لا تقوم الا على تلك القاعدة الاساسية قاعدة احترام النظام وتوزيع الاعمال فما أجدرنا ونحن نريد ان نعمل لاستقلال بلادنا أن نتبع هذه القاعدة وان نعمل مجتمعين ونقسم العمل فيما بيننا ليكون عملنا أكبر وأدعى للاثمار والانتاج !

ان مائة شاب يعملون مجتمعين يداً واحدة متبعين المبادئ التى تناقشنا فيها وأجمعنا علي صحتها ومقسمين العمل بينهم على نظام يحترمونه ويتبعونه لخير عندى من ألوف ومئات من الناس يشعرون بالحب لبلادهم ولكن لا يتعدى شعورهم حد التأسف على حالة البلاد ومصائبها

فى بلادنا أيها الاخوان رأى عام يكره الاحتلال ويود لمصر أن تتمتع بحريتها واستقلالها. رأى عام يتألم تألما حقيقيا كلما أصابت مصر ضربة من ضربات الاحتلال التى يصيب بها حقوق بلادنا أو حرية الامة ويعطف على كل عامل مخلص فى عمله ويمجده ويحترمه ويعترف له بالفضل ويقدره حق قدره ولكنه بكل أسف رأى عام تنقصه القوة وينقصه النظام. تنقصه القوة لاننا الى الآن لم نقدر القوة حق قدرها ولم نعطها قسطها من العناية وظللنا ثلاثين عاماً نظن ان

لاحاجة لنا اليها فامتدت يد الاحتلال حتى كادت تصل الى احشاء الامة فتمزقها وصار يلعب بنا كما يلعب الطفل بالكرة لا ارادة لنا ولا لنا من أمرنا شيء. ثم ينقصنا النظام لاننا نترقب الحوادث فنتأثر منها ونقف امام كل حادثة موقفا تسوقنا اليه تلك الحادثة حتى أذا مرت حادثة أخرى نسي الناس الحادثة الاولى ونسوا عبرها وعظاتها وانصرفت خواطرهم وأفكارهم الى الحادثة الجديدة

الرأى العام القائم على نظام يبقى متأثراً من النظام الذى يتبعه ويظل فى حركة مستمرة لان امامه عملا لا تهدأ له ثائرة حتى يتم هذا العمل وتنال الامة غايتها من عملها وهو الاستقلال اذا كانت الامة تجاهد في سبيل استقلالها أو الغلبة فى المعترك العام اذا كانت الامة من الامم الكبيرة التى تنافس غيرها في ميدان التنازع الدولى

ولذلك نرى الرأى العام فى البلاد الحية متوتر الاعصاب دائما لا تخمد له نار ولا يصيبه سكون لانه مشتغل دائما بالغاية التى ترمى اليها الامة وهى التفوق والغلبة في العالم أما فى بلادنا فهو تارة فى سكون وجمود وتارة فى تأثر وانفعال تبعاً للحوادث التى تتعاقب على الامة وليس هذا هو الرأى العام الذى يصل بالامة الى الاستقلال بل هو رأى عام يمكن الاستفادة منه فقط واستخدامه فى بعض من المواطن

ولذلك فمن رأيي ان لا نعرض الامة فى مجموعها للجهاد والنضال عن حقوق البلاد لان الامة لا تحتمل صدمات الاعداء ولم تتعودها بل ربما أثر فيها تعاقبها تأثيراً سيئاً يولد اليأس فى القلوب . يجب علينا ان نتعرض بانفسنا لهذا العمل لانه فى كل بلاد جاهدت فى سبيل استقلالها كان المجاهدون

الحقيقيون جزأ قليل العدد بالنسبة لمجموع الامة وكانوا يكتفون باكتساب ثقة الامة وعطفها ومساعدتها وتأييدها

والآن وقد حان وقت الانصراف فلنذكر قبل أن نتفرق أننا اذا أردنا الاستقلال فلنكن أولا متدينين متمسكين بعقائد ديننا وفرائضه . ثم لنكن أشداء فى المبادئ زاهدين في نعيم الحياة وملذاتها. ولنكن نظاميين في أعمالنا ثم لنكن حربيين .

بهذه الوسائل اعتز آباؤنا وبها دون سواها نال استقلالنا المنشود

*
* *

وبذلك انتهت الاجتماعات

فهرست الكتاب

صحيفة

مقدمة فى بيان الغرض من الكتاب أ

بدء الاجتماعات ١—٧

الاجتماع الأول ٧—١٨

حكومة الخلافة والحكومة المصرية ص ٨ — ماهى الحكومة ص ٩ — الحكام وكلاء الامة ص ١٠ — الحكام قديما وحديثا ص ١٠ — المجلس النيابى ص ١١ — النواب والحكام ووظيفة كل ص ١١ — حكومة الشعب ص ١٢

الاجتماع الثانى ١٩—٣٩

الحكومة الاسلامية ومبادؤها ص ٢٠ — نظرية العقد الاجتماعي ص ٢٩ — بحث علمى فى نظرية العقد الاجتماعى ص ٣٢

الاجتماع الثالث ٤٠—٥١

أرقى حكومات الشعب ص ٤٠ — حق الانتخاب العام ص ٤٣ — الامة وحقها فى الحكم ص ٤٣ — نظام الانتخاب فى مصر ص ٤٦ — دفاتر الانتخاب ص ٤٩ —

الاجتماع الرابع ٥٢—٦٧

كيف ينتخب أعضاء مجلس النواب ص ٥٤ — التنافس في الانتخاب ص ٥٥ — خطبة للامام على ص ٥٦ — وصف يوم من أيام الانتخاب في فرنسا ص ٦٠ — الانتخاب مدرسة للدستور ص ٦٤

الاجتماع الخامس ٦٨—٧٦

النظام النيابي والمجلسان التشريعيان ص ٦٩ — حكمة هذا النظام ص ٧٠ تشكيل

صحيفة

المجلس النيابي ص ٧٣ — تنازع السلطة بين المجلسين التشريعيين ص ٧٥

الاجتماع السادس ٧٧—٨٢

وظائف المجلسين التشريعيين ص ٧٨ — الوظيفة الأولى وضع القوانين ص ٧٨ — كيف توضع القوانين فى الحكومات الدستورية ص ٧٩ — سلطة المجلسين فى وضع القوانين ص ٨١ — الحكومة والقوانين ص ٨٢

الاجتماع السابع ٨٣—٩٦

الوظيفة الثانية الرقابة على الحكومة ص ٨٣ — مسؤلية الوزارة ص ٨٣ — الملوك والمسؤولية ص ٨٥ — اختيار الوزراء ص ٨٦ التضامن فى المسؤلية الوزارية ص ٨٨ — اكراه الحكومة على طاعة الامة ص ٨٩ — حق حل مجلس النواب ص ٩٠ الرقابة على الوزارة وكيف تكون — حق سؤال النظار ص ٩١ — مناقشتهم ص ٩٢ — التحقيق معهم ص ٩٥

الاجتماع الثامن ٩٧ — ١٠٥

الوظيفة الثالثة للمجلسين التشريعيين الميزانية والقوانين المالية ص ٩٧ الميزانية فى مصر وفى أوروبا ص [illegible] — الميزانية والمجلسان التشريعيان ص ١٠١

الاجتماع التاسع ١٠٦—١١٦

مجالس المديريات فى مصر . مندوبو الانتخاب ص ١٠٦ — كيف ينتخب أعضاء مجالس المديريات . عيوب النظام المصري ص ١٠٧ كلمة فى تاريخ الهيئات النيابية بمصر ص ١١٤

الاجتماع العاشر ١١٧—١٢٥

مجلس شوري القوانين ولماذا أنشئ ص ١١٧ — انتخاب أعضائه ص ١٢٠ — مجلس الشوري ومجلس النواب ص ١٢١

الاجتماع الحادي عشر ١٢٦ - ١٣٤

في سبيل الدستور — كيف تحرج الهيئات الشورية مركز الحكومة ص ١٢٨

خطأ	صواب	صحيفة
أرواجهم	أرواحهم	٣٨
أنحن	نحن	٥٢
٢٢	»	٥٨
منافسية	منافسيه	٥٩
تدثروا	تروا	٥٩
عشر	عشرة	٦٧
يناقص	يناقض	٧٠
خمسا	خمسة	٧٤
فايتسم	فابتسم	٧٧
اللذان	اللذين	٨٣
الهولة	الدولة	٨٥
واحد	واحدا	٨٦
شئ	شتى	٨٩
الاستغال	الاشتغال	٨٩
صحيهم	صحفيهم	٩٩
فان	فانه	١٠٤
ويستفيدون	ويستعيدون	١٠٦
٢٠	٢٥	١١٠

(أغلاط مطبعية)

خطأ	صواب	صحيفة
٢٠	٢٥	١١٠
عقارا	عقار	١١١
وجود	وجوب	١١١
الناجحين	الناخبين	١٢٠
فالمركز	فالمجلس	١٢٢
متثبته	متشبثة	١٢٩
مميزة	مخيرة	١٢٩
فلندع	فلنتزع	١٣٠
امرث	امرت	١٣١
تعاونها	تعاديها	١٣١
وافير	وافر	١٣٥
هدء	هدوء	١٣٨
وتحسن	وتحسين	١٥١
لتقلبات	تتقلبات	١٥٢
بالقلم	بانفسهم	١٥٥
تفويض	تعويض	١٥٦
فهل	فهو	١٥٧
تنظر	ننتظر	١٦٢
ثلاثة	ثلاث	١٦٣

صحيفة

ذيل الاجتماع الحادي عشر ١٣٥—١٤١

الرماية وتأثيرها فى الاخلاق ص ١٣٦ — نحن والمخاطرة — كيف نربي فى أنفسنا فضيلة الشجاعة ص ١٣٨

الاجتماع الثانى عشر ١٤٢—١٥٨

الحقوق الشخصية والحقوق السياسية والفرق بينهما ص ١٤٢ — ماهي الحقوق السياسية ص ١٤٣ — ماهي الحقوق الشخصية ص ١٤٣ — حرمان الامة من حقوقها السياسية يؤدى حتماً الى حرمانها من حقوقها الشخصية ص ١٤٥ مبادئ الحقوق الشخصية : مبدأ المساواة ومبدأ الحرية ص ١٤٧ — المبدأ الأول . ماهي المساواة ص ١٤٨ — مظاهر المساواة عند الامم الحرة ص ١٤٨ — لامساواة فى مصر ص ١٤٩

اعلان حقوق الانسان ص ١٥٢ — ١٥٣ — مبادئ حقوق الانسان الطبيعية كما قررتها الجمعية الوطنية الفرنسية بعد انقلاب سنة ١٧٨٩

الاجتماع الرابع عشر ١٥٩—١٦٨

المبدأ الثاني : مبدأ الحرية ص ١٥٩ — لاحرية بلادستور ص ١٦٠ — فى ضمانة مجلس النواب حرية الافراد بواسطة حق التظلم ص ١٦١—الحرية واقسامها ص ١٦٥—

(ا) الحرية الشخصية ص ١٦٥ — قيودها فى البلاد الدستورية وقيودها فى بلادنا ص ١٦٦ —

الاجتماع الخامس عشر ١٦٩—١٧٦

(ب) حرية التملك ص ١٧٠ فقد انها فى مصر ص ١٧١ —

(ج) حرية العمل والتجارة والصناعة ص ١٧٣ —

(د) حرية الاجتماع والاشتراك ص ١٧٤ —

(ه) حرية الصحافة

الاجتماع الاخير ١٧٧ - ٢٠٨

كيف نصل الى الحرية ص ١٧٧

اغلاط مطبعية

وقع في الكتاب بعض اغلاط مطبعية لا تفوت القارئ ولكن أردنا أن نثبتها هنا لا زالة ما عسى ان ينشأ عنها من اللبس

خطأ	صواب	صحيفة
والتغصب	والغصب	١٧
واتلف عنكم الا	والكفّ عنكم الا	٢٣
فيما استدعيتم	فيما استوجبتم	٢٣
يرضو	يرضون	٢٤
الأبعر	الأمر	٢٥
اليدوية	البدوية	٢٩
عبيد	عبيداً	٢٩
فرض	أفرض	٢٩
تلون	تكلون	٣٠
بغرضين	بفرضين	٣٤
الغرض	الفرض	٣٤
غرضين	فرضين	٤٣
متمتا	متمتعا	٣٤

(أغلاط مطبعية)

خطأ	صواب	صحيفة
٩٩	٩٠٩	١٦٤
ية الشخصية	الحرية الشخصية هى مقدرة	
ضر غيره ...	الانسان على عمل ما يريد بشرط أن لا يضر غيره	١٦٤
فرضت	فرصت	١٦٦
ستبداداية بماضيقت	استبدادية ضيقت	١٦٧
بمدة	بمد	١٧١
والمصاريف	والمصارف	١٧٢
يستطع	يستطيع	١٧٤
أقامت	منعت	١٧٥
تعد	بعد	١٧٥
أقامت	أقامة	١٧٥
باعاتها	باعادتها	١٧٦
بينة	بينة	١٧٦

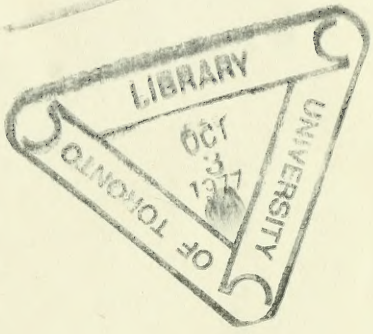
LIBRARY
UNIVERSITY
OF TORONTO
OCT
1977

3 1761 07392915 0